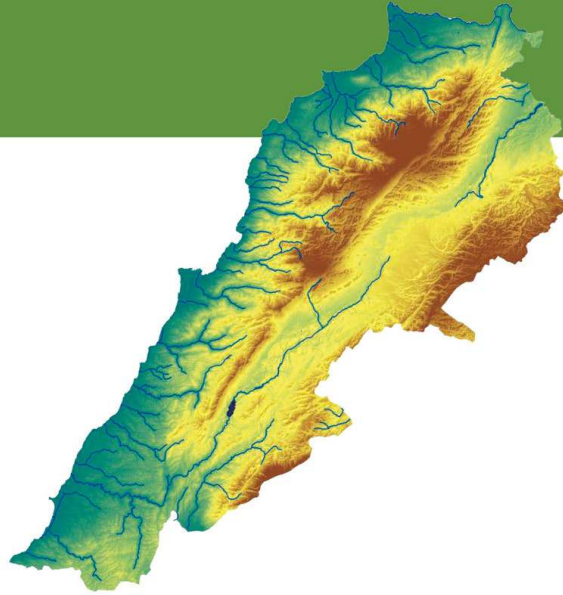


# أطلس لبنان

تحديات جديدة

تنسيق  
غالب فاعور  
إريك فردي  
معين حمزه



Presses de l'ifpo

  
المجلس الوطني للبحوث العلمية

---

# أطلس لبنان

تحديات جديدة

غالب فاعور, إريك فردي et معين حمزه (.dir)

Traducteur :

محمد الدييات

---

DOI : 10.4000/books.ifpo.11531  
Éditeur : Presses de l'Ifpo  
Lieu d'édition : Beyrouth, Liban  
Année d'édition : 2016  
Date de mise en ligne : 29 octobre 2018  
Collection : Co-éditions  
ISBN électronique : 9782351595459



<http://books.openedition.org>

## Édition imprimée

Date de publication : 1 janvier 2016  
ISBN : 9782351597224  
Nombre de pages : 111

## Référence électronique

Nouvelle édition *أطلس لبنان : تحديات جديدة فاعور, غالب (.dir) ; فردي, إريك et ; حمزه, معين (.dir)*. [en ligne]. Beyrouth, Liban : Presses de l'Ifpo, 2016 (généré le 16 septembre 2019). Disponible sur Internet : <<http://books.openedition.org/ifpo/11531>>. ISBN : 9782351595459. DOI : 10.4000/books.ifpo.11531.

---

Ce document a été généré automatiquement le 16 septembre 2019.

© Presses de l'Ifpo, 2016  
Conditions d'utilisation :  
<http://www.openedition.org/6540>

بعد خمسة عشر عامًا من إعادة الإعمار في جو من السلم النسبي خلال الفترة الممتدة من 1990 وحتى 2004، شهد لبنان منذ العام 2005 سلسلة من الأحداث السياسية العنيفة الخطيرة التي شكّلت خليطًا معقدًا من التحديات الداخلية والتوترات الإقليمية. وأدى اندلاع الأزمة في سوريا وتداعياتها السياسية والاقتصادية والديموغرافية إلى تفاقم هذا الوضع في لبنان. يسلّط هذا الأطلس الضوء على هذه التحديات الجديدة باعتماد مقاربات مختلفة تكمل تحليل التحولات في لبنان الذي سبق لفريق العمل ذاته أن تناوله في «أطلس لبنان: الأرض والمجتمع» المنشور عام 2007. وهو يأخذ في الاعتبار، بالإضافة إلى الأزمة الدولية والحركات السكانية (هجرة السكان)، الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية في الداخل اللبناني والمشاكل البيئية المرتبطة بالتمدد العمراني العشوائي وبالمخاطر وبالتالي إدارة استخدامات الأراضي والنزاعات المحلية التي تولّدها.

هذا الأطلس هو ثمرة تعاون بين باحثين وجامعيين لبنانيين وفرنسيين. يعتمد المقاربة الجغرافية التي تعطي الأولوية للانتشار المكاني للخصائص الاجتماعية والطبيعية. إن المصادر الرسمية محدودة تحديدًا لناحية الدقة الجغرافية وهي أحيانًا غير جديرة بالثقة وصعبة المنال. والمثال الأبرز على ذلك هي المعطيات حول عدد السكان اللبنانيين مقارنة بعدد اللاجئين. تسمح المعطيات الدولية بتحديد موقع لبنان بين البلدان المجاورة. كما تقدّم المعطيات الغرضية التي تصدرها الوزارات رؤية مفصلة لقطاعات معينة. ويؤمّن تحليل الصور الجوية وصور الأقمار الصناعية مصدرًا لمعطيات أساسية حول التمدد العمراني والبيئة فيما تشكّل التحقيقات الميدانية الموضوعية والغرضية تتمتع لحصيلة المعلومات المستخدمة.

يتألف الكتاب من ستة فصول. يركز الجزء الأول على الجغرافيا السياسية الإقليمية، والعنف السياسي الداخلي وتأثيراته المحلية، تحديدًا أماكن إقامة اللاجئين السوريين وعودة الظهور العلني لبعض الميليشيات والجماعات المسلحة المتصارعة في ما بينها ومع الجيش اللبناني، بحيث يبدو لبنان مرة أخرى كبداية تشردمه الولاءات المتعددة. وبين الجزء الثاني هشاشة النموذج الاقتصادي، فاعتماده على الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغتربين وتراجع الصناعة والزراعة يترجم بتفاقم الاختلالات الاجتماعية في لبنان. ويشكّل الجزء الثالث تقييمًا للعمران في البلاد، الذي زاد بنسبة 80% خلال الأعوام العشرين المنصرمة وذلك على حساب المناطق الريفية والزراعية. والساحل، وهو محط الأطماع، تدهور وأصبح مصطنعًا إلى حد كبير. ونلاحظ مؤشرات عديدة للتغير والتدهور البيئي على الأرض اللبنانية وهي موضوع الجزء الرابع. ويبدو أن بعض هذه المؤشرات تنذر بتغير المناخ العالمي وتأثيراته المحلية. وفي المقابل، هناك صلة مباشرة بين العمران المتزايد والعديد من المخاطر التي تم قياسها وتحديدها على الخرائط بشكل أكثر وضوحًا. يركّز الجزء الخامس على تردي أداء بعض الخدمات العامة المرتبط باستغلال الموارد الطبيعية كمصادر المياه والطاقة (المتنصفة بالتقنين) وإدارة النفايات الصلبة التي تمر بأزمة حادة. ويتناول الجزء السادس التغيرات في إدارة الأراضي اللبنانية المتنصفة بتراجع دور الدولة أو بالأحرى تهميشها والتأكيد على الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في المناطق، لا سيما البلديات والسلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني.

بعد خمسة عشر عامًا من إعادة الإعمار في جو من السلم النسبي خلال الفترة الممتدة من 1990 وحتى 2004، شهد لبنان منذ عام 2005 سلسلة من الأحداث السياسية العنيفة الخطيرة التي شكّلت خليطًا معقدًا من التحديات الداخلية والتوترات الإقليمية. هذا الأطلس هو ثمرة تعاون بين باحثين وجامعيين لبنانيين وفرنسيين وهو يسلّط الضوء على التحديات الجديدة الناجمة عن التداعيات المحلية للتوتر الداخلي، وهشاشة النموذج الاقتصادي اللبناني وتدهور البيئة وتغير المناخ والخلل في بعض الخدمات العامة. كما يشكل تتمّة باعتماد مقاربات مختلفة تكمل تحليل التحولات في لبنان الذي سبق لفريق العمل ذاته أن تناوله في «أطلس لبنان: الأرض والمجتمع» المنشور عام 2007. في الختام، يحلل هذا الكتاب الجماعي التحولات في إدارة الأراضي في لبنان المتجلية بتراجع دور الدولة أو بالأحرى تهميشها والتأكيد على الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في المناطق، لا سيما البلديات والسلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني.

إريك فردي أستاذ جامعي في كلية العلوم السياسية في باريس. عمل كباحث في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى وبعدها في المركز الوطني للبحوث العلمية في ليون ومارن لافالي كخبير جغرافي تخصص في الشؤون العمرانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شارك في إدارة «أطلس لبنان: الأرض والمجتمع» الذي نشره المعهد الفرنسي للشرق الأدنى عام 2007.

غالب فاعور مدير أبحاث متخصص في معالجة الصور ونظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في إدارة الموارد الطبيعية. يشغل منصب مدير المركز الوطني للاستشعار عن بعد التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان منذ عام 2014. شارك مع إريك فردي وسيباستيان فيلو في كتابة «أطلس لبنان: الأرض والمجتمع» الذي نشره المعهد الفرنسي للشرق الأدنى والمجلس الوطني للبحوث العلمية في بيروت عام 2007.

معين حمزه حاصل على دكتوراه دولة في بحوث المياه والنبات والتربة من جامعة مونيخ، فرنسا. أمين عام المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان. كان أستاذًا وعميدًا لكلية الزراعة في الجامعة اللبنانية ورئيسًا لمؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية. تولّى مناصب رئيسية في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية (CIHEAM, IAEA, ICARDA, CEDRE, ETC-ESCWA, AUF, COI) وبرامج أورو متوسطية.

## SOMMAIRE

لبنان: شبكة الطرق

اللفظة الأوائلية

تنبيه

المشاركون في وضع الأطلس

مقدمة

الطرف الجديد وتحدياته  
أطلس جديد مُكَمَّل للسابق  
المنهج والمصادر

لغز السكان في لبنان

إريك فردي et برونو دويلي

---

الجزء الأول – الجغرافيا السياسية: بلد مضطرب

مقدمة للجزء الأول

تأرجح لبنان في الجيوسياسية الإقليمية

فابريس بالانش

لبنان في صميم الجغرافيا السياسية الإقليمية  
المسألة السورية

نظام سياسي منهك (متداعٍ)

إريك فردي

جمود المؤسسات  
نظام طائفي وعشائري يناضل لتجديد نفسه  
تواطؤ النخب السياسية والاقتصادية

عقد من العنف

فابريس بالانش et إريك فردي

عودة العنف السياسي

عودة الميليشيات

إيواء اللاجئين السوريين في لبنان

فابريس بالانش et إريك فردي

اضطراب ديموغرافي وسكني

السكن

إدماج اللاجئين في لبنان: عملية هشة للغاية

فابريس بالانش et إريك فردي

العمل والتعليم

تطور سياسة الإيواء

## الجزء الثاني – اقتصاد غير متوازن وتفاوت متزايد

### مقدمة للجزء الثاني

**لبنان في إقليمه الأصغر: مستوى تنمية متوسط يخفي فوارق كبيرة**  
برونو دويلي

نظام ديموغرافي غير ناضج ومركب  
اقتصاد خدماتي وريعي  
مستوى تنمية بشرية يخفي فوارق داخلية حادة

**لبنان وأمراء الخليج: اعتماد متزايد**

برونو دويلي  
ازدياد الهجرة إلى دول الخليج العربي والتحويلات النقدية  
تراجع هيمنة الاستثمارات الخليجية

**قطاع مصرفي ومالي مهيم**

برونو دويلي  
لبنان حلقة صغيرة من الشبكات المالية العربية والغربية  
الانتشار المصرفي العالمي والتمويل الخارجي  
إعادة تكوين القطاع المصرفي الوطني وتوسيعه

**تبادلات تجارية غير متوازنة ودينامية في آن معًا**

برونو دويلي  
تضخم قاعدة التبادل البيروتية  
الاعتماد الكبير على الواردات من السلع القابلة للتداول  
جغرافية التجارة اللبنانية

**إنتاج ضعيف للثروة**

برونو دويلي  
اقتصاد خدماتي وترجيح للسلع غير التبادلية  
الزراعة والصناعة والسياحة: إمكانيات مهدورة

**التطور المقلق في ازدياد عدم المساواة والفقر**

برونو دويلي  
زيادة التفاوت في الثروة وانتشار الفقر وارتفاع الديون  
طرابلس: تركيز لعدم المساواة ونمو الفقر

**المساواة بين النساء والرجال: الكفاح مستمر**

ماري بونت  
التحصيل العلمي والتعليم العالي  
نقص التمثيل السياسي  
التعبئة لدى النساء ومن أجل النساء

**تمييز جنسي وعرقي في العمل**

ماري بونت  
هيمنة اقتصادية  
العمالات المهاجرات في لبنان: بين الهيمنة وتنوع المسيرة المهنية

## الجزء الثالث - عمران كثيف

### مقدمة للجزء الثالث

#### اندفاع قوي للعمران

غالب فاعور et إريك فرداي

#### جبل لبنان، المد العمراني

غالب فاعور et إريك فرداي

عمران الجبل

إقليم الخروب: من منطقة زراعية إلى ضاحية سكنية

#### الخلافاً حول الأملاك العامة البحرية

غالب فاعور، إريك فرداي et مجموعة الدكتافون

#### الدينامية العقارية لبيروت: الأبراج والبرجزة

فيكان أشكاريان et كريستين مجاهد

تحت المجهر...

## الجزء الرابع - القضايا البيئية الرئيسة

### مقدمة للجزء الرابع

#### تغير المناخ: اتجاهات صعبة التحديد

أمين شعبان et كلير جيليت

تغيرات مناخية متناقضة في أرجاء لبنان كافة

تعزز الجزر الحرارية العمرانية؟

#### المخاطر (1): حرائق الغابات والانهييارات الأرضية والأنشطة البشرية

شادي عبد الله

من حرائق الغابات إلى الحرائق في الضواحي العمرانية؟

الحركات الأرضية

#### المخاطر (2): الفيضانات والأنشطة البشرية

شادي عبد الله

ظاهرة تتكرر أكثر فأكثر؟

تأثيرات كبيرة على الأراضي الزراعية والبنية التحتية

#### بلد مهدد بالزلازل

الفريق البحثي لبيريس

فوالق كبيرة وزلزالية معتدلة، ولكن مع زلازل تاريخية مدمرة

تعرض مؤكد لخطر الزلازل

#### نقص التجاوب المؤسساتي

شادي عبد الله، ستيفان كارتيه et كلير جيليت

بروز إشكالية التغيرات المناخية

المخاطر: تأسيس تدريجي لأنظمة متنوعة

كود الزلازل في طور التطبيق

## الجزء الخامس - أزمة الخدمات العامة

### مقدمة لالجزء الخامس

#### لبنان «قصر للمياه»؟

كريستيل أليس

بلد غني نسبيًا بالمياه على مستوى المنطقة  
خطر نقص المياه

#### «قصر للمياه» تحت الضغط

كريستيل أليس

موارد مائية متدهورة  
عدم التكافؤ في الحصول على مياه الشفة

#### عمل اختياري للقطاع العام ونتائج منتطرة

كريستيل أليس

إصلاح غير مكتمل  
إحياء المشاريع الكبرى

#### الخلاف حول المياه

كريستيل أليس

أزمات الإدارة والتطوير  
تقاسم المياه العابرة للحدود

#### الطاقة: بين الاعتماد على النفط والغاز والتلوث والعجز الاقتصادي

إريك فردي

زيادة متنامية في الاستخدام  
مجتمع السيارات

#### أزمة الكهرباء

إريك فردي

عجز متفاقم  
زيادة في الطلب بالرغم من الاستهلاك غير المتكافئ

#### أزمة النفايات

جهاد فرح et إريك فردي

إدارة فوضوية ومتباينة جغرافيًا  
البلديات في مواجهة الأزمة: حالة بكفيا

## الجزء السادس - العمران والتخطيط والحكومة على المستوى المناطقي

### مقدمة لالجزء السادس

#### التنظيم من الأعلى: أعمال الدولة المركزية

جهاد فرح, خالد غوش et فيكان أشكاربان

نحو التخطيط التفاوضي  
تراجع الدولة في ميدان استخدامات الأراضي

#### إعادة الإعمار: مقاربات جديدة

جهاد فرح et أماني ماجد



### البلديات، الفاعليات الجديدة للتنمية المحلية

جهاز فرح et وإميليو الجميل

الشيح: المساحات الخضراء والمجال العام في ضاحية كثيفة  
الغبيري: تقديم الخدمات للأحياء العشوائية  
رحلة: محطة بلدية لمعالجة النفايات  
ضهور الشوير: إمداد كهربائي مستمر وقليل التكلفة

### اتحادات البلديات: المستوى المناطقي يثبت جدارته

جهاز فرح et وإميليو الجميل

مرصد البيئة والتنمية في اتحاد بلديات الفيحاء  
التخطيط الاستراتيجي: التخطيط والبناء المناطقي  
الخطا الاستراتيجية لتنمية عكار

### اتحاد التعاون الدولي لمساعدة التنمية المحلية

جهاز فرح

### الجانب السلبي: ترقيع وخمول

جهاز فرح

ترقيع عمراني: برج حمود  
التقصير: معرض طرابلس الدولي

### الخاتمة

مصادر و مراجع

لبنان: صورة القمر الصناعي

# لبنان: شبكة الطرق

لبنان: شبكة الطرق



## اللفظة الأوائلية

يهدف تسهيل قراءة الأشكال، تم استخدام أوائل حروف الكلمات عندما تحتل التسمية الكاملة مساحة كبيرة. وفي ما يلي كل المختصرات الواردة في الأطلس.

1

|        |   |
|--------|---|
| AB     | Association des banques libanaises                                  |
| ACS    | Administration centrale des statistiques                            |
| ACSAD  | Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands             |
| AIE    | Agence internationale de l'énergie                                  |
| ANR    | Agence nationale de la recherche (France)                           |
| AUB    | American University of Beirut                                       |
| BEI    | Banque européenne d'investissement                                  |
| BID    | Banque islamique de développement                                   |
| BM     | Banque mondiale   |
| BTP    | Bâtiment et travaux publics   |
| CC     | Changement climatique   |
| CCG    | Conseil de coopération du Golfe                                     |
| CDR    | Conseil du développement et de la reconstruction                    |
| CERDA  | Centre d'études et de recherches en développement et en aménagement |
| CESBIO | Centre d'Études Spatiales de la BIOSphère                           |
| CIMA   | Interuniversity Research Center of Environmental Monitoring         |

|            |  |
|------------|--|
| CNRG       | Centre national de recherches géophysiques                           |
| CNRS Liban | Conseil national de la recherche scientifique du Liban               |
| CNT        | Centre national de télédétection                                     |
| CNUCED     | Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement     |
| CRI        | Consultating and Research Institute                                  |
| CSU/DGU    | Conseil supérieur de l'urbanisme / Direction générale de l'urbanisme |
| EAU        | Émirats Arabes Unis  |
| EDL        | Électricité du Liban   |
| EEBML      | Établissement des eaux de Beyrouth et Mont-Liban                     |
| ESCWA      | The United Nations Economic and Social Commission for Western Asia   |
| FADES      | Fonds arabe de développement économique et social                    |
| FINUL      | Force intérimaire des Nations Unies au Liban                         |
| FKDEA      | Fonds koweïtien pour le développement économique arabe               |
| FLSH-USJ   | Faculté de lettres et sciences humaines, Université Saint Joseph     |
| FMI        | Fonds monétaire international  |
| GoL        | Gouvernement du Liban  |
| IDE        | Investissements directs étrangers                                    |
| IDH        | Indice de développement humain                                       |
| LCEC       | Lebanese Centre for Energy Conservation                              |
| LCPS       | Lebanese Center for Policy Studies                                   |
| ME         | Ministère de l'Environnement   |
| MEE        | Ministère de l'Eau et de l'Énergie                                   |
| NASA       | National Aeronautics and Space Administration                        |
| OCDE       | Organisation de coopération et de développement économique           |
| OMS        | Organisation mondiale de la santé                                    |
| ONG        | Organisation non gouvernementale                                     |

|         |  |
|---------|--|
| PIB     | Produit intérieur brut   |
| PNUD    | Programme des Nations Unies pour le développement  |
| RUMMARE | Research Unit for Mass Movements Hazards Assessment and Risk Evaluation  |
| SIG     | Système d'information géographique   |
| UE      | Union européenne   |
| UNHCR   | Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés/United Nations High Commissioner for Refugees                      |
| UNICEF  | Fonds des Nations Unies pour l'enfance   |
| UNWRA   | United Nations Work and Relief Agency (Office de secours et de travaux des Nations unies pour les réfugiés de Palestine) |

## تنبيه

---

إن المجلس الوطني للبحوث العلمية اللبناني والـ EVS والمعهد الفرنسي للشرق الأدنى ليسوا مسؤولين عن الآراء والتحليلات والاستنتاجات والتسميات المستخدمة والأشكال البيانية والصور الواردة في هذا الكتاب فهي آراء المؤلفين المذكورة أسماؤهم في بداية كل فصل.

## المشاركون في وضع الأطلس

يأتي هذا الأطلس كثمرة مشروع مشترك بين المركز الوطني للاستشعار عن بعد التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية اللبناني ووحدة البحث المشترك في المركز الوطني للبحوث العلمية الفرنسي (البيئة والمدينة والمجتمع EVS/ المركز الوطني للبحوث العلمية الفرنسي - جامعة ليون)، وقد شارك في تمويله اللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو والبرنامج الفرنسي اللبناني CEDRE. وأشرف على المشروع غالب فاعور ومعين حمزه من المجلس الوطني للبحوث العلمية وإريك فردي من مركز البيئة والمدينة والمجتمع.

1

وقد أشرف على التحرير إريك فيرداي وغالب فاعور.

2

أنجزت الخرائط وهيكلية بيانات المشروع كليير جيليت، المتدربة في المركز الوطني للاستشعار عن بعد كما أشرفت على الجزء الرابع من الأطلس وعلى انتقاء المعلومات وتحرير النصوص التي يتكون منها.

3

وأشرف الأستاذ في الجامعة اللبنانية جهاد فرح على الجزء السادس المتعلق العمران والبلديات. وقد جمع فريق مختبر مركز الدراسات وأبحاث التنمية والتخطيط (CERDA) بيانات متنوعة جاءت من مصادر إدارية مختلفة ومن تحقيقاته الميدانية الخاصة.

4

ووضع المركز الوطني للاستشعار عن بعد بتصرف المشروع قاعدة معطياته المسندة جغرافيًا والمتعلقة بالمعطيات الجغرافية الأساسية والغرضية (استخدام الأراضي، المخاطر الطبيعية، التغير المناخي، التقسيمات الإدارية والطرق وما إلى ذلك).

5

إن معظم المعطيات المستخدمة في الجزئين الثالث والرابع، قد قدّمها وفسرها باحثون من المركز الوطني للاستشعار عن بعد التابع للمجلس الوطني للأبحاث العلمية اللبناني، ومن بينهم بشكل خاص غالب فاعور في مجال العمران واستخدام الأراضي، وأمين شعبان في مجال تغير المناخ، وشادي عبد الله في مجال مخاطر الفيضانات والحركات الأرضية وحرائق الغابات.

6

كما شارك باحثون من فريق ANR Libris والمركز الوطني للجيوفيزياء التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان في وضع الفقرة التي تتعلق بمخاطر الزلازل من الجزء الرابع من الأطلس وهم كريستوف فوازان، جوسلين أدجيزيان-جيرارد، ندى بدارو-صليبا، مارلين براكس، ستيفان كارتية، سيسيل كورنو، جاك حرب، رشيد جمعة، كورين لأكاف، ألكسندر سرسق وريتا زعرور.

7

المسؤولان عن التصميم النهائي كليير جيليت وطوني عيد (opfi).

8

## مقدمة

### الظرف الجديد وتحدياته

بعد خمسة عشر عامًا من إعادة الإعمار في جو من السلام النسبي في الفترة الممتدة من 1990 وحتى 2004، شهد لبنان منذ العام 2005 سلسلة من الأحداث السياسية العنيفة الخطيرة التي شكّلت خليطاً معقداً من التحديات الداخلية والتوترات الإقليمية. بدءاً باغتيال السياسيين البارزين إلى الحرب المدمرة في تموز 2006، ناهيك عن مسلسلات الصراعات المسلحة في مناطق عديدة من البلاد. ويتفاقم هذا العنف المتكرر منذ العام 2011 بسبب الصراع الدائر في سوريا الذي يجد لنفسه تفرعات عديدة في لبنان. فالشلل السياسي منذ العام 2014، إثر انتهاء ولاية رئيس الجمهورية ميشال سليمان، هو في الوقت ذاته الأعراض والعامل المساهم بزيادة حدة المأزق الذي يتخبط فيه لبنان.

1

ولكن هذه التحديات الجغرافية (السياسية) ليست وحيدة، فهي تترافق مع التحولات والتوترات الأخرى. فالانقلاب الديموغرافي والاجتماعي المحتوم الذي تولده الإقامة الدائمة لأكثر من مليون لاجئ سوري هو الأكثر تأثيراً بينها بالرغم من استيعاب المجتمع اللبناني له. يضاف إلى ذلك زيادة تفاقم الاختلالات الاقتصادية: فمولدات الازدهار المتوخاة من إعادة الإعمار والسياحة والقطاع العقاري قد شلّها الركود وزيادة الفقر لقطاع متنام من السكان، وشملت الهجرة إلى الخارج جزءاً كبيراً من الشباب، لا سيما حملة الشهادات منهم.

2

وعلاوة على ذلك، فإن لبنان، على غرار البلدان الأخرى في المنطقة، يواجه تحديات أخرى أدت قساوة الوضع السياسي في غالب الأحيان إلى تحويل الأنظار عنها. وتشمل بشكل خاص التأثيرات المحلية لتغير المناخ، التي بدأنا نشعر بها مؤخراً، وتمتد بشكل أوسع إلى الإدارة الكارثية للبيئة الطبيعية والمبنية. فالتلوث، والزحف العمراني العشوائي، والازدحام، وهدر الموارد تتحد في تأثيراتها لتحميل الفئات الأكثر حرماناً أعباء إضافية.

3



## أطلس جديد مُكَمَّل للسابق

في الطبعة الأولى للكتاب المنشور في العام 2007 بعنوان: أطلس لبنان، الأرض والمجتمع، اقترح فريق العمل القيام بقراءة جغرافية وخرائطية لهذه التحديات. وقد أظهر هذا التقويم للتحويلات المكانية، الناجمة عن الحرب الأهلية (1975-1990) وخمسة عشر عامًا من إعادة الإعمار، العديد من نقاط الضعف ولكنه كشف أيضًا عن تحولات بنوية مستدامة ومكوّنة للأراضي اللبنانية. ولقد أولي اهتمام خاص لقراءة متعددة النطاقات تهدف للتغلب على الخصوصيات الدينية والسياسية في البلاد ووضعها في إطار تحولات أكثر شمولاً في جغرافية الشرق الأوسط والعولمة. ويحتاج هذا العمل حاليًا إلى تقويم وتعمّق ليعكس التغييرات المذكورة أعلاه وليتضمن تحليل النقاط التي لم يُسلط عليها الضوء، وخصوصًا في ما يتعلق بالقضايا البيئية الرئيسية، كقضية المياه أو آثار تغير المناخ العالمي. ولكن هذا العمل الجديد لا يحل محل السابق، وإنما يكمله. إن الثوابت الكبيرة للبلد، كتلك المتعلقة بتاريخه طوال القرن العشرين، واندماجه على الصعيد الدولي والإقليمي، لن يعاد الحديث عنها هنا، ونوجه القارئ إلى العمل الأساس الأول المتاح مجانيًا على الانترنت اليوم.

4

يحدد هذا الأطلس ستة مواضيع تحتاج للتوضيح أو للتحديثات الضرورية. يركز الجزء الأول على الجغرافيا السياسية الإقليمية، والعنف السياسي الداخلي وتأثيراته المحلية، تحديدًا أماكن إقامة اللاجئين السوريين وعودة الظهور العلني للمليشيات والجماعات المسلحة المتصارعة في ما بينها أو مع الجيش اللبناني. وهكذا يبدو لبنان مرة أخرى كبلد تشرذمه الولاءات المتعددة. ويبين الجزء الثاني هشاشة النموذج الاقتصادي الذي تنفذه حكومة إعادة الإعمار، فاعتماده على الاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغتربين وتجميد الصناعة والزراعة يترجم بتفاقم الاختلالات الاجتماعية في لبنان. والجزء الثالث تقييم العمران في البلاد، الذي زاد بنسبة 80% خلال الأعوام العشرين المنصرمة وذلك على حساب المناطق الطبيعية والزراعية. والساحل، الذي تتوجه إليه الأطماع، وقد تدهور وأصبح مصطنعًا إلى حد كبير. ونلاحظ مؤشرات عديدة عن التغير والتدهور البيئي على الأرض اللبنانية وهي موضوع الجزء الرابع. ويبدو أن بعض هذه المؤشرات تنذر بتغير المناخ العالمي وتأثيراته المحلية بالرغم من أن الآليات والأدلة على هذه التحويلات لا تزال صعبة التمييز. وفي المقابل، هناك صلة مباشرة بين العمران المتزايد والعديد من المخاطر التي تم قياسها وتحديدها على الخرائط بشكل أكثر وضوحًا. أما تردي أداء بعض الخدمات العامة المرتبط باستغلال الموارد الطبيعية كإمدادات المياه والطاقة (المتصفة بالتقنين) وإدارة النفايات الصلبة التي تمر بأزمة حادة فهو موضوع الجزء الخامس. ويتناول الجزء السادس التغييرات في إدارة الأراضي اللبنانية المتصفة بتراجع دور الدولة أو بالأحرى تهميشها والتأكيد على الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في المناطق، لا سيما البلديات والسلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني. وبالرغم من أن الأخيرة ليست الترياق، فهي تعبّر عن دينامية المجتمع اللبناني وقدرته على إيجاد موارد جديدة للعمل تساعد على التخلص من التناقضات التي تعيق البلاد.

5

## المنهج والمصادر

هذا الأطلس هو ثمرة تعاون بين باحثين وجامعيين لبنانيين من المجلس الوطني للبحوث العلمية اللبناني ومن الجامعة اللبنانية وباحثين فرنسيين من جامعات ومؤسسات مختلفة، مرتبطين جميعًا بدرجات متفاوتة بالمعهد الفرنسي للشرق الأدنى في بيروت. وتوضح هذه الأقسام المختلفة أولوية المقاربة الجغرافية، التي تضع الانتشار المكاني للخصائص الاجتماعية والطبيعية في طليعة التحليل. إن هذا الأطلس، الموجه إلى جمهور عريض يتميز باستعمال لغة تصويرية واضحة وبسيطة. فالتعليقات محدودة، والقراء الراغبون بالتعمق المنهجي مدعوون للعودة إلى المصادر والمراجع المذكورة. وهو يهدف في الواقع إلى توعية الجمهور وأصحاب القرار بشأن التطورات الحرجة التي نادراً ما تحظى بنظرة شمولية.

6

وتشكل ندرة المصادر الرسمية المتوفرة إحدى أشد العقبات التي تعيق النشاط العلمي في لبنان. إن إدارة الإحصاء المركزي، التي ساعدتنا كثيرًا، لا تنتج إلا كمية محدودة من المعلومات. فالثغرات في البيانات السكانية هي الدليل على ذلك، ولكن النشاط الاقتصادي هو أيضًا غير معروف تمامًا. هذه الثغرات حساسة بشكل خاص على المستوى المحلي، حيث لا تتوفر أية بيانات تعود لتاريخ أحدث من العام 2004. لذلك، وبالنسبة لما هو أساسي، فإن التمثيل التصويري للمعلومات الإحصائية في هذا الكتاب لم يكن ممكنًا إلا على مستوى الأقضية أو المحافظات، أي على مستوى غير متوافق مع التنظيم المكاني للعمران.

7

الشكل م-1: خارطة لبنان الإدارية



بالرغم من ذلك كله، فهناك جهات إدارية مختلفة أو منظمات خاصة تنتج مصادرها الخاصة، وتمكّن فريق عملنا من جمع بعض منها، لا سيما تلك المتعلقة بالتخطيط العمراني وإشغال الساحل أو بالبلديات. كما تسمح المصادر الدولية بوضع لبنان في منظور إقليمي مقارن.

8

وتشكل معالجة الصور الجوية والفضائية، إلى جانب التحقيقات الميدانية، المجموعة الأخيرة من المصادر الضرورية للتغلب على ندرة البيانات الرسمية وتوضيح إسهامات مقاربة متعددة الاختصاصات تجمع بين العلوم البيئية والعلوم الاجتماعية. ينتج المجلس الوطني للبحوث العلمية اللبناني من خلال مركز الاستشعار عن بعد التابع له، هذه البيانات ويحفظها منذ تسعينيات القرن الفائت، وهذا يوفر قاعدة أساسية لمعرفة البلاد. فالمعلومات عن التوسع العمراني وعن مخاطره جاءت من هذا الجهد وتم وضعها للمرة الأولى في تصرف العامة. بموازاة ذلك، فإن التحقيقات التي أجراها فريق لبناني-فرنسي، في إطار مشروع ليبريس المدعوم من الوكالة الوطنية للبحث العلمي (ANR LIBRIS)، على ضعف المباني أمام الزلازل في بيروت تأتي نتيجة تحقيق ميداني معمق عُولج بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية ويعتبر مساهمة هامة في خدمة الناس.

9

# لغز السكان في لبنان

إريك فرداي et برونو دويلي

من بين كل الشكوك التي تحيط بالإحصاءات في لبنان، فإن ما يخص مسألة السكان اللبنانيين هو بالتأكيد أكثرها حساسية ويشكل تحديًا حقيقيًا لهذا الأطلس. ففي حين لم يتم تنظيم أي إحصاء للسكان منذ عام 1932، فإن السجل المدني يبقى غالبًا في المكان الأصلي للأفراد دون أي علاقة مع مكان إقامتهم الحالية في لبنان أو في الخارج. ويعود التعداد الأحدث للمباني والمنشآت للعام 2004، ولقد أجريت تحقيقات استقصائية أخرى على هذا الأساس في عامي 2007 و2009، مما مكّن إدارة الإحصاء من تقديم تقويم للسكان المقيمين في لبنان على مستوى المحافظات (فقط كنسب مئوية في العام 2009). وتشير هذه الأرقام إلى انخفاض مفاجئ في الفترة 1997-2004 تلاه الركود. وقد انتقدت هذه البيانات بسبب عدم وضوحها، ولا تزال تتضمن نقطتين غامضتين.

فعلى الرغم من انخفاض معدل الخصوبة، لا يزال النمو الطبيعي مرتفعًا نسبيًا بسبب الوصول إلى مرحلة البلوغ للعديد من فئات الشباب. ولكن تقابله هجرة عالية لا توثقها البيانات الرسمية أبدًا. وتظهر أرقام العبور عند النقاط الحدودية رصيدًا سلبيًا يتراوح بين 40000 إلى 50000 لبناني في العام. إن التحقيقات المستقلة، لا سيما تلك التي أجرتها جامعة القديس يوسف، هي الوحيدة التي درست هذه الظاهرة بتفصيل أكثر مع تحليل لوجهات المسافرين (انظر الجزء 2). وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الأجانب المقيمين غير معروف بشكل دقيق. وتشير تقديرات مستقلة إلى أن عدد الأجانب المقيمين في لبنان قد وصل في العام 2011 إلى 700000 نسمة. وتظهر البيانات الرسمية رصيدًا إيجابيًا للوافدين منذ العام 2011. وبالإضافة إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، المدروس بالتفصيل في الجزء الأول من الأطلس، فإن عدد السكان المقيمين في لبنان يزداد بسبب الوافدين من العمال الأجانب. وإن كان عدد ذوي الأصول العربية (باستثناء السوريين) قد انخفض منذ العام 2011، فإن عدد العمال، لا سيما أولئك القادمين من أفريقيا وآسيا، أخذ في الازدياد بوتيرة منتظمة.

الشكل م-2: البيانات السكانية المتوفرة

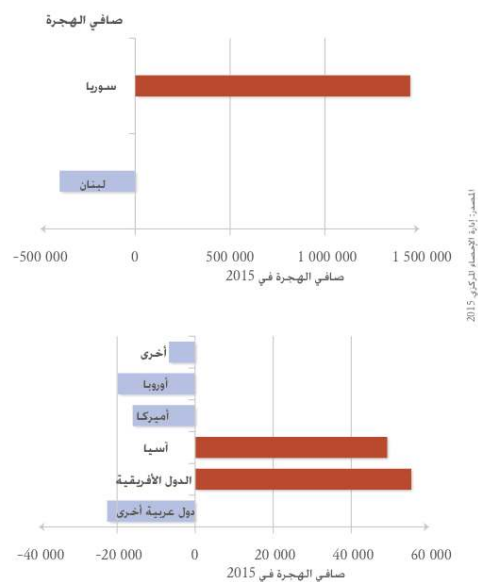
| السنة | التقديرات الرسمية لعدد السكان في لبنان (أسمّة) |
|-------|--|
| 1997  | 4 050 025                                      |
| 2004  | 3 755 034                                      |
| 2007  | 3 759 136                                      |

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

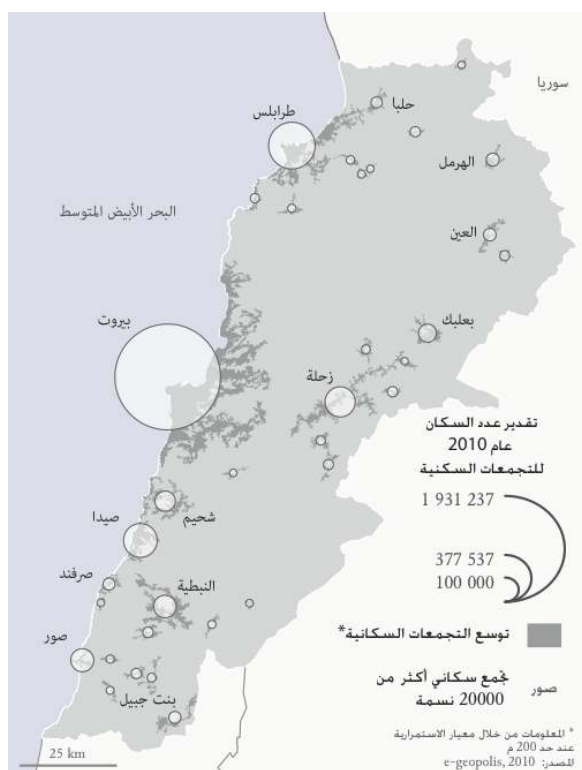
التقديرات الحالية لعدد السكان في لبنان 2011

| المصدر  | التقديرات<br>2011 |
|---|-------------------|
| الجامعة الأميركية في بيروت<br>والأونروا 2010                      | 270 000           |
| تقدير مؤسسة البحوث<br>والاستشارات                                 | 200 000           |
| وزارة العمل<br>تصاريح العمل                                       | 160 000           |
| وزارة العمل<br>تصاريح العمل وتقدير<br>مؤسسة البحوث<br>والاستشارات | 90 000            |
| أجانب آخرون   | 700 000           |
| <b>المجموع الكلي</b>  |                   |

المصدر: CRI/UNDP، حزيران 2015



الشكل م-3: خارطة السكان الحضر في لبنان بحسب Géopolis



وتتضاعف الشكوك التي يعاني منها موضوع عدد السكان المقيمين وجنسياتهم عند السعي لمعرفة توزيعهم. وتبقى البيانات عن الخصوصيات الجغرافية للسكان غير اللبنانية نادرة، باستثناء تلك المتعلقة باللاجئين السوريين، فهي على العكس معروفة بمزيد من التفصيل. وبينت دراسة حديثة للاجئين الفلسطينيين عن وجود تباين كبير بين عدد الأشخاص المسجلين (نحو 400000)، وأولئك الذين يقيمون فعلاً في لبنان (270000 في العام 2011). وبسبب عدم وجود بيانات إقليمية على المستوى التفصيلي لمتوسط حجم الأسرة، فإن التقدير المحلي للسكان المقيمين في لبنان للعام 2004، على غرار ما حصل في العام 1997، أمر مستحيل عملياً، وفي جميع الأحوال سوف يكون قد تم تجاوزه كثيراً أصلاً. ولذا فإننا قد اكتفينا بتقدير عدد السكان المقيمين في العام 2014 ماعدا اللاجئين السوريين والفلسطينيين، بناءً على النمو السكاني الطبيعي والمتوسط الفرضي للهجرة (نحو 4,2 مليون نسمة)، وذلك قبل توزيع السكان على مستوى المحافظات وفقاً لتقديرات العام 2009، وذلك لمقارنتهم مع عدد اللاجئين السوريين (الجزء الأول). وكذلك، فإن تقدير عدد سكان التجمعات السكانية حساس جداً. وتقّدم تقديرات Géopolis، كمؤشر، قاعدة متجانسة في نهجها المعتمد على أساس معيار البناء في التجمع السكاني وعلى تقدير سكان الوحدات المحلية، على الرغم من أنه يمكن انتقاد الأرقام في تفاصيلها. ووفقاً لهذه التقديرات، فإن 80% من السكان كانوا يعيشون في العام 2010 في أحد التجمعات السكانية الـ 17 التي يزيد عدد سكانها عن 10000 نسمة، منهم نحو مليوني نسمة في بيروت الكبرى وضواحيها المتاخمة.

---

## الجزء الأول - الجغرافيا السياسية: بلد مضطرب

---

## مقدمة للجزء الأول

الشكل 1-1 : مخيم عشوائي للأجئين السوريين، سهل البقاع (المصدر: راسيل واتكينز/دائرة التنمية الدولية، تشرين الثاني 3102)



يرزح لبنان تحت عبء عواقب اضطرابين جيوسياسيين كبيرين وهما غزو الولايات المتحدة للعراق في العام 2003 وموجة الانتفاضات العربية في العام 2011. وقد قوّض غزو العراق النظام الإقليمي الذي أنشئ في نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية. وأصبح مبدأ الوصاية السورية على لبنان، الذي نشأ في نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، محط احتجاج بعد أن كان يُعتبر إطارًا للعودة إلى السلم الأهلي ولسياسة إعادة الإعمار، وغادر الجيش السوري لبنان في نيسان 2005.

إن تجدد العنف السياسي في لبنان، بما في ذلك اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في شباط من العام 2005، والحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في تموز 2006 قد أدت إلى استقطاب ثنائي للحياة السياسية وإلى الصعود القوي لـ «حزب الله». وأدى سقوط الأنظمة في تونس ومصر وليبيا واندلاع الاضطرابات في دول عربية أخرى، وأزمة النظام السوري منذ آذار 2011 التي تطورت إلى مسلسل من العنف وعسكرة النزاع وإلى حرب أهلية هجرت ملايين السوريين إلى البلدان المجاورة، لا سيما إلى لبنان إلى تأجيج الصراع فيه وزعزعة توازناته الاجتماعية والسياسية. وتتجلى الانقسامات العميقة في لبنان حول هذه القضايا بالجمود المؤسساتي الذي زاد من تعقيد الوضع السياسي المبني على التوازنات الطائفية والدور الكبير للزعماء والتحالفات بين رجال الأعمال والفئات السياسية.



# تأرجح لبنان في الجيوسياسية الإقليمية

فابريس بالانش

## لبنان في صميم الجغرافيا السياسية الإقليمية

لبنان هو مركز التوتر الذي غذاه الصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك المسار الإسرائيلي الفلسطيني الذي يحتل المقام الأول، والصراع بين دول المنطقة. وتدعم القوى الغربية، لا سيما الولايات المتحدة إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وقد أدى الغزو الأميركي للعراق إلى زعزعة التوازنات السابقة. ويتحمل لبنان تداعيات الصدمة الناجمة عن اغتيال الحريري والذي تلاه انسحاب سوريا ودخول لبنان في دوامة جديدة من الاضطراب السياسي والأمني.<sup>1</sup>

يُعتبر جنوب لبنان الجبهة العربية النشطة الأخيرة مع إسرائيل بعد قطاع غزة. أما الحدود الأخرى فقد «استقرت»، بما في ذلك حدود الجولان، حتى ولو اضطرب هذا الأخير بسبب الصراع القائم في سوريا. بالنسبة لإيران التي استعادت دورًا محوريًا في الصراع العربي-الإسرائيلي فقد انعكس ذلك بشكل مباشر على علاقاتها مع الدول الغربية وخصوصًا في المفاوضات التي جرت حيال الاتفاق النووي مما رفع من موقع إيران الاقتصادي ومكانتها السياسية في المنطقة.<sup>2</sup>

وهكذا، تعرّض لبنان للعديد من الاعتداءات الإسرائيلية الهادفة للقضاء على «حزب الله»، الذي تعتبره إسرائيل ذراع إيران المسلح على حدودها الشمالية. وكانت حرب صيف 2006 الحلقة الأكثر عنفًا في هذه المواجهة. وأفشل الحزب الهجوم الإسرائيلي واكتسب سمعة كبيرة ناجمة عما اعتبره نصرًا له، على الرغم من فداحة الأضرار المادية والخسائر البشرية.<sup>3</sup>

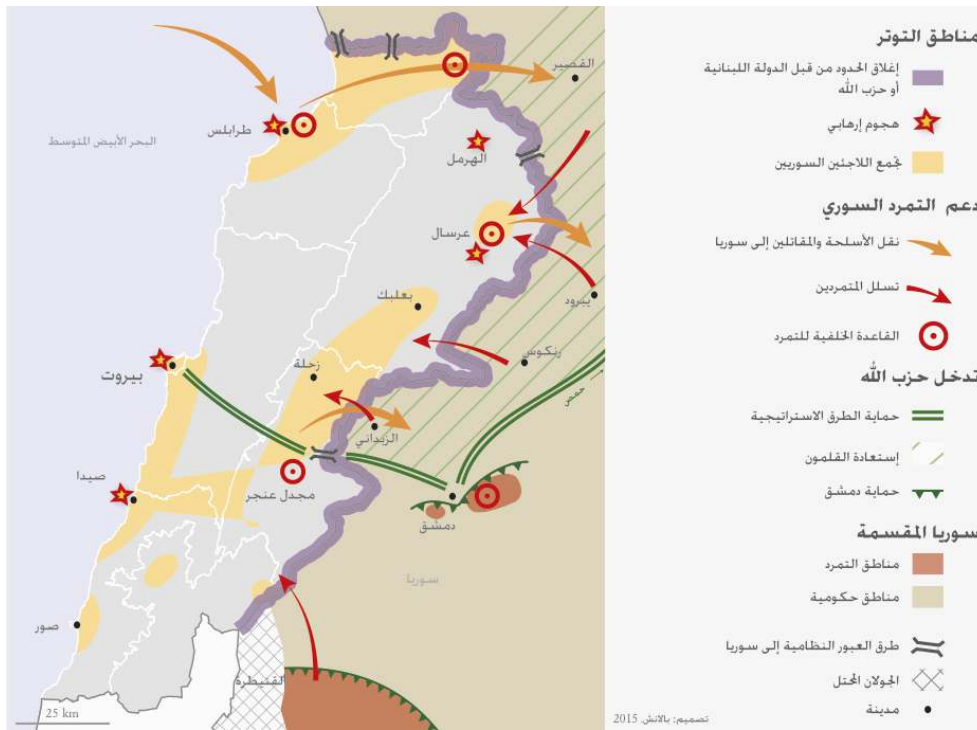


تلتقي الخلافات حول إدارة مرحلة ما بعد حرب العام 2006 مع التباينات الأقدم حول العلاقات مع سوريا. ومنذ ذلك الحين تنقسم الطليقة السياسية اللبنانية بين تحالفين اثنين عابرين للطوائف استمدا تسميتهما من تظاهرات العام 2005 التي توزعت بين مؤيد ومعارض لانسحاب سوريا. ويضم تيار «8 آذار» حزب الله وحركة «أمل» والتيار الوطني الحر ذا الأغلبية المسيحية بالإضافة إلى تيار المردة بزعامة النائب سليمان فرنجية والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث والحزب الديمقراطي اللبناني برئاسة النائب طلال أرسلان وتيار التوحيد العربي برئاسة الوزير الأسبق وئام وهاب وجهات أخرى ناصرية ويسارية تنشط في فلك هذه القوى وتحظى بدعم إيراني. أما تيار قوى «14 آذار» فهو يضم تيار المستقبل، ذا الأغلبية السنية ويشكل عماد هذا الفريق وعصبه، بالإضافة إلى أحزاب ومجموعات مسيحية متنوعة أبرزها حزب «القوات اللبنانية» بقيادة الدكتور سمير جعجع وحزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار وجهات أخرى. وتحتل تنظيمات سياسية أخرى مواقع وسيطة ومتغيرة. وعند بداية التحالف الأخير وانطلاقته شكل الحزب التقدمي الاشتراكي عمود انطلاقة «14 آذار» وكان النائب وليد جنبلاط رأس حربه إلى أن انسحب منه واتخذ موقفاً وسطياً، الأمر الذي أدى إلى زحزة الغالبية النيابية التي كانت في حوزة هذا الفريق.

تشغل المسألة السورية حيزًا كبيرًا في الحياة السياسية اللبنانية بحيث أن الحرب الأهلية في سوريا باتت تشكّل خطرًا محددًا على لبنان. وبغض النظر عن جذورها الداخلية، فإن الأزمة السورية يمكن أن تُقرأ من منظور الصراع بين إيران، الداعمة للنظام في سوريا، وبعض دول الخليج وتركيا، التي تتمنى سقوطه ولم تقصر إلى اليوم في تقديم الدعم المادي والعسكري لقوى المعارضة. ومنذ عسكرة الصراع، استخدم معارضو النظام لبنان معبرًا للسلاح ولتجنيد المقاتلين وتحويل بعض المناطق وخصوصًا في الشمال ملاذًا آمنًا لهم. واعتبارًا من العام 2012، تدخل حزب الله إلى جانب الجيش السوري لمواجهة المعارضة، من أجل حماية القرى الشيعية في سوريا المرتبطة بالعشائر الشيعية في البقاع. ثم توسّع التدخل، بدعم من إيران، لحماية دمشق، المحور الاستراتيجي الرئيس الذي يربط بين إيران وحزب الله. وبعد استعادة القصور بفضل مجموعات مقاتلة من الأخير في أيار من العام 2013، بدأت معارك القلمون لوقف عمليات التسلّل والهجمات في الأراضي اللبنانية. وفي المقلب الآخر، تدعم العديد من المجموعات الإسلامية اللبنانية المعارضة السورية، وتهاجم الجيش أو حزب الله في لبنان. إن مشاركة هذه المجموعات المسلحة اللبنانية في الصراع السوري يعكس الانقسامات السياسية الطائفية ويهدد بزعة استقرار لبنان بشكل خطير.

5

الشكل 3-1: لبنان والأزمة السورية



---

## RÉSUMÉS

إن مصطلح الدولة العاجزة الذي اعتمده وزير المال الأسبق جورج فرم مثالي تمامًا لتوصيف الوضع في لبنان، فهو يشكّل موجّه الصوت أو الصدى الرنان للصراعات في المنطقة في نظام مبني على الطائفية المؤسسية، حيث تحدد موازين القوى الإقليمية وتدخلات الرعاة الإقليميين (إيران والسعودية وسوريا) أو الخارجيين (الولايات المتحدة وروسيا) القرارات بشكل أساسي على الساحة السياسية اللبنانية.

# نظام سياسي منهك (متداعٍ)

إريك فرداي

## جمود المؤسسات

فرضت السياسة اللبنانية السائدة في مرحلة ما بعد الطائف التوافق في الآراء في ما يخص القرارات الكبرى، والذي أصبح من الصعب جدًا الحصول عليه منذ منتصف السنوات 2000. وفي العام 2004، شكّل الخلاف حول تمديد ولاية الرئيس الأسبق للجمهورية إميل لحود، المدعوم من سوريا، لثلاث سنوات إضافية بداية لدورة جديدة من العنف السياسي القائم في لبنان. وهكذا شغل منصب رئاسة الجمهورية بسبب عدم قدرة رجال السياسة اللبنانيين على إيجاد خليفة للحود في العام 2007، وحصل ذلك في خضم التوترات الحادة التي تبعت حرب العام 2006. وبفضل الاتفاق الذي تم في مؤتمر الدوحة، في أعقاب مجابهات شهر آيار من العام 2008، أصبح من الممكن انتخاب العماد ميشال سليمان، القائد السابق للجيش اللبناني لرئاسة الجمهورية. وفي نهاية فترة ولايته في شهر آيار من العام 2014، أدى عدم وجود أي اتفاق بين الأفرقاء السياسيين إلى شغور طويل في منصب الرئاسة الأولى في البلاد. وفي الوقت ذاته، تعطلّ عمل الحكومة الحالية (برئاسة الرئيس تمام سلام) بشكل جزئي أو كلي، إما بسبب فترات طويلة من المشاورات لتعيين رئيس لمجلس الوزراء (حكومة تصريف الأعمال) أو بسبب استقالة عدد من أعضاء الحكومة. وأخيرًا، تم تأجيل الانتخابات التشريعية المقررة في العام 2013 لمرتين على التوالي، وذلك لعدم الاتفاق على قانون الانتخاب. هذا الجمود في عمل المؤسسات سببه عدم توفر الحد الأدنى من التوافق بين اللاعبين السياسيين وهو الترجمة السياسية لعدم التوصل إلى اتفاق على موقف لبنان من الصراع السوري الدائر وانعكاس لتبعيته للجهات الإقليمية الفاعلة. ونتيجةً لذلك، تم تعليق أي قرار كتعيين كبار المسؤولين مثلاً. ولم يتم التصويت على أي موازنة منذ العام 2004.

الشكل 4-1 : فترات الفراغ الرئاسي وجمود الحكومة (4002-5102)

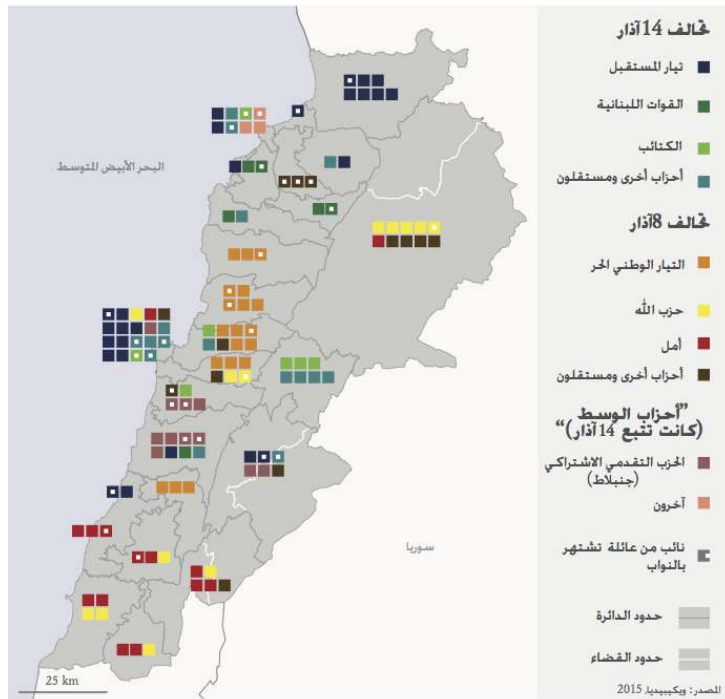


## نظام طائفي وعشائري يناضل لتجديد نفسه

إن كانت العوامل الإقليمية تفسر هذا الشلل في المشهد السياسي اللبناني، فإن افتقاره إلى المرونة يكمن أيضًا في المنطق الطائفي الذي يحكم توزيع المناصب السياسية الرئيسية (الرئيس ماروني، ورئيس مجلس الوزراء سني ورئيس مجلس النواب شيعي). أما بالنسبة للنواب، في حال انتخابهم من المواطنين من كل منطقة، فإن انتماءهم الطائفي محدد ليعكس التنوع الطائفي في البلاد. ولكن مع كل انتخابات، تعاد مناقشة النظام الانتخابي في إطار المزايدات الطائفية.

من جهة أخرى، يجب ألا يخفي المنطق الطائفي أنواعًا أخرى من موازين القوى. فالانقسامات السياسية ولا سيما المنافسة بين التحالفات العابرة للطوائف لكتلتي «8 آذار» أو «14 آذار»، وطرق تسجيل الناخبين، خصوصًا في قراهم الأصلية وليس حيث يعيشون، يعزز العقلية العشائرية والجهوية. إن عائلات الحريري والجميل وجنبلاط وفرنجيه وأرسلان وشمعون والمر وفرعون وغيرها من المستجد حديثًا هي المثال الأبرز لهذه الظاهرة وإعادة إنتاجها المستمر، وتجدر الإشارة إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ نلاحظ أن 31 من أصل 128 نائبًا لديهم أحد الأقارب في المجلس النيابي حاليًا أو سابقًا (الأب، الأم، العم، الخال أو الجد) وهذا يدل على وزن العائلات التي تحتكر مناصب السلطة بشكل دائم.

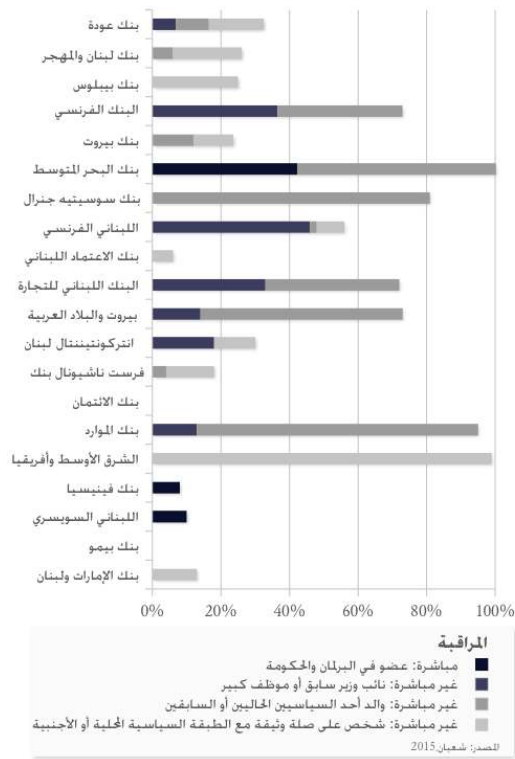
الشكل 5-1: توزيع مقاعد مجلس النواب تبعًا للتحالفات السياسية في العام 2002



## تواطؤ النخب السياسية والاقتصادية

بالإضافة إلى صعوبة تجددتها، تتميز النخب السياسية اللبنانية بالارتباط الوثيق بأوساط رجال الأعمال، سواء في مجالات البناء والعقارات والمصارف والتجارة أو في مجال الصناعة. والمعطيات الحديثة عن تركيبة المساهمين ومجالس إدارة المصارف (تضم مجموعة لا بأس بها من النواب) خير دليل على ذلك. على سبيل المثال، كان 29% من رأس المال لـ 7 مصارف في العام 2013 في يد ثماني عائلات تضم سياسيين من الصف الأول في بعض الأحيان. وهكذا، يمكن التساؤل بشكل جدي عن مدى استقلالية السياسات الحكومية عن مصالح المصارف والمساهمين فيها. فمسألة خفض الديون، التي تمثل فوائدها السنوية 36% من الموازنة العامة للدولة هي الدليل الأبرز. ومع ذلك، فعائدات سندات الخزينة تمثل 280 مليون دولار أو 31,8% من إجمالي عائدات ذلك القطاع. فسياسات خفض الديون التي تمثل فوائدها السنوية 36% من الموازنة العامة للدولة سيكون من نتائجها إحدًا خفض عائدات رجال الأعمال المنخرطين في السياسة المحلية.

الشكل 6-1: تحكم الطبقة السياسية برأس مال المصارف اللبنانية



## RÉSUMÉS

لقد قام اتفاق الطائف (1989) بإصلاح النظام السياسي في لبنان من خلال إدخال توازن جديد للسلطات المنبثقة في ظل الوجود السوري، خلال التسعينيات من القرن الفائت. ولكن التوترات الإقليمية وانعكاساتها الداخلية منذ العام 2005 أدت إلى ظهور العديد من العقبات في نظام صنع القرار تسببت في منع انتخابات رئاسة الجمهورية وتأجيلها وكذلك التشريعية منها حيث تم التمديد لمجلس النواب مرتين. فالفراغ السياسي المترسخ فاقم من عيوب النظام الطائفي والعشائري والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالح أوساط رجال الأعمال.



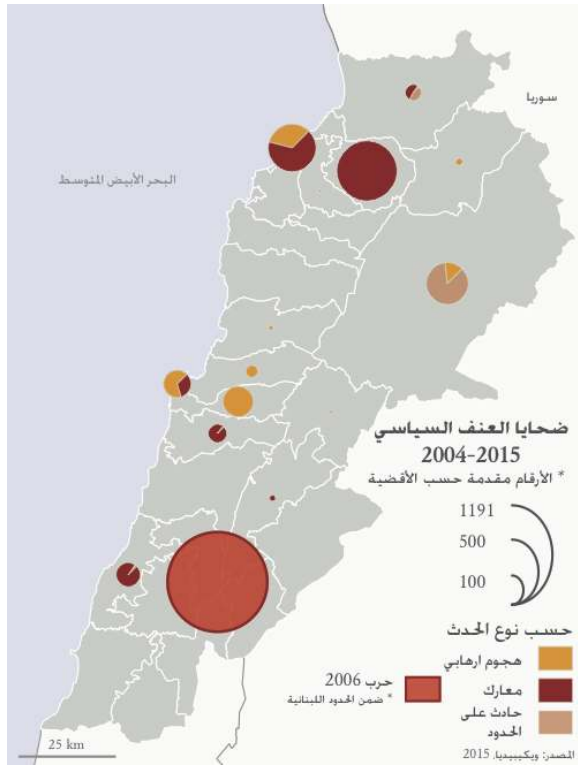
# عقد من العنف

فابريس بالانش et إريك فردي

## عودة العنف السياسي

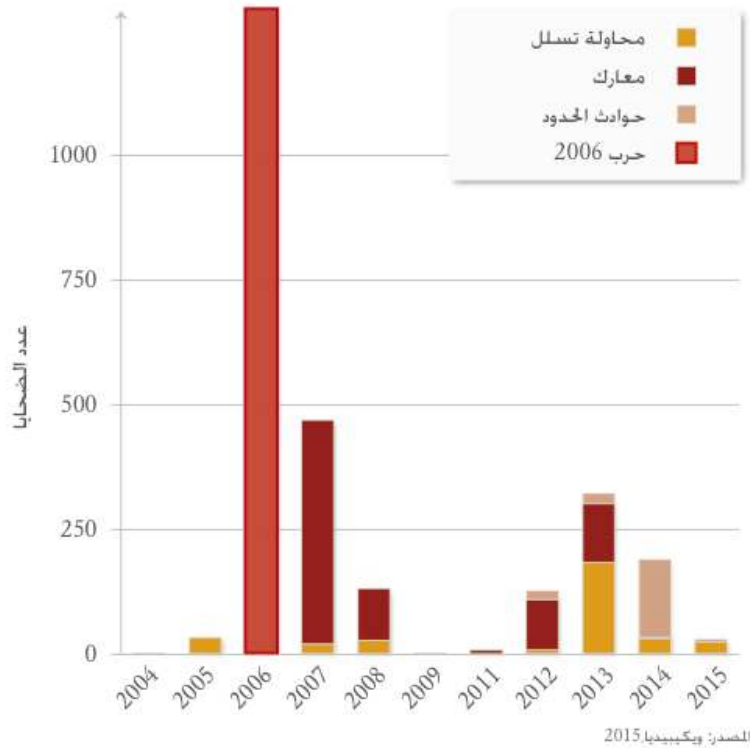
منذ العام 2005 واغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري تعددت أشكال العنف، كالاغتيالات السياسية والتفجيرات العشوائية وحرب العام 2006 والنزاعات المسلحة المحلية في مخيم نهر البارد (2007) في شمال لبنان. ثم في أيار 2008، في بيروت وعند حدود الضاحية الجنوبية أو مناطق الجبل المتاخمة وفي سهل البقاع وطرابلس. وأصبحت عاصمة شمال لبنان بؤرة ساخنة مزمنة، تهزها المعارك المتقطعة. ولم تكن صيدا خارج السرب فقد وقعت فيها اشتباكات عنيفة بلغت ذروتها في الصراع بين الجيش اللبناني ومتطرفين (جماعة الشيخ أحمد الأسير) في العام 2013، وبالإضافة إلى ذلك فقد اشتعلت الحدود. فعلاوة على بؤرة مزارع شبعا الساخنة باستمرار، ثمة تبادل متقطع ودائم لإطلاق الصواريخ بين إسرائيل وجماعات مختلفة مجهولة أحيانًا. وأصبح الشمال والبقاع أيضًا نقطتين ثابتتين للقتال بين الفئات المتحاربة في الصراع السوري والمتنقلة بين جانبي الحدود، وخصوصًا في منطقة عرسال بين الجيش اللبناني ومجموعات إرهابية.

الشكل 7-1 : توزيع العنف السياسي في لبنان (4102-5002)



إن كانت الإعتداءات الاسرائيلية هي الأكثر دموية مع أكثر من 1100 ضحية لبنانية مدنية وعسكرية (مقابل 120 مدنيًا و118 جنديًا من الإسرائيليين)، فإن اندلاع العنف في الفترة 2007-2008 ثم اعتبارًا من العام 2012 وحتى مطلع العام 2015 أدى إلى وقوع نحو 1000 قتيل بحسب الإحصاء غير الكامل الذي أجرته ويكيبيديا.

الشكل 8-1: الوفيات الناجمة عن العنف السياسي في لبنان (4102-5002)



## عودة الميليشيات

إلى جانب ترسيخ حزب الله كلاعب أساسي في المشهد السياسي اللبناني، ينتشر بقوة في الجنوب والصحافة الجنوبية لبيروت وجزء من البقاع، فإن السمة الأساسية للفترة هي العودة لعسكرة الصراع بين القوى السياسية. ففي العام 2008، أثناء مجابهته لقرار الحكومة الذي هدد نظام شبكة اتصالاته الداخلية، تمكّن حزب الله وحلفاؤه من التحكم ببيروت الغربية حيث لم تستطع مجموعات من شبان «تيار المستقبل» الدفاع عنها. وامتد الصراع إلى مناطق أخرى، بما في ذلك الشوف وعاليه حيث واجه حزب الله مجموعات من مقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي وصولاً إلى طرابلس حيث المواجهات بين الحزب العربي الديموقراطي الذي يمثل الطائفة العلوية برئاسة رفعت عيد ومجموعات سنية من أبناء طرابلس الفقراء والشبان العاطلين عن العمل كانت تنشط على المحاور بين باب التبانة - عقر دارهم - وجبل محسن حيث يقطن العلويون.

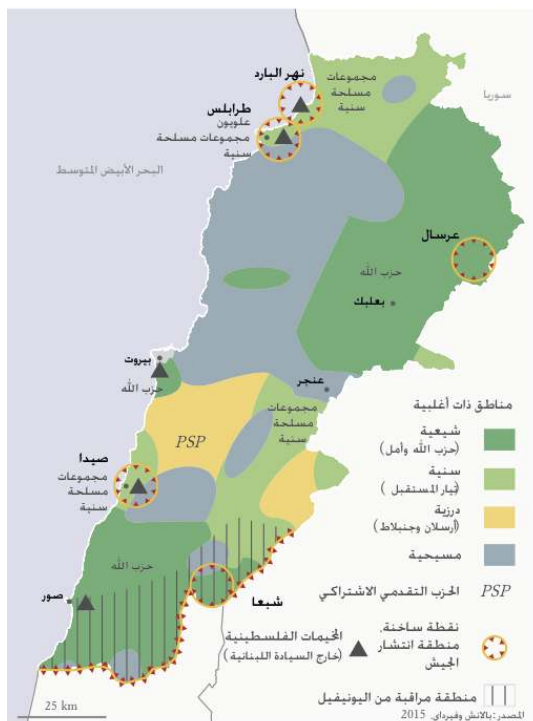
3

ومنذ العام 2007، احتلت الحركة الإسلامية (فتح الإسلام) مخيم الفلسطينيين في مخيم نهر البارد في الشمال وفرضت على الجيش اللبناني معركة طويلة استمرت سبعة أشهر، دُمّر فيها قسم كبير من المخيم وأدت إلى مقتل 163 عسكرياً من الجيش و222 من الميليشيات و22 مدنيًا. وفي المخيمات الفلسطينية، التي لا يخضع جزء كبير منها للسيادة اللبنانية، تعاني الأحزاب الفلسطينية صعوبة للحركات الأصولية التي تدعمها الحرب الدائرة في سوريا والأطراف الإقليمية المتورطة بها عقائدياً ومادياً (الأسلحة) ومالياً. وتنفذ الجماعات المتطرفة العديد من العمليات، وخصوصاً في طرابلس وصيدا، حيث تصطدم إما بالجماعات السياسية اللبنانية المسلحة الأخرى أو بالجيش اللبناني.

4

وفي مواجهة هذا العنف المتجدد، يلعب الجيش اللبناني دورًا حاسمًا من خلال تدخله لمنع امتداد القتال إلى طرابلس والبقاع، بالإضافة إلى عرسال وجرودها حيث يُقيم كلٌّ من «جبهة النصر» (جبهة فتح الشام) وتنظيم «داعش» بشكل دائم ويحتجزان الرهائن اللبنانيين، وبصقّيان بعضًا منهم. وعلى الرغم من محدودية قدرات الجيش اللبناني فهو يبذل جهودًا كبيرة في الداخل وعلى الحدود ويعتمد على المساعدات العسكرية الخارجية وأكثرها من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا لتأمين مستلزماته. وتبقى المؤسسة العسكرية بين اللبنانيين رمزًا للوحدة الوطنية وإليها ينتمي الرئيسان الأخيران لبنان إميل لحود وميشال سليمان. وتخرّج منها أيضًا الرئيس الراحل فؤاد شهاب الذي ترك أكثر من بصمة إنمائية في مؤسسات الدولة. ولا بد من الإشارة إلى أن التوازن الدقيق في تسميات كبار الضباط يمنع هيمنة حزب من الأحزاب فيه ويجعل منه الحصن الهش أمام خطر الانهيار.

الشكل 9-1: لبنان المنقسم ومناطق الميليشيات



## RÉSUMÉS

بعد خمسة عشر عامًا من استتباب السلم الأهلي (1991-2005) كُرسَت لإعادة بناء الاقتصاد في ظل الوجود السوري، دخلت البلاد في دورة جديدة من العنف. وراحت الميليشيات تتحرك علنًا في المناطق التي تسيطر عليها، ويعاني الجيش اللبناني في محاولاته الدائبة لفرض وجوده بشكل فعال مع بقائه الرمز الوحيد للوحدة الوطنية.

# إيواء اللاجئين السوريين في لبنان

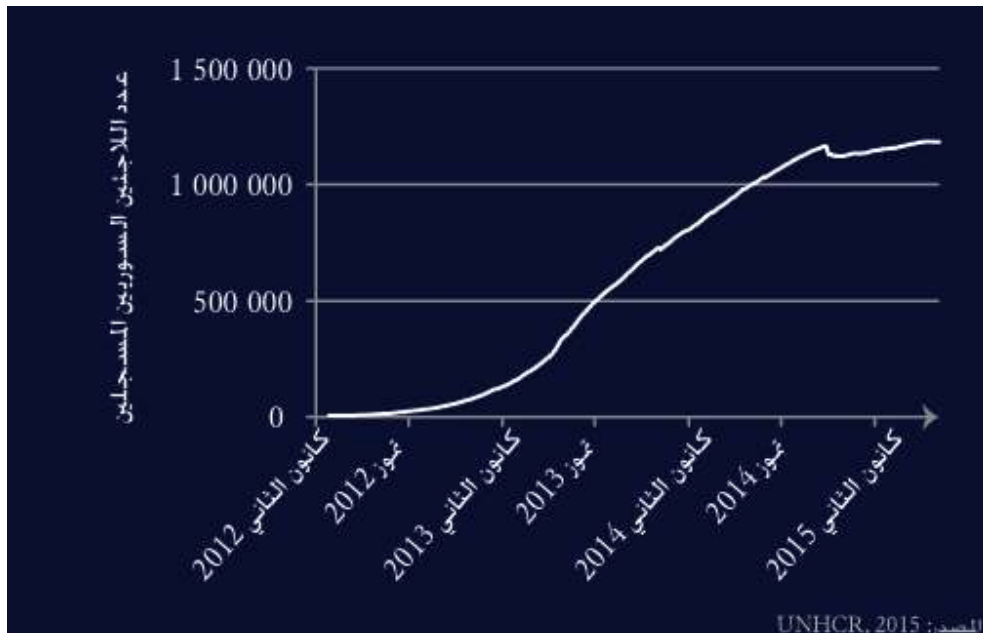
فابريس بالانش et إريك فردي

## اضطراب ديموغرافي وسكاني

ازدادت إقامة اللاجئين السوريين في لبنان بشكل كثيف منذ بداية العام 2013. وقد وصل عدد المسجلين منهم لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى نحو 1,2 مليون لاجئ في العام 2015، مع العلم أنه لم يتم تسجيل بعض الوافدين الجدد (نحو 200000) وتشير التقديرات إلى أن 200000 سوري كانوا يقيمون في لبنان في مطلع العام 2011. ويعكس هذا التسلسل في الجدول الزمني اشتداد المعارك في سوريا. فاللاجئون يأتون أسبًا من المناطق الوسطى من سوريا، وخصوصًا المتضررة بالقتال من درعا إلى حلب مرورًا بضواحي دمشق والقلمون وحمص وإدلب.

1

الشكل 1-01: تطور عدد اللاجئين السوريين



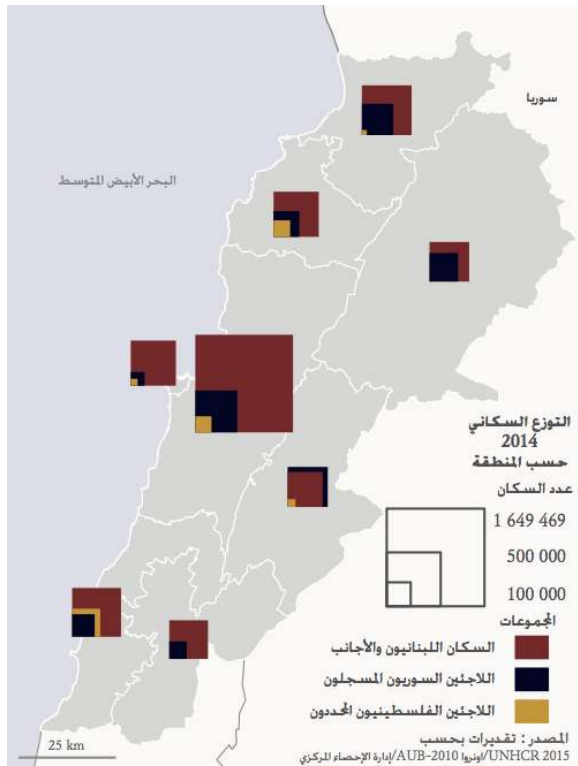
إن المناطق الرئيسية لسكن اللاجئين في لبنان هي البقاع الأوسط وسلسلة جبال لبنان الشرقية (عرسال) وعكار وأخيرًا جبل لبنان. ومع ذلك، انتشر اللاجئون تدريجيًا على كامل الأراضي اللبنانية، بما في ذلك الجنوب، حيث يظل عددهم مع ذلك أقل من عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين منذ العام 1948. وفي البقاع الأوسط، يتجاوز عدد اللاجئين عدد السكان اللبنانيين. لهذا نستطيع القول إننا أمام اضطراب مكاني واجتماعي حقيقي، إذ يشكل عدد السكان 30% بشكل عام، وهو يتضاعف في بعض التجمعات السكنية.

2

إن آلية الاستقرار متنوعة، ففي حين يستقر اللاجئون الأكثر ثراء في بيروت، حيث لدى العديد من المهاجرين منهم نقاط ارتكاز موجودة من قبل بسبب الروابط العائلية أو العمل، كما هي الحال في مناطق العمل الزراعي الموسمي في البقاع وعكار. وهناك تفضيل واضح لدى العدد الأكبر من السوريين للسكن والإقامة في المناطق السنية، كما هو مبين في خريطة التجمعات في عكار، ولكن لا يلاحظ أي خصوصية منهجية للتجمعات الطائفية.

3

الشكل 1-11: توزيع السكان في لبنان

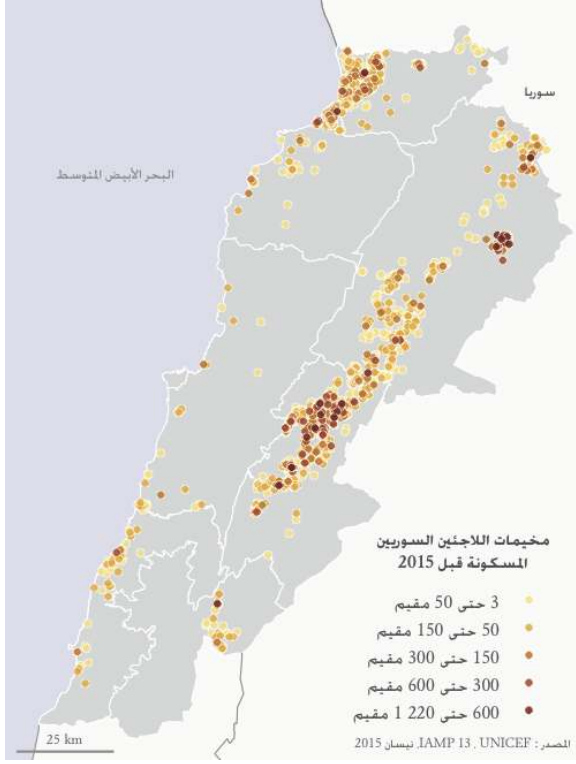




أما المخيمات، الصغيرة الحجم في معظمها، فهي تقع أساسًا في البقاع وعكار، بفضل شبكات العلاقات التي أسسها المهاجرون الموسميون المعتادون سابقًا من خلال السكن في هذه المناطق. وتساهم المنظمات غير الحكومية والدولية وخصوصًا التابعة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع البلديات، في عمليات الإيواء وتأمين الحد الأدنى من المرافق الصحية. فالتغذية بالتيار الكهربائي، إن توفرت، تتم بشكل غير قانوني. كما أن الحرائق المنزلية متكررة.

5

الشكل 1-41: مخيمات اللاجئين السوريين



## RÉSUMÉS

أدى وصول أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ سوري إلى اضطرابات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية جمة في لبنان. ويضم ثلثا اللاجئين المقيمين في العديد من المواقع في الشمال والبقاع شريحة كبيرة من الشباب تتجاوز في حجمها السكان المقيمين. وهم يعيشون في ظروف صعبة جدًا حتى وإن كانت المخيمات لا تضم سوى 20% منهم.



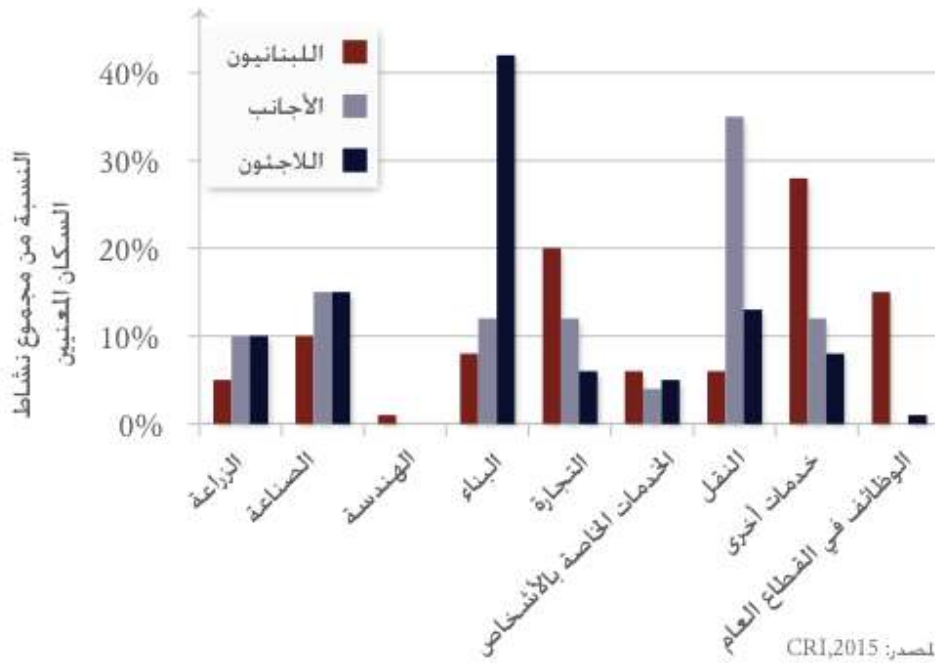
# إدماج اللاجئين في لبنان: عملية هشة للغاية

فابريس بالانش et إريك فردي

## العمل والتعليم

في ما يتعلق بطروف السكن، أو الحصول على العمل أو الدراسة، فإن إدماج اللاجئين السوريين في هذه القطاعات يتم في ظروف سيئة للغاية ويؤدي إلى إفقار هائل. إذ أدى الوجود السوري المكثف والعشوائي في بعض المناطق إلى أزمة سياسية في لبنان مع تعالي أصوات كتل سياسية أخذت تحذر من مخاوف جديدة من توطين اللاجئين وانعكاس هذا الأمر في حال حصوله وهو مستبعد لاعتبارات عدة على التوازن الديموغرافي في لبنان غير القادر في الأصل على استيعاب هذه الأعداد. إن سياسة الحكومة اللبنانية لإيواء اللاجئين، التي كانت مضيافة في البداية، قد بدأت في التصلب، في حين أن وطأتها تزداد على اللبنانيين أكثر فأكثر. والمساعدة الدولية الواسعة النطاق تميل مع ذلك إلى الانخفاض والمستقبل يعمه الغموض، ولا سيما بعدما تبين أن كل الوعود التي قُطعت للبنان في أكثر من قمة لم يتلق منها إلا اليسير من الأرقام التي وعد بها وبقيت على الورق ولم تترجم وتأخذ طريقها إلى التنفيذ. العمل والتعليم.

الشكل 1-51: قطاعات نشاطات العاملين في لبنان في العام 2015



وعلى الرغم من اللغة المشتركة، فإن الوصول إلى سوق العمل بالغ الصعوبة ويقتصر على العمالة غير الشرعية بسبب الحظر الرسمي للعمل. وبغياب تصريح الإقامة النظامي، فإن العديد من السوريين لا يمكنهم التنقل للبحث عن العمل، تحديداً في المناطق النائية حيث تقل الفرص خارج نطاق الزراعة. وعلاوة على ذلك، فإن سوق العمل في لبنان ضعيفة أساساً. وهكذا فإن معظم السوريين ينقصهم التأهيل الكافي، ويعثرون على فرص للعمل في مجال البناء وبشكل ثانوي في الزراعة والصناعة. وبسبب قبولهم بأجور متدنية وبعدم وجود تغطية اجتماعية، ينافسون غيرهم من المهاجرين العرب (المصريين والسودانيين)، الذين انخفض عددهم أيضاً، وكذلك اللبنانيين من ذوي المهارات الضعيفة. وحتى اللاجئيين ذوي المؤهلات الأعلى يجدون صعوبة في الحصول على العمل بسبب عدم انخراطهم في الشبكات الاجتماعية. ويخلق هذا الوضع التنافسي توتراً شديداً بين القطاعات العمالية اللبنانية والسورية الوافدة.

2

يتميز اللاجئون السوريون أيضاً بارتفاع نسبة الشباب في صفوفهم. وبالتالي يشكل التعليم لهؤلاء الأطفال والمراهقين والطلاب مشكلة رئيسية حادة. فعلى الرغم من أن الحكومة اللبنانية فتحت أبواب المدارس الرسمية، لا سيما من خلال الاستخدام المتناوب لمباني المدارس الرسمية وفتح أبواب صفوفها أمام السوريين في ساعات بعد الظهر وعند انتهاء حصص دوام اللبنانيين، فالمناهج ليست ذاتها، كأهمية اللغات الأجنبية من بين أمور أخرى. ولا سيما أن كلفة الحد الأدنى من التعليم ليست في متناول العديد من اللاجئيين. وهكذا تمت التضيقة بتعليم جيل كامل وتحديداً بالنسبة للفتيات. وتتناول الصحافة بانتظام العديد من زيجات الفتيات الصغيرات السن.

3

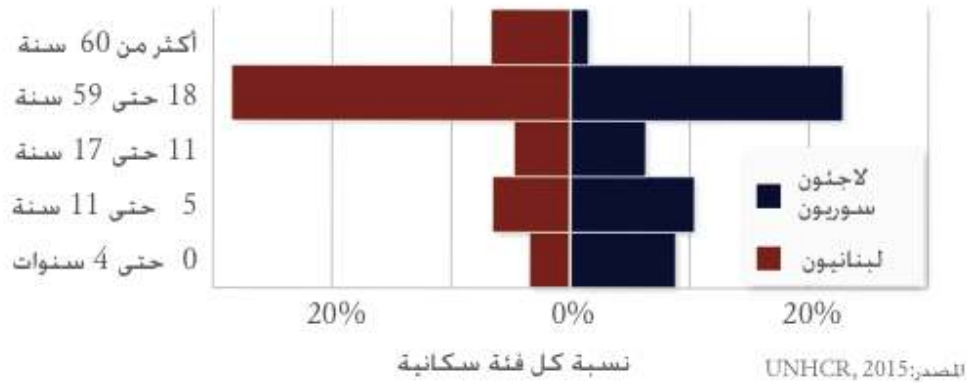
مما لا شك فيه أن وجود أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ سيكون له تداعيات على النشاط الاقتصادي في ما يتعلق بزيادة إنتاج الغذاء أو إنتاج السلع الاستهلاكية. وبوُلد استقرار اللاجئيين أيضاً منافسة قوية وإضعافاً طبقيّاً للبنانيين الأقل ثراء. ويساهم الصراع السوري في توقف الصادرات اللبنانية نهائياً. ولا بد من الإشارة إلى ارتفاع كلفة الشحن عن طريق البحر حيث يتم دفع مبلغ 6500 دولار أميركي على الشاحنة المبردة عند إيصالها إلى شواطئ السعودية ودول الخليج الأخرى والعراق.

4

وكان من اللافت أن تدفق اللاجئين السوريين بهذا العدد أدى إلى عدم الاستقرار المحلي والضرر بالقطاع السياحي والحد من الاستثمارات، ولا سيما الخليجية منها. وأظهرت الدراسات الاقتصادية الموسعة التي جرت في العام 2014 أن تأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد اللبناني سلبى بشكل عام وكذلك على الاستقرار الاجتماعي المنعكس على البنى التحتية والكهرباء والماء والصرف الصحي.

5

الشكل 1-61: التوزيع بحسب العمر للبنانيين وللاجئين السوريين في العام 4102



## تطور سياسة الإيواء

في البداية، تم استقبال اللاجئين السوريين بسهولة وذلك ضمن إطار استمرارية علاقات استقبال العمال المهاجرين، فلم يكن هناك ضرورة لتأشيرة الدخول. وتم استقبال اللاجئين الأوائل في أجواء حماسية من التضامن تقديرًا للترحيب باللاجئين اللبنانيين في سوريا في العام 2006 أو خلال الحرب الأهلية.

6

لكن الحكومة اللبنانية فضّلت منذ البداية الإدارة الآمنة للاجئين خوفًا من تسلل الإرهابيين، وحرصًا منها على عدم إعادة إنتاج ما حدث سابقًا مع استقبال الفلسطينيين. ولذلك فقد رفضت إقامة مخيمات كبيرة للاجئين، على عكس الأردن وتركيا. وهكذا، فقد تُركت للعائلات والمنظمات غير الحكومية والبلديات إدارة تحديات عملية الاستقرار: المواد الغذائية والبنية التحتية والتعليم. واعتبارًا من حزيران 2014، بدأ التشجيع مع المزايدات السياسية الداخلية والعبء المتزايد للاجئين على السكان اللبنانيين. والآن، يتوجب على السوريين الحصول على تأشيرة الدخول، كما يؤدي السفر إلى سوريا إلى فقدان حق اللجوء وأصبح تصريح الإقامة يكلف نحو 200 دولار للشخص الواحد، وهو مبلغ غير متوفر بالنسبة لمعظمهم. وازدادت عمليات التهريب من خلال المعابر غير الشرعية بين البلدين.

7

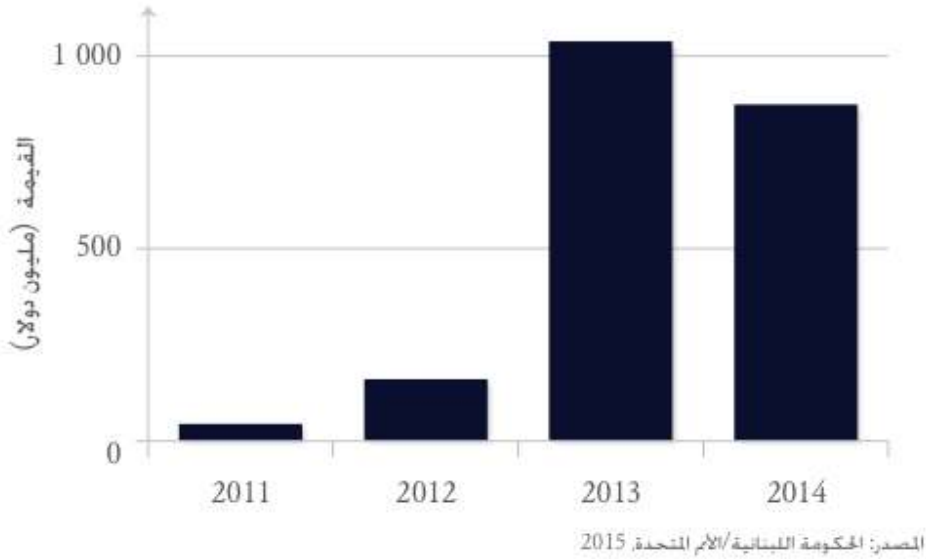
ثم أخذت المساعدات التي توزّعها البلديات (انظر الجزء السادس) والمنظمات غير الحكومية شكل المدفوعات النقدية والتبرعات العينية. وتحوّل جزء من المساعدات نحو الجماعات المضيفة، بناءً على الملاحظة التي بينت أن جزءًا كبيرًا من الشعب اللبناني يعاني الفقر أيضًا (انظر الجزء الثاني) ومع فكرة تحسين إيواء السوريين من خلال تحسين السكن (كتوسيع السكن على سبيل المثال) أو البنية التحتية (شبكة المياه والصرف الصحي). وثمة مساعدات متنوعة يتلقاها اللاجئون من دول الخليج العربي، ومع ذلك إن هذا الجهد من المجتمع الدولي قد أخذ في التقلص. ففي العام 2014، وكذلك في العام 2015 (السنة التي لا نملك لها معطيات كاملة بعد) تناقصت الأموال المدفوعة من الأمم المتحدة أو تلك التي تمر عبرها. وقد انخفضت المساعدات النقدية (من 30 إلى 21,6 دولارًا للاجئ الواحد في الشهر الواحد) كما أن الشروط التي يجب توفرها للحصول على المساعدة قد أعيد النظر بها، مما زاد من وضع اللاجئين سوءًا. وهكذا لم تكن نسبة المستفيدين سوى 55% منهم في العام 2015 مقابل 75% في العام 2014.

8

وعلى الرغم من التوتر في البلاد بسبب المشاركة في الحرب في سوريا ودعم النظام السوري، أو بسبب الأثر المحلي للأجئين، فقد تم امتصاص صدمة إيواء اللاجئين السوريين حتى الآن دون أي أزمة حادة. وفي مواجهة المأزق القائم في سوريا والفتح المؤقت للحدود الأوروبية، فقد حاول العديد من السوريين (واللبنانيين) تجربة حظهم في الهجرة إلى ألمانيا ودول أوروبية أخرى وبنسبة أقل، إلى الدول الاسكندنافية.

9

الشكل 1-71: تطور مساعدات منظمات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين السوريين



الشكل 1-81: طلب المساعدة والأموال التي وردت بحسب خطة لبنان للاستجابة للأزمة



---

## RÉSUMÉS

في ما يتعلق بظروف السكن، أو الحصول على العمل أو الدراسة، فإن إدماج اللاجئين السوريين في هذه القطاعات يتم في ظروف سيئة للغاية ويؤدي إلى إفقار هائل. إذ أدى الوجود السوري المكثف والعشوائي في بعض المناطق إلى أزمة سياسية في لبنان مع تعالي أصوات كتل سياسية أخذت تحذر من مخاوف جديدة من توطين اللاجئين وانعكاس هذا الأمر في حال حصوله وهو مستبعد لاعتبارات عدة على التوازن الديموغرافي في لبنان غير القادر في الأصل على استيعاب هذه الأعداد. إن سياسة الحكومة اللبنانية لإيواء اللاجئين، التي كانت مضيافة في البداية، قد بدأت في التصلب، في حين أن وطاتها تزداد على اللبنانيين أكثر فأكثر. والمساعدة الدولية الواسعة النطاق تميل مع ذلك إلى الانخفاض والمستقبل يعمه الغموض، ولا سيما بعدما تبين أن كل الوعود التي قُطعت للبنان في أكثر من قمة لم يتلق منها إلا اليسير من الأرقام التي وعد بها وبقيت على الورق ولم تترجم وتأخذ طريقها إلى التنفيذ.

---

## الجزء الثاني - اقتصاد غير متوازن وتفاوت متزايد

---

## مقدمة للجزء الثاني

---

الشكل 1-11: سهل البقاع الأوسط كما ينشاهد من مرتفعات زحلة: مزيج وظيفي بين الإسكان والصناعة والزراعة. (المصدر: إريك فردي، 21/10/2006)



لبنان بلد صغير يعتمد اقتصاده على قطاع الخدمات وهو في موقع متوسط على مستوى التنمية البشرية، بين جنوب أوروبا وشرقها ودول الشرق الأوسط الأخرى. ويعتمد لبنان كثيرًا على دول الخليج العربية حيث يصدر القوى العاملة المؤهلة، ويتلقى التدفقات النقدية والاستثمارات التي تسيّر اقتصاده، وخصوصًا في القطاعات المالية والمصرفية، إلى جانب البناء والسياحة. واقتصاده التبادلي مختل بشكل كبير، فالواردات تفوق الصادرات بكثير، وهي مهددة حاليًا بسبب الإغلاق المتكرر للحدود مع سوريا، وبالتالي تزداد المصاعب لبلوغ أسواق دول الخليج. أما الصناعة والزراعة فهما نموذج تنموي يفضّل عليهما قطاع الخدمات وإهمال مساحات شاسعة من الأراضي. هذه التشوهات الاقتصادية أدت إلى زيادة في التفاوت، وزيادة ثروات الأثرياء المتعاملين مع أنشطة موجهة للخارج. وكان من نتائجها الطبيعية إفقار متزايد للسكان وإضعاف الطبقة الوسطى. أما المناطق النائية وخصوصًا الشمالية، فهي تعاني بشكل خاص. وعلى الرغم من المظاهر الخارجية، فإن المساواة بين الجنسين مشروع لم يكتمل بعد، وتستند اللامساواة بين الجنسين إلى الانقسامات الاجتماعية الاقتصادية.



# لبنان في إقليمه الأصغر: مستوى تنمية متوسط يخفي فوارق كبيرة

برونو دويلي

## نظام ديموغرافي غير ناضج ومركب

يشكل لبنان على مستوى الشرق الأوسط، حالة ديموغرافية خاصة، فهو أقرب عمومًا إلى جيرانه الأوروبيين (قبرص، اليونان). فقد دخل سكان لبنان في عملية التحول الديموغرافي في وقت أبكر من دول عربية أخرى عديدة. ففي العام 2013، لم يكن معدل الخصوبة في لبنان سوى 1,49 فقط (3 في 1990 و2,23 في العام 2000). لا شك أن جميع البلدان في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط قد شهدت انخفاضًا في معدل الخصوبة الكلي لديها خلال نصف القرن الفائت، ولكن هذا الانخفاض هو الأقوى فقط في لبنان وفي الإمارات العربية المتحدة (74% منذ العام 1960) في حين أن هذا المعدل قد انخفض في بقية دول العالم العربي بنسبة 54% وسطياً. إن شيخوخة السكان اللبنانيين تتسارع معززة بمعدل أمل بالحياة أطول من المتوقع، وتدعمها في ذلك الهجرة المستمرة للشباب الذين لا تزيد أعمارهم عن ثلاثين عامًا. وعلى الرغم من عدم توفر معطيات منطوقية للخصوبة لدينا، فنحن نعلم أن هذا الرقم يخفي تباينات كبيرة بحسب المستوى الاجتماعي-الاقتصادي وبحسب المناطق. ففي العام 2009 بلغ متوسط حجم الأسرة 5,3 في الأقضية البعيدة الفقيرة في المنية-الضنية وعكار، مقابل 3,3 في بيروت.

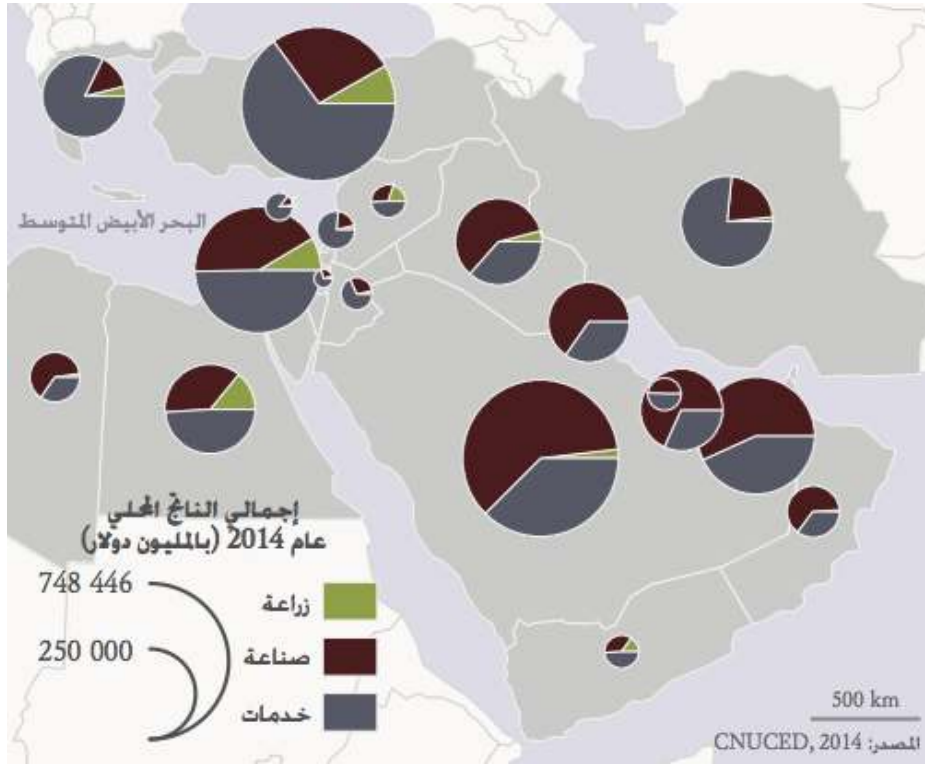
الشكل 2-2: معدل الخصوبة في شرق المتوسط والشرق الأوسط في العام 2013



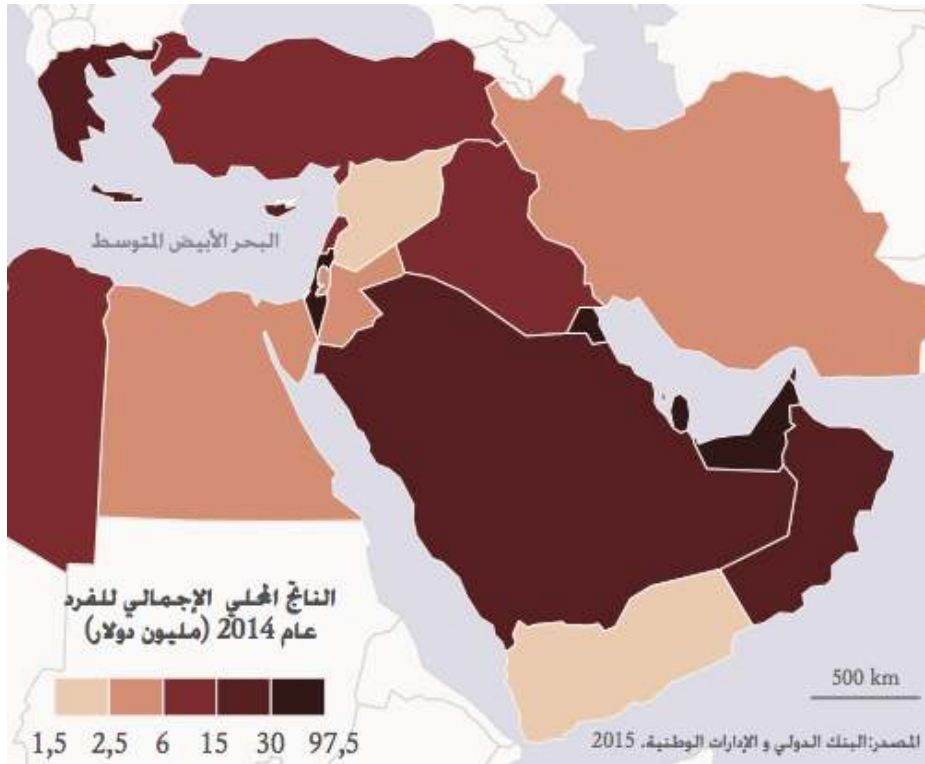
## اقتصاد خدماتي وريعي

على غرار أنماط النظم الاقتصادية في دول الشرق الأوسط، فإن الأنشطة في لبنان هي أساسًا في قطاع الخدمات (التجارة والخدمات المالية). ووفقًا للتصنيفات، فهي تغطي ما بين 2/3 و 3/4 من القيمة المضافة. ويهيمن قطاع البناء والأشغال العامة (BTP) على القطاع الثاني المتقلص بفعل الظروف الوطنية والإقليمية غير المستقرة باستمرار. وعلى عكس الدول الربعية في الشرق الأوسط، فإن موارد الهيدروكربونات مقابل الساحل لم تستغل بعد. كما أن إنتاج المواد الأولية الضعيف في لبنان والمراجع منذ أواخر الستينيات من القرن الفائت يمكن أن يشكل قطاعًا واعدًا في المستقبل. ويمكن تلخيص الوضع الاقتصادي في لبنان حاليًا من خلال سمات أربع: ضعف استثمار ما أنعمت به الطبيعة على لبنان (المناخ والماء)، واستمرار عدم الاستقرار الإقليمي، والاعتماد على الإيرادات الخارجية والداخلية (الريع النفطي، وتحويلات المغتربين والإيرادات العقارية من الأراضي والمباني) وما ينتج عنها من تكاليف اجتماعية. وتتجلى تحديات التنمية الاقتصادية اللبنانية في الناتج المحلي الإجمالي الحالي للفرد الذي بلغ نحو 10000 دولار في العام 2014، والذي يخفي فروقًا كبيرة في توزيع الثروة. وكل هذه الخصائص تستوجب التساؤل عن استدامة نموذج التنمية اللبناني.

الشكل 2-3: الحجم والتكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في شرق المتوسط والشرق الأوسط في العام 2014



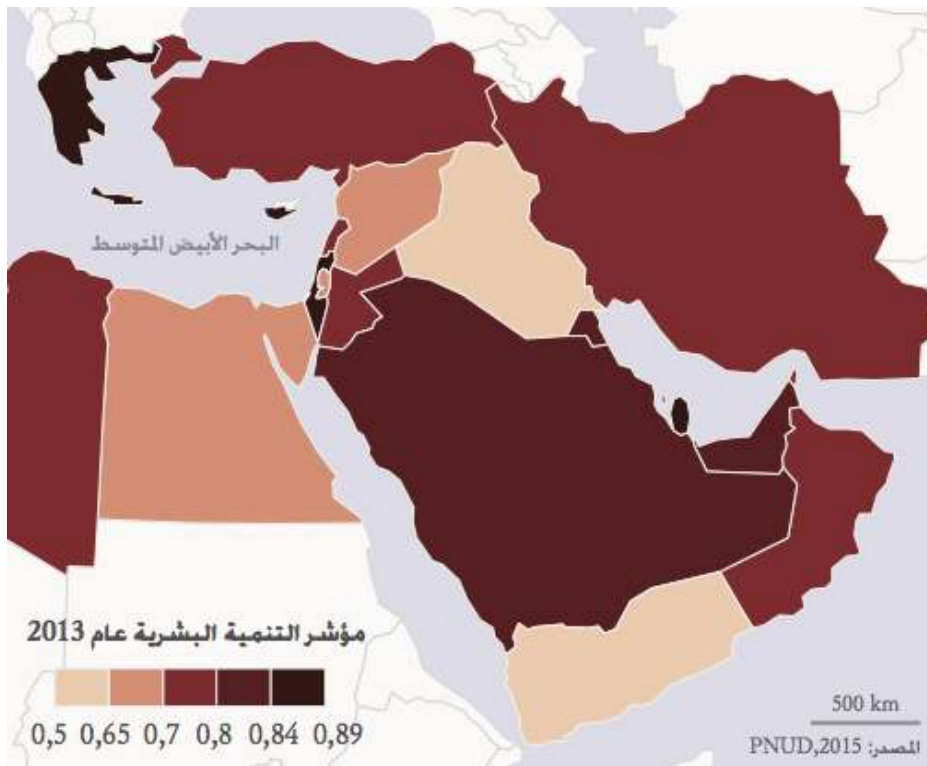
الشكل 2-4: الناتج المحلي الإجمالي للفرد في شرق المتوسط والشرق الأوسط في العام 2014



## مستوى تنمية بشرية يخفي فوارق داخلية حادة

يحتل لبنان المرتبة الحادية عشرة في منطقه في المرتبة الأولى عربيًا بين الدول غير المنتجة للنفط والغاز بحسب مؤشر التنمية (HDI 0,765 في العام 2014)، ويعود المستوى العالي في لبنان في المقام الأول إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع (79,4 سنة في العام 2015 وفقًا لمنظمة الصحة العالمية) وإلى مستوى عالٍ من المؤشرات التعليمية (على الرغم من ضعف دور التعليم الرسمي). ومع ذلك، إذا كان لبنان «نموذجًا» متوسطًا على المستوى الإقليمي، فإن مجتمعه يخفي تفاوتًا كبيرًا في الثروة والتعليم اللذين يمثلان بالأحرى نموذجًا للتناقضات الإقليمية. وهكذا في العام 2014، كان مؤشر التنمية البشرية (HDI) المعدّل بحسب التفاوتات (بيلغ أكثر من 0,606 (-30% بسبب التفاوت في الدخل و-24% بسبب التفاوت في التعليم (IHDI) <sup>3</sup>

الشكل 5-2: مؤشر التنمية البشرية في شرق المتوسط والشرق الأوسط في العام 2013



---

## RÉSUMÉS

لبنان هو الشاطئ الغربي للهِلال الخصيب المطل على البحر الأبيض المتوسط، وقد ظلت أرضه لقرون عدة تلعب دور مفترق الطرق والواجهة بين الغرب والشرق القريب أو البعيد. وقد طور المجتمع اللبناني، المنفتح على تأثيرات متعددة، خصوصياته الديموغرافية والاقتصادية التي استدعت توجهًا نحو القطاع الثالث وحققت للبلد دورًا إقليميًا هامًا (التمويل والإعلام والإعلان والسياحة) حتى السبعينيات من القرن الفائت. ومع ذلك، فإن تهميشه وفقدانه للقدرة على المنافسة بسبب الحرب الأهلية، وبسبب ظهور الجهات الفاعلة الخليجية وتمكينها وزيادة حرية الحركة وإزالة التبادلات المادية، شكّل كل ذلك بعض العوامل التي أضعفت إمكانات لبنان السابقة ودفعت بالمجتمع اللبناني إلى إعادة التفكير في مستقبله.

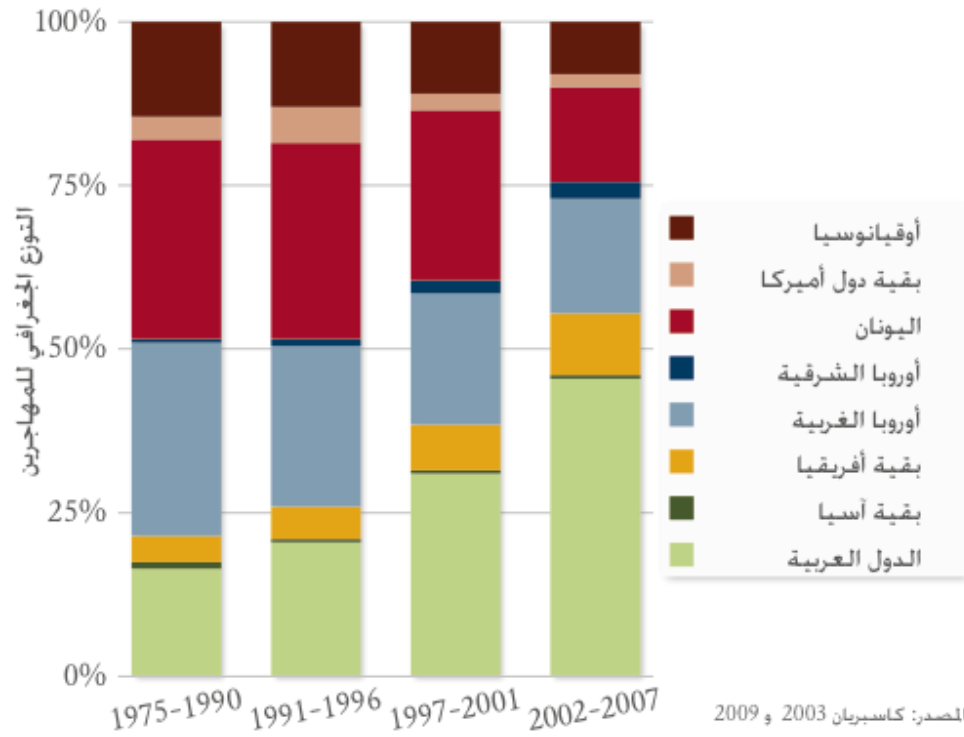
# لبنان وأمراء الخليج: اعتماد متزايد

برونو دويلي

## ازدياد الهجرة إلى دول الخليج العربي والتحويلات النقدية

تطورت الوجهات المفضلة للهجرة اللبنانية إلى حد كبير خلال السنوات الأربعين الفائتة. وعلى الرغم من أن ثلاثة أرباع المهاجرين كانوا يتوجهون نحو بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) خلال سنوات الحرب الأهلية، فقد واصلت الهجرة نموها إلى دول الخليج منذ العام 1960. وأصبحت شبه الجزيرة العربية، منذ منتصف التسعينيات من القرن الفائت، الوجهة المفضلة للبنانيين الباحثين عن العمل. وتجذب دول الخليج الآن نحو 50% من حركة الهجرة اللبنانية.

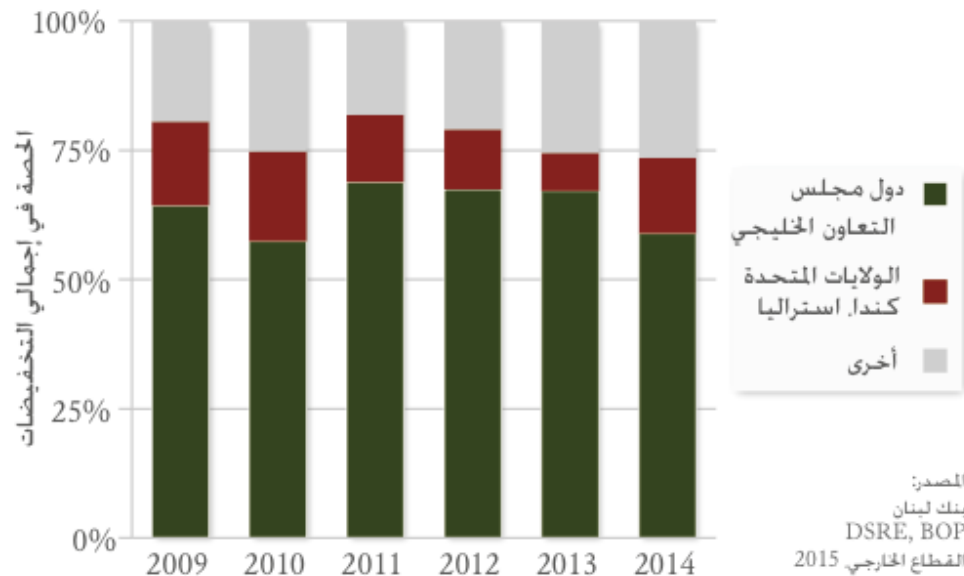
الشكل 2-6: وجهات هجرة اللبنانيين 1975-2007



وفي الوقت ذاته، يشكل عرب الخليج، منذ العام 1950، السياح الأجانب الأوائل في البلاد (أكثر من 50% في الفترة 2000-2010). لكن نسبة السياح ما زالت في انخفاض مستمر منذ العام 2010 (384000 سائحًا مقابل 98000 في العام 2014).

2

الشكل 2-7: حجم التحويلات المالية إلى لبنان ومصدرها 2009-2014



وتمثل التحويلات النقدية من المهرجر ما بين 5 و7,5 مليار دولار سنوياً، وهي مبالغ تعادل بحسب السنوات 14 إلى 26% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فقد انخفضت هذه النسبة بشكل مطرد تقريباً منذ العام 2004. بينما، ومنذ العام 2009، لم تتجاوز التحويلات سقف مبلغ 6,5 مليار دولار في السنة. ومنذ العام 2009 وحتى العام 2013، يأتي ثلثا هذه التحويلات النقدية من دول مجلس التعاون الخليجي، مع تغييرات مرتبطة جزئياً بالتغيرات في أسعار النفط.

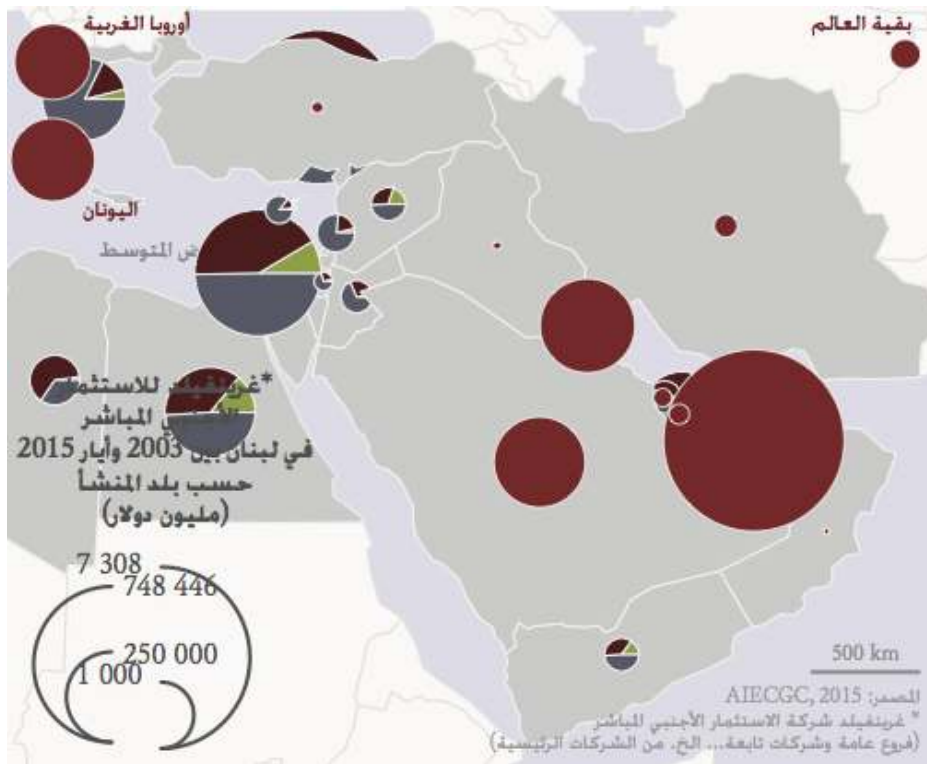
3

## تراجع هيمنة الاستثمارات الخليجية

انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) في لبنان منذ العام 2005، من 3,3 مليار دولار إلى نحو 3 مليار دولار في العام 2014، وكانت قد بلغت أعلى مستوياتها في العام 2009 (4,4 مليار). في العام 2005، كانت قيمة الاستثمارات تعادل 67% من قيمة التحويلات، في حين أنه وبعد مرور عشر سنوات لم تعد تمثل سوى 41%. عمومًا، ومنذ العام 2000، كانت نسبة 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأتي من دول الخليج، مع توجه واضح نحو القطاع العقاري.

4

الشكل 2-8: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان ومصدرها منذ العام 2003

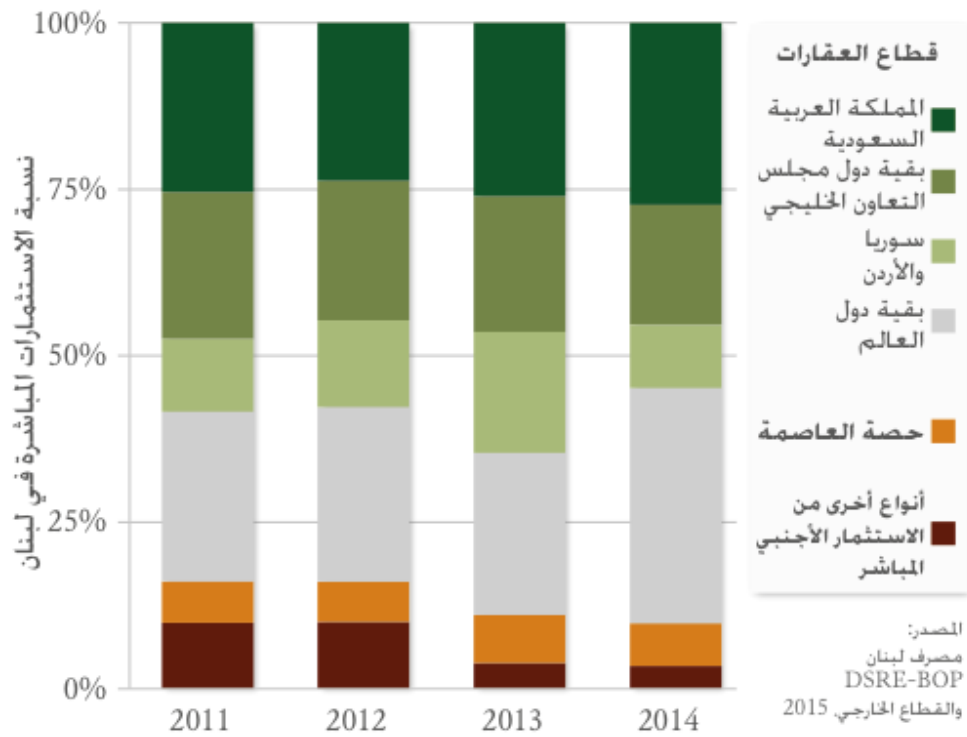


ومنذ العام 2007 على وجه الخصوص، يستقطب القطاع العقاري معظم الأموال الأجنبية. وقد كان هذا القطاع لوحده وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، وجهة لأكثر من 85% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (90,1% في العام 2014). وبعد أن كانت للاستثمارات الإماراتية والكويتية الهيمنة خلال العقد الأول، فقد تباطأت منذ ذلك الحين، في حين أن الاستثمارات السعودية وصلت إلى أعلى مستوياتها في الفترة 2010-2011. ومنذ العام 2011، ظهرت أهمية المستثمرين العرب الآخرين، ولا سيما السوريين والأردنيين. وفي الوقت ذاته، نشهد انسحاب المستثمرين الخليجيين في القطاع العقاري، وهم يحاولون بيع أملاكهم بشكل جزئي أو كلي.

5



الشكل 2-9: مصادر الاستثمارات الأجنبية في لبنان (2011-2014)



تميل هذه العناصر إلى إظهار كثافة العلاقات الاقتصادية وأهميتها بالنسبة للبنان مع دول الخليج العربي. ومع ذلك، إذا كانت الانخفاضات القطاعية النسبية أو المطلقة الملاحظة في السنوات القليلة الماضية تسبب الانكماش الاقتصادي، فهي أيضًا من النوع الذي يسمح للبنان بأن يكون أكثر استقلالية في وجه هذا المركز الإقليمي الأوحده. فإذا كانت تلك البلدان تشكل بطبيعة الحال شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا، ليس من مصلحة لبنان قطعًا أن يبني نموذجه التنموي فقط على القطاعات التي تفضلها تلك البلدان، وذلك لتجنب الصدمات والضغوط الناجمة عن هذه التبعية، بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التخصص في هذه القطاعات.

6

## RÉSUMÉS

توطدت العلاقات بين لبنان وشبه الجزيرة العربية بشكل كبير خلال نصف القرن الفائت، ووجد كثير من اللبنانيين فرص عمل هناك أو جمعوا الثروات. من جهة أخرى، يعتبر عرب الخليج لبنان ملاذًا للسياحة، وأرضًا للاستثمار، خصوصًا في قطاع البناء. وتثير هذه الروابط الشديدة مسألة زيادة التبعية الاقتصادية حتى وإن كانت تخضع لتقلبات أسعار النفط ولتذبذبات الجغرافيا السياسية (لن نعالج هنا العلاقة مع إيران، التي تملك نفوذًا سياسيًا في لبنان لا يمكن تجاهله).

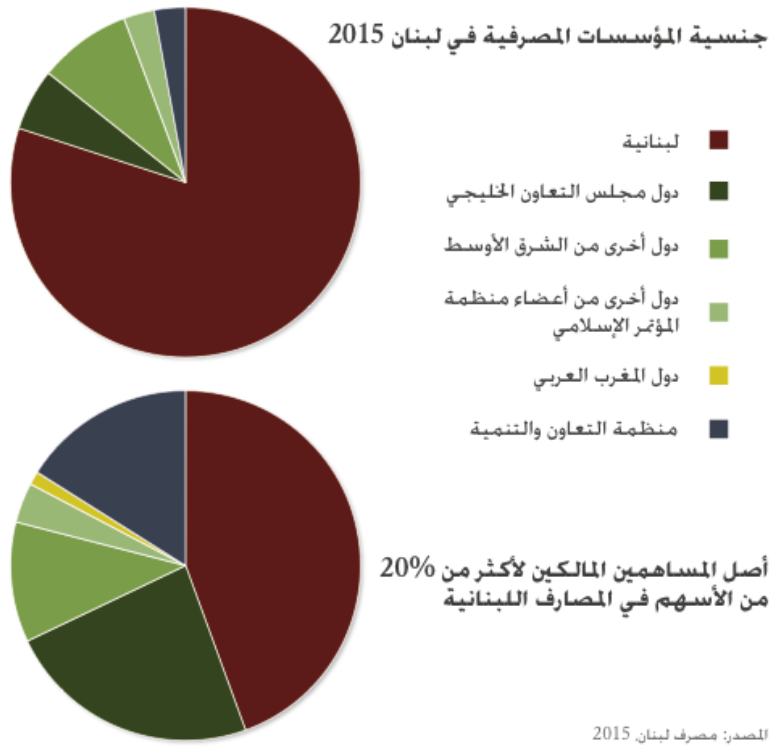
## قطاع مصرفي ومالي مهيمن

برونو دويلي

### لبنان حلقة صغيرة من الشبكات المالية العربية والغربية

إن الغالبية العظمى من المصارف العاملة في لبنان لبنانية الهوية. وقد انخفض العدد تدريجيًا (من 82 في العام 1982 إلى 53 في العام 2015)، مما يعكس بعض الهشاشة (الإفلاس، والرحيل ...) أو تعزيز القطاع (الاندماج)، خصوصًا أن دراسة المساهمة كشفت عن عولمة أكثر تطورًا مما كنا نعتقد لهذا القطاع، بما في ذلك المستثمرين العرب والغربيين بشكل خاص، مما يدل على الروابط مع العائلات الحاكمة في دول الخليج وعلى انخراط لبنان في العولمة. وفي العام 2014، كان جميع المساهمين من منظمة التعاون والتنمية الذين يملكون أكثر من 20% من حصص مؤسسة ما، مسجلين في الملاذات الضريبية (جزر العذراء، سويسرا، لوكسمبورغ، ديلوير...).

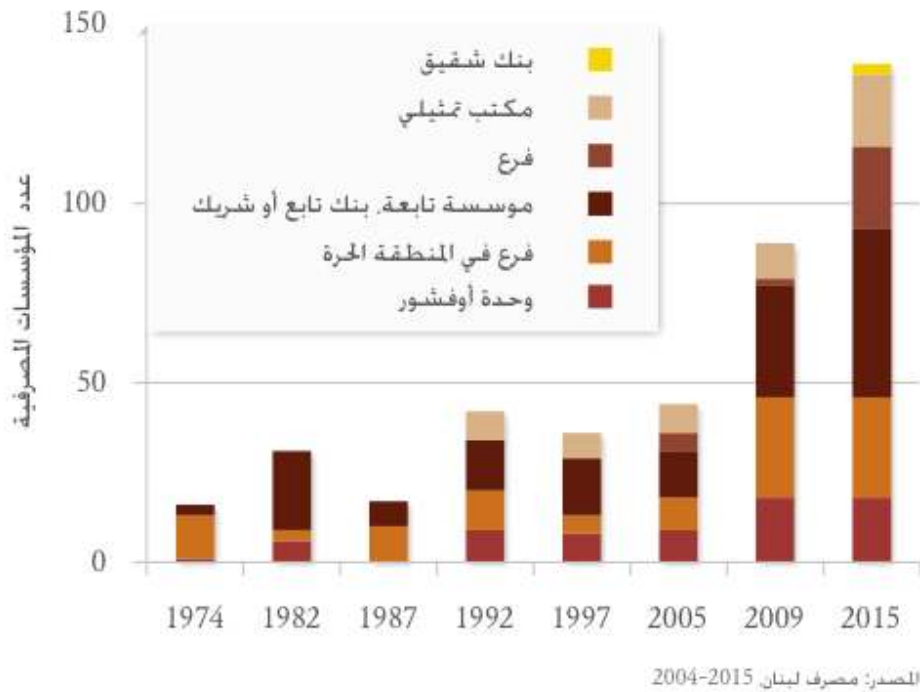
الشكل 2-10: المؤسسات المصرفية في لبنان



## الانتشار المصرفي العالمي والتمويل الخارجي

يبقى الدعم المصرفي للاستثمارات الإنتاجية في ميدان السلع القابلة للتداول محدودًا. ولقد أدى الوضع الإقليمي والحاجة إلى رؤوس الأموال الكافية لتسديد الديون وركود مستوى الثراء لدى اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية، إلى اضطرار المؤسسات المصرفية الكبرى لتنويع استراتيجية نموها. ومنذ 10 أعوام، فتحت العديد منها فروعًا لها في الخارج، مع تفضيل ملاذات ضريبية أخرى من أجل توسيع نطاق الخدمات المقدمة أو في بلدان فيها حضور قوي للشركات اللبنانية، خصوصًا من خلال استقطاب حسابات الادخار وزيادة أموالها الخاصة. هذه الحماسة المستجدة لجذب سكان المهجر تعكس الاعتبارات السياسية المتزايدة حيال هؤلاء السكان في السنوات الأخيرة (حقوق التصويت، التجنيس...). وعلى مدى سنوات عديدة، عملت الدولة والقطاع المصرفي معًا بارتباط عضوي والتزام يمسك بالاقتصاد ككل.

الشكل 2-11: وجود المصارف اللبنانية في الخارج منذ العام 1974

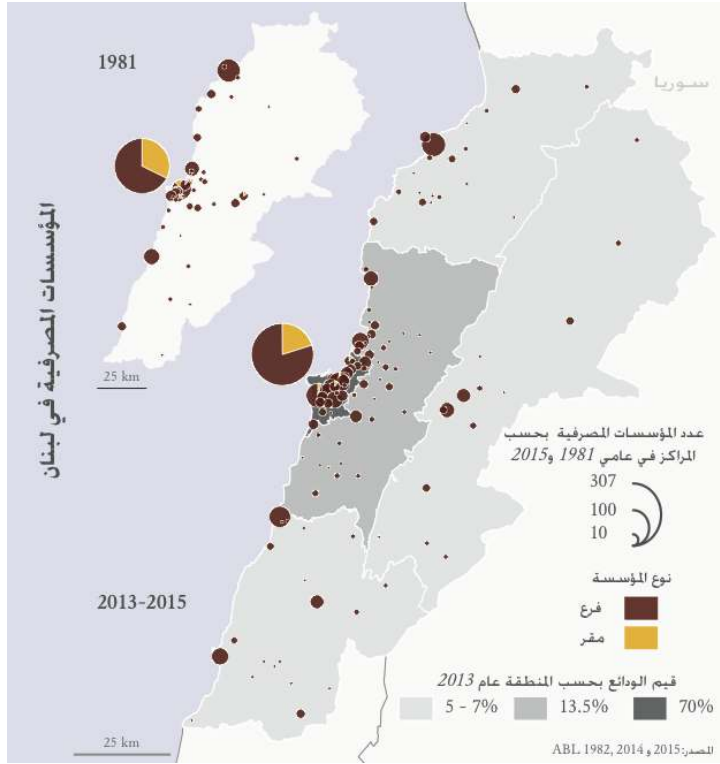


## إعادة تكوين القطاع المصرفي الوطني وتوسيعه

بعد حرمانه من منطقة الأعمال المركزية، خرج المركز المالي الدولي في بيروت من الحرب ضعيفًا ومقسّمًا (الحمراء، الدورة، الغيري). ومع ذلك، واصل الغطاء المصرفي نموه (من 424 وكالة في العام 1981 منها 39% في بيروت، و22% في الضواحي، إلى 964 وكالة في العام 2014 منها 25% في بيروت و27% في ضواحيها).

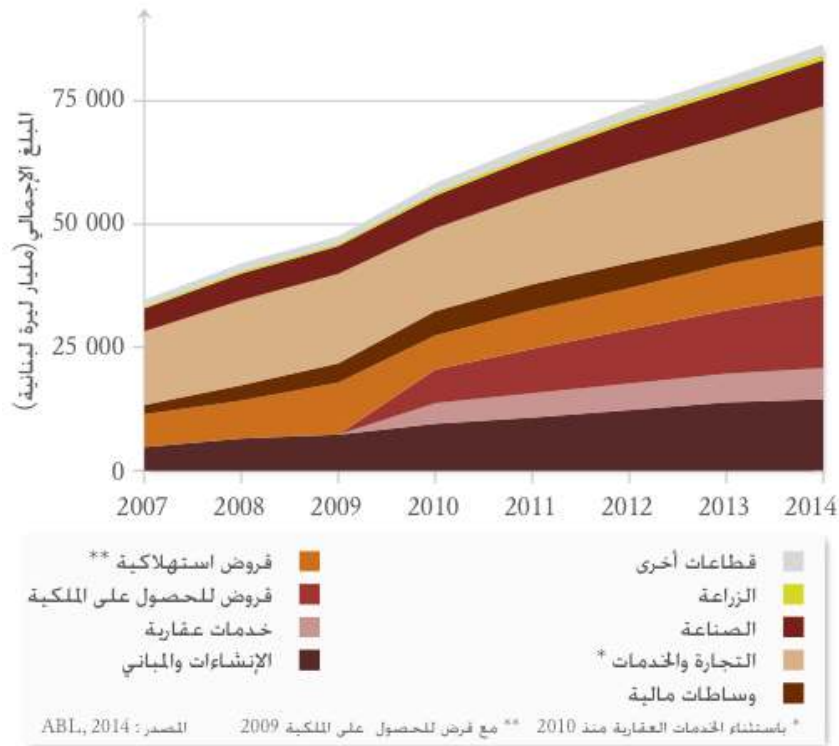
ويعكس التوسع في شبكات المصارف حركة متنامية للمجتمع (32% في العام 2010، و50% في العام 2015) تعتمد، منذ 20 عامًا، على انتشار الصراف الآلي والدفع بواسطة البطاقات المصرفية وهي تتركز بشكل رئيسي في بيروت وجبل لبنان.

الشكل 2-12: تطور شبكة مصرفية في لبنان 1981-2015



وبالتوازي مع هذا التوسع، فقد تضاعفت مديونية القطاع الخاص اللبناني (الشركات والأسر) ثلاث مرات بالأسعار الجارية منذ العام 2007، ويعود ذلك إلى تدفق رؤوس الأموال، وظروف تطلب قليلاً من الضمانات وثلاث خطط للتحفيز أطلقها مصرف لبنان منذ العام 2013، وهي حوافز حقيقية لقروض العقارات والاستهلاك. حتى أن رجال الأعمال والسياسيين زادوا هم أنفسهم المضاربة في القطاع العقاري. ومنذ ذلك الحين، تستهلك الأنشطة كافة ذات الصلة بالبناء ما لا يقل عن 42% من حجم القروض، في حين بقي الاستثمار في الصناعة والزراعة هزيباً جداً. لبنان بلد متحول نحو التجارة، خصوصاً من خلال المهجر. وفي جميع الأحوال، تظل التبادلات غير متوازنة بشكل كبير. ومع ذلك تقلص العجز منذ 15 عامًا. لكن الحرب في سوريا تهدد هذه الدينامية التجارية وتضعفها.

الشكل 2-13: تطور التوزيع القطاعي للقروض المصرفية في الفترة ما بين 2007 و2014



## RÉSUMÉS

تمثل نشاطات قطاع الخدمات 70% من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان. فالخدمات المصرفية والمالية قديمة ومعروفة، ومع ذلك، فهي لم تقدّم سوى 8% من الناتج المحلي الإجمالي (4,4 مليار دولار) في العام 2013، أي أقل من نصف قيمة النشاطات التجارية وأقل من ذلك في الإنتاج الصناعي. وفي مطلع العام 2015، كانت تشمل 70 مؤسسة مصرفية (منها 16 في ميدان الأعمال)، و10 فروع لمصارف أجنبية و53 مؤسسة مالية و324 مكتباً للصيرفة و40 شركة ائتمان. وقد واجهت مكانة بيروت المالية أزمة حادة خلال سنوات الحرب الأهلية وتعرضت هيمنتها الإقليمية ودورها كوسيط إلى المنافسة، لا سيما من مدن الخليج. ومع ذلك، فإن نوعية القطاع المصرفي، وضمان السرية المصرفية والإعفاء الضريبي على الدخل والاستثمار لا تزال تجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وهو شرط ضروري لدعم الدين العام الهائل (70 مليار دولار في منتصف العام 2015، أي ما يعادل 145% من الناتج المحلي الإجمالي) بفضل الاستثمارات في سندات الخزينة.

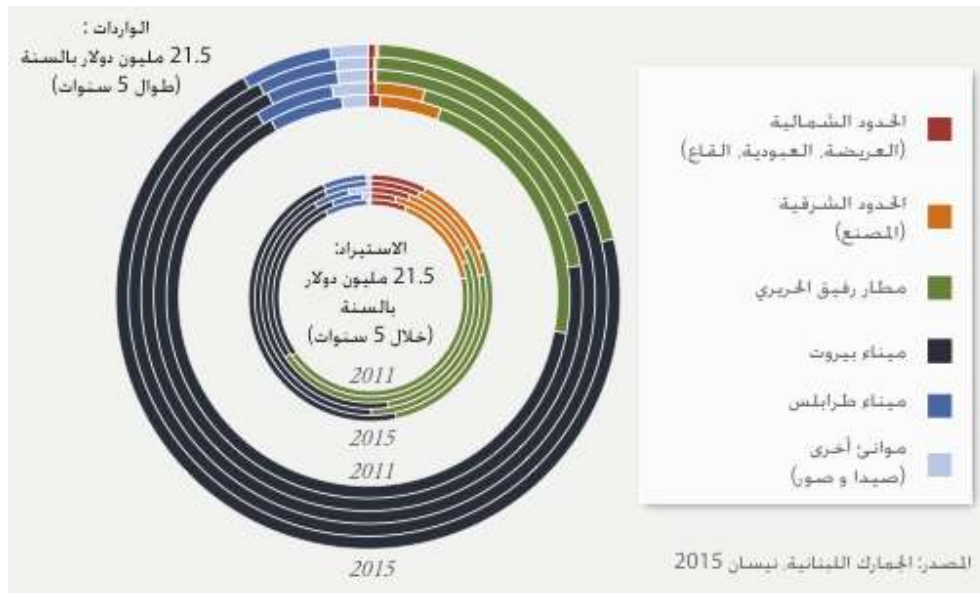
# تبادلات تجارية غير متوازنة ودينامية في آن معًا

برونو دويلي

## تضخم قاعدة التبادل البيروتية

إن أهم خصائص التبادل الخارجي، على الصعيد الوطني، هي الهيمنة القصوى لمكانة بيروت مقارنة بنقاط الدخول الأخرى في لبنان. إذ يدخل حاليًا 85% من المنتجات المستوردة والمصدرة عبر ميناء أو مطار بيروت. وقبل العام 2014، كانت طرق التصدير أكثر تنوعًا، وأكثر من 30% من وزن الصادرات تأتي من سوريا. ولكن بسبب الحرب، انخفضت أهمية نقطة العبور هذه من 20% إلى 10% من الصادرات بين 2010 و2013، في حين أن الواردات توقفت تقريبًا. ويؤدي تركّز التبادل التجاري على القطب البيروتي إلى زيادة الازدحام في العاصمة. وتستقبل الموانئ الإقليمية كطرابلس وصيدا وصور القليل من البضائع، وتبقى قواعد الاستقبال اللوجستية مهمشة، مما يستوجب دعمها عبر سياسة متوازنة للتخطيط العمراني.

الشكل 14-2: حصة الواردات والصادرات بحسب مراكز الوصول نقاط الدخول 2011-2015

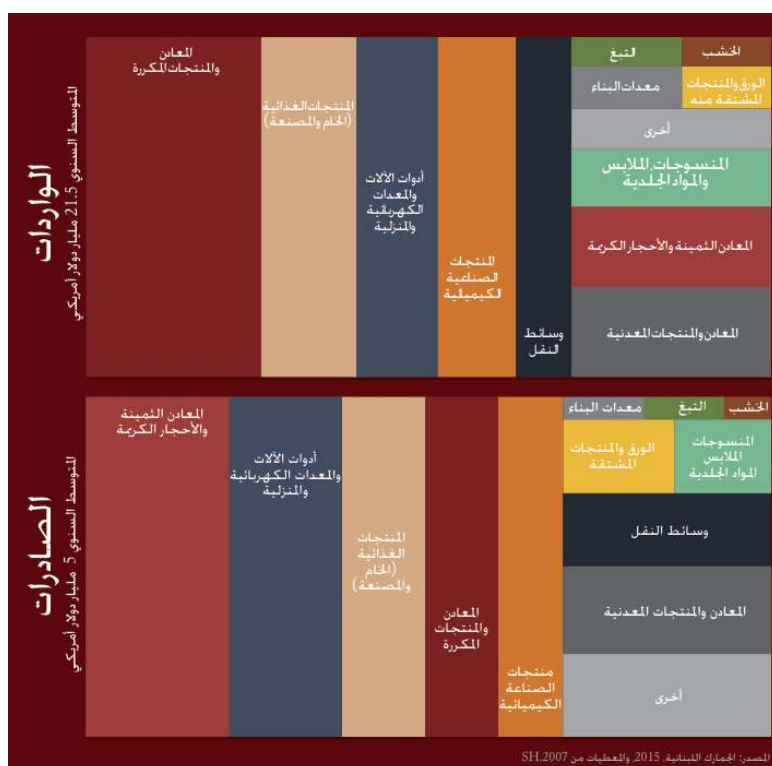


## الاعتماد الكبير على الواردات من السلع القابلة للتداول

ينتج لبنان القليل من السلع التجارية. فمنذ الاستقلال، لم يغيّر الميزان التجاري اللبناني من سلبيته، التي تكون حادة أحياناً. ومنذ العام 2012، سجلت القيمة الإجمالية للصادرات تراجعاً بنسبة 25% (من 4,7 إلى 3,5 مليار دولار)، في حين أنه منذ العام 2011 ظل حجم الواردات مستقرًا. ويعود هذا جزئيًا إلى نمو السوق الداخلية بسبب تدفق اللاجئين. وتظل الصادرات عمومًا قليلة التنوع ومحدودة القيمة المضافة. وتحل المجوهرات والحلى المركز الأول في مجال التصدير (23%) وكذلك مركزًا مهمًا في مجال الواردات (6%). وتعتمد هذه الأهمية بشكل خاص على الخبرات القديمة والشهرة.



الشكل 2-15: حصة الواردات والصادرات حسب فئة المنتج 2011-2015 (متوسط قيمة)



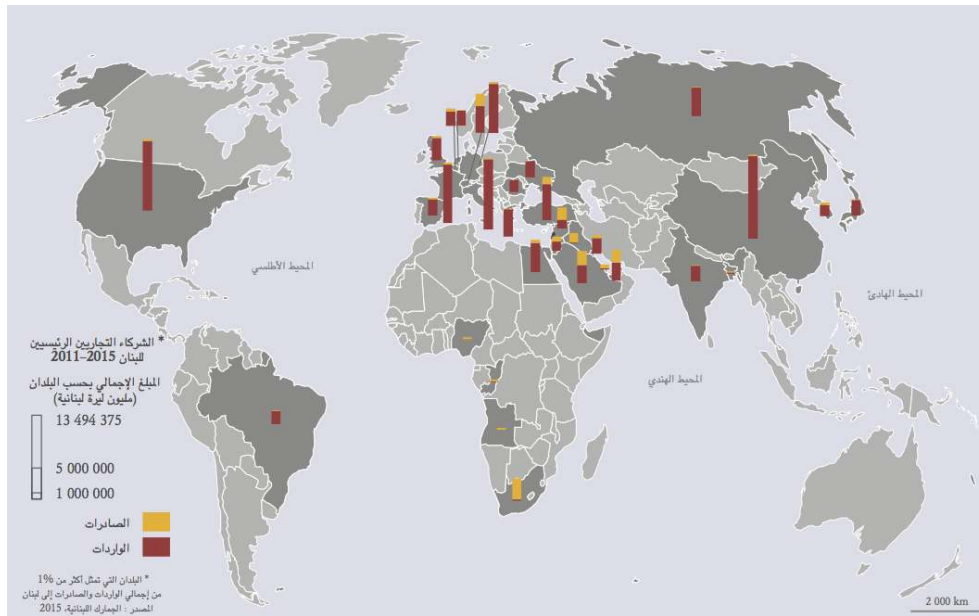
أما في ما يخص المواد الخام، فهذا القطاع يستند إلى شبكات المغتربين وخصوصًا في غرب أفريقيا مرورًا بالمراكز التجارية الرئيسة في العالم (أنطويرب/أنفيس، دبي، جنيف، بومبي، بانكوك). وتمثل الآلات والأدوات والمعدات الكهربائية بنُدًا آخر مهمًا من بنود الصادرات (14%). وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بإنتاج المولدات الكهربائية (23%)، والمعدات الكهربائية المختلفة (23%)، والقطع أو المعدات (22%) والأدوات الكهربائية المنزلية (12%). كما يصدر لبنان المنتجات التي تمت صيانتها وتجديدها (المركبات وقطع الغيار) أو المواد المدورة (المعادن والبلاستيك). وبالنسبة للاستيراد، تمثل المعادن والمنتجات المكررة ما يقارب 30% من المجموع، والمواد الغذائية 16%، مما يعكس تبعية غذائية عالية للخارج. ولبنان، كبلد تطور الصناعة فيه ضعيف بشكل عام، يستورد بكثافة الآلات والأدوات (قطاع البناء) والمواد الكيميائية (الطب أو الصيدلة)، والمركبات، والعديد من الأدوات المنزلية أو المعادن.

## جغرافية التجارة اللبنانية

إن حصة الواردات من الصين، وخصوصًا السلع الاستهلاكية منها، في نمو متواصل (11%). أصبح هذا البلد في العام 2013 المؤرّد الأول إلى لبنان أمام إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا (بما في ذلك المنتجات البترولية المكررة والسيارات). الشرق الأوسط هو أكبر سوق للمنتجات اللبنانية ومجال التمرّك الثاني. ففي العام 2013، أرسلت 50% من صادراته إليه (22% إلى سوريا و17% إلى المملكة العربية السعودية و14% إلى الإمارات العربية المتحدة) واستقدم منه 18% من استيراداته (4,5% من تركيا و3,4% من مصر و2,4% من المملكة العربية السعودية). كما تشكّل القارة الأفريقية مجالًا تجاريًا مفضلاً للمنتجات اللبنانية، حيث يتم توزيع السلع بشكل خاص بفضل وجود المغتربين اللبنانيين (غرب أفريقيا). وتشكّل أوروبا المنفذ الثالث للبنان. ولكن العلاقات التجارية غير متوازنة. ففي العام 2013، تم تصدير سلع بقيمة مليار دولار مقابل بضائع مستوردة بقيمة 11 مليار دولار. وأهم المستوردين للبضائع اللبنانية هما سويسرا وجنوب أفريقيا وبعتبران زبونين مميزين. ففي العام 2013، استوردت سويسرا من لبنان ما قيمته 450 مليون دولار من المجوهرات والمعادن الثمينة (43% مجوهرات، 35% ذهب و19% ألماس). ومنذ العام 2010، تشتري جنوب أفريقيا سنويًا من لبنان وبشكل حصري تقريبًا ذهبًا تتراوح قيمته ما بين 340 و680 مليون دولار.

4

الشكل 2-16: الواردات والصادرات اللبنانية بحسب البلد (2011-2015)



## RÉSUMÉS

لبنان بلد متحول نحو التجارة خصوصًا من خلال المهجر. وفي جميع الأحوال، تظل التبادلات غير متوازنة بشكل كبير. ومع ذلك تقلص العجز منذ 15 عامًا. لكن الحرب في سوريا تهدد هذه الدينامية التجارية وتضعفها.

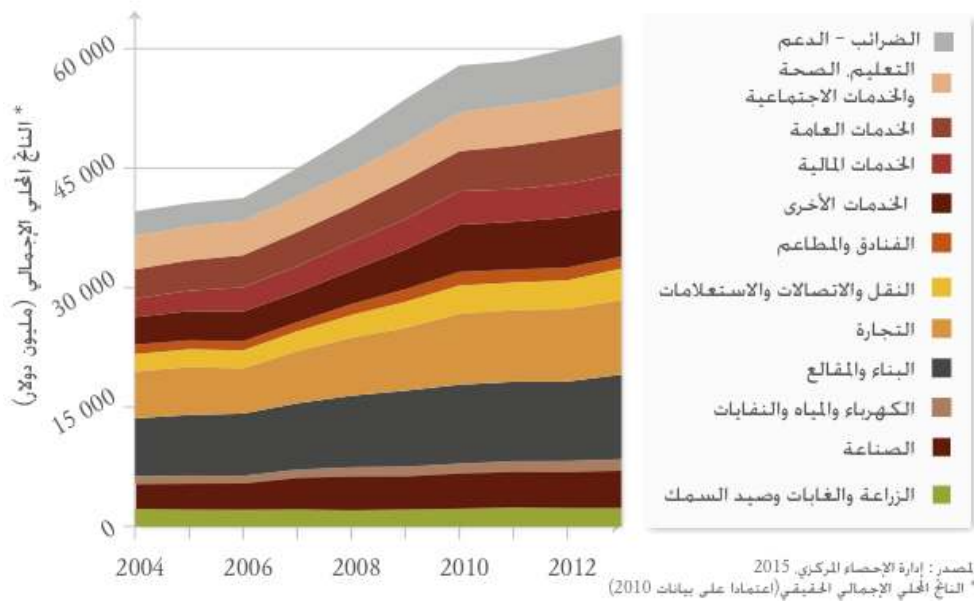
# إنتاج ضعيف للثروة

برونو دويلي

## اقتصاد خدماتي وترجيح للسلع غير التبادلية

من المعروف أن لبنان قد أسس في وقت مبكر اقتصادًا مبنيًا على النشاطات التجارية والخدمات. وعمومًا، فإن 77% من قيمة الإنتاج يأتي من قطاع الخدمات، الذي كان يمثل في العام 2009 نسبة 72,6% من اليد العاملة. ونشاطات الخدمات متنوعة (منها الصحية والتمويل والعقارات والخدمات العمرانية...) وبعضها، قديمة جدًا (الخدمات المصرفية، التعليم، السياحة) ولها شهرة إقليمية ودولية معروفة. أما حصة نشاطات القطاعين الأول والثاني (على التوالي 6,4 و 21% من اليد العاملة في العام 2009) فقد انخفضت بشدة خلال السنوات الـ 40 الفاتئة. وفي العام 2013، كانت النسبة على التوالي 4 و 19% فقط، بينما بقي معدل القيمة المضافة للمنتجات منخفضًا. ويعكس هذا التوجه الاقتصادي عدم اهتمام الطبقة السياسية بهذه القطاعات من النشاطات على الرغم من إمكانياتها.

الشكل 2-17: حجم الناتج المحلي الإجمالي في لبنان ومكوناته (2004-2013)



وتكشف الإحصائيات كثرة النشاطات المرتبطة بقطاع العقارات، والتي تتوزع على قطاعات عدة (المقالع والبناء والعقارات والمصارف). وبحسب تعريفها، فهذه المنتجات غير القابلة للتداول، تجذب حتمًا بعض رؤوس الأموال الأجنبية، ولكنها تدار في الغالب ضمن إطار سياسة اقتصادية قصيرة المدى تعتمد على المضاربات وتولد تكاليف ملحقة كبيرة (تضخم في أعمال البناء، مخالفات أو عدم الالتزام بقوانين التخطيط العمراني، آثار بيئية ضارة...). يعوق هذا المنطق الاقتصادي وتكلفته بشكل كبير التنمية المستدامة للمجتمع ويساهم خصوصًا في هجرة الأدمغة وفي ترسيخ عدم الاستقرار.

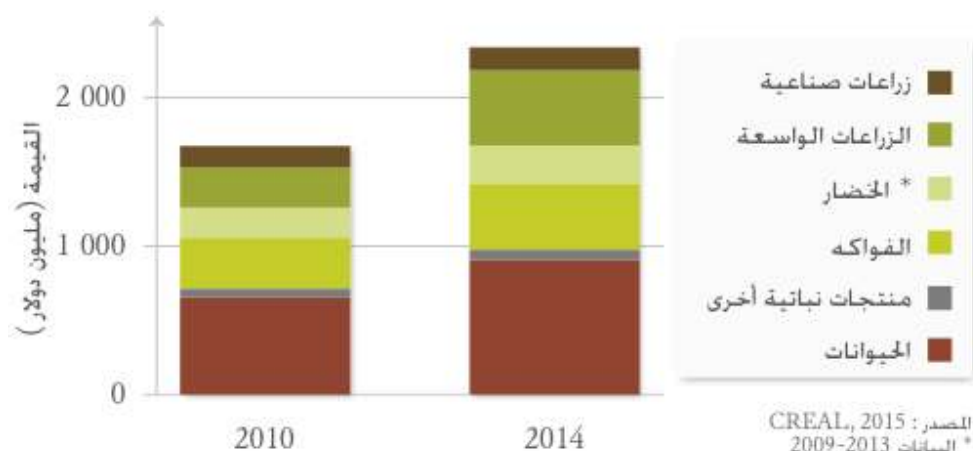
2

## الزراعة والصناعة والسياحة: إمكانيات مهدورة

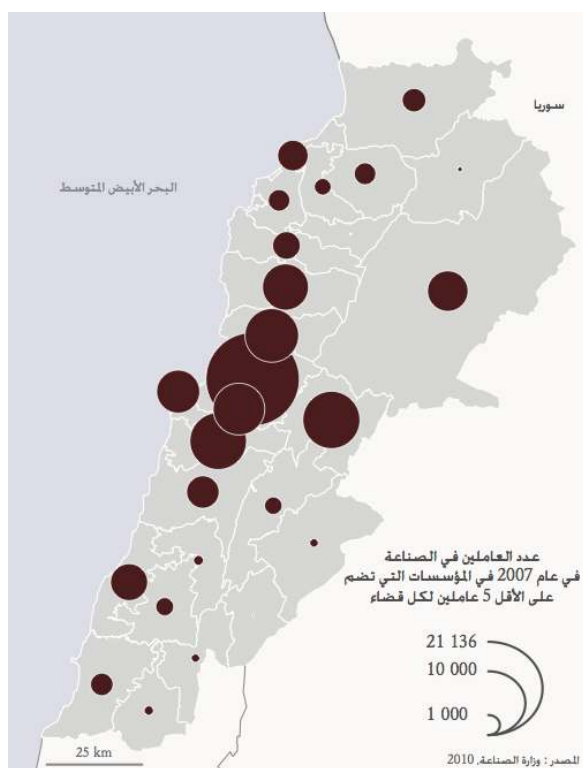
كان إنتاج الثروة الحيوانية في لبنان يحتل في العام 2014 نسبة 39% مما ينتجه القطاع الزراعي (47% للدواجن و21% لإنتاج الألبان) ويمثل إنتاج الفاكهة (التفاح والموز والحمضيات والعنب) 19%. ومع ذلك، لا يملك لبنان اكتفاءً ذاتيًا على المستوى الغذائي، علمًا أن لديه مزايا جغرافية كبيرة (المناخ والموارد وتنوع المشاهد الطبيعية والموقع...) والخبرة التي يمكن أن تساعد في زيادة الإنتاج وارتفاع القيمة المضافة كما هو الحال مع العنب، وهو من الزراعات النادرة (مع الزراعات غير المشروعة). ومنذ العام 2010، تعود الزيادة في قيمة المنتجات الزراعية الرئيسية بشكل أساسي إلى التضخم المتفاجم (21%) وإلى زيادة في الطلب على السلع الأساسية المرتبطة بتدفق اللاجئين.

3

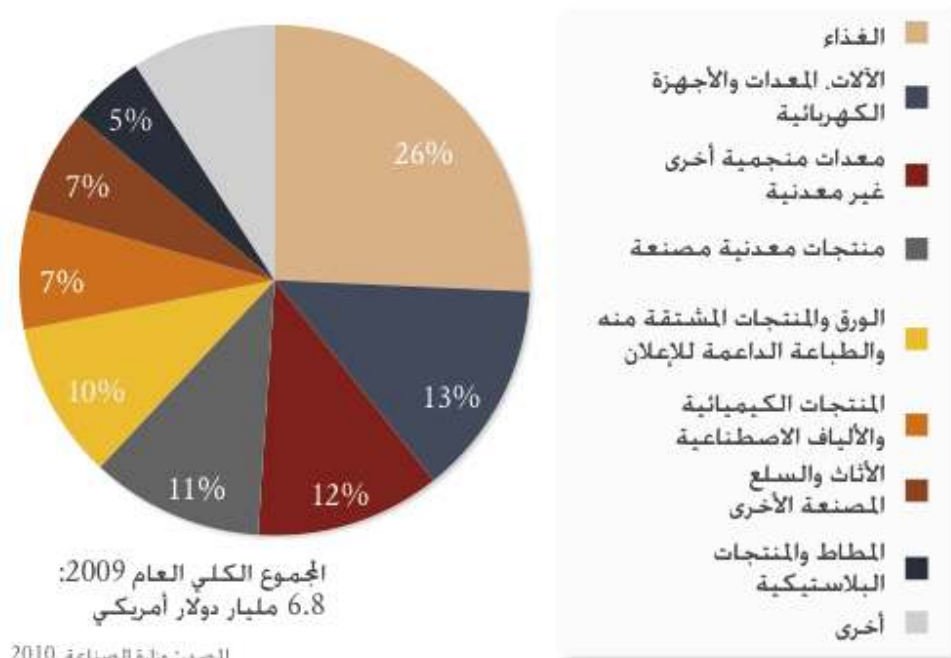
الشكل 2-18: التوزيع القطاعي للإنتاج الزراعي في لبنان 2010-2014



تنمو الحصة النسبية للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي أيضًا بسرعة أقل من هذا الأخير. فقد بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي في العام 2014 نحو 85000 عاملاً في 8000 مؤسسة تقريبًا. ويتكون القطاع الصناعي اللبناني بشكل خاص من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تميّز ثقافة ريادة الأعمال الحقيقية. وتقع المؤسسات والشركات المتوسطة الحجم بشكل رئيس في وسط البلاد (بيروت الكبرى وزحلة)، في حين أن مدينتي طرابلس أو صيدا والمناطق النائية تستضيف المؤسسات الصغيرة بشكل خاص. إن الفروع الأربعة الرئيسية (المواد الزراعية الغذائية والمعدنية وغير المعدنية والمواد المنجمية غير المعدنية وتصلح المعدات) تضم 66% من العاملين، ولكنها تمثل 55% فقط من القيمة المضافة المنتجة. الشكل 2-19: عدد الوظائف الصناعية بحسب الأقضية في العام 2007



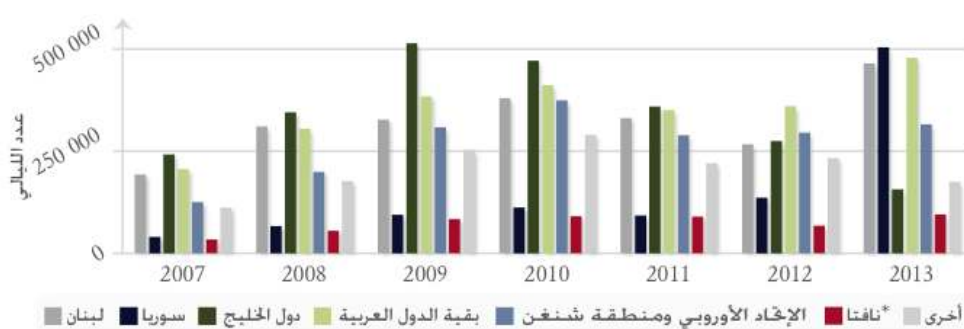
الشكل 20-2: إنتاج السلع الصناعية بحسب القطاع في العام 2009



يعاني قطاع السياحة أيضًا مضاعفات الوضع القائم، نقص التنوع في العرض والمنافسة الدولية. وكانت السياحة تمثل في العام 2013 6,5% تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي منها 2,5% للفنادق والمطاعم (مقابل 3,1% في العام 2007). يعتمد النشاط السياحي بشكل عام على الخدمات الفندقية والسكنية خصوصًا للمغتربين والسياح الخليجيين. ويواجه هذا القطاع، منذ العام 2010، انخفاضًا في عدد السياح الخليجيين. ومع ذلك، انتعش الطلب على الإقامة في الفنادق منذ العام 2013 واستقر نسبيًا بفضل زيادة الطلب المحلي وتدفق اللاجئين.

4

الشكل 21-2: عدد لياالي الإقامة في الفنادق في لبنان بحسب الجنسية 2007-2013



---

## RÉSUMÉS

يتصف الاقتصاد اللبناني المتخصص بالخدمات بشكل واضح بإنتاج منخفض للسلع التجارية القابلة للتبادل على الرغم من وجود عدد من المزايا التنافسية الكامنة (الموقع والتنوع الجغرافي ومستوى عال من التعليم وكلفة العمالة المتدنية ووزن المغتربين في الخارج...) من طبيعتها تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الإنتاجية. ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار الإقليمي والوطني وتداعي البنى التحتية (الكهرباء، المياه...) فضلاً عن التفضيل الواضح للاستثمارات في ميدان المضاربات، يؤدي إلى عدم الثقة بالفاعليات الاقتصادية المحلية في مواجهة الالتزامات على المدى الطويل التي من المفترض أن تزيد من الثروة بطريقة أكثر استدامة.

# التطور المقلق في ازدياد عدم المساواة والفقر

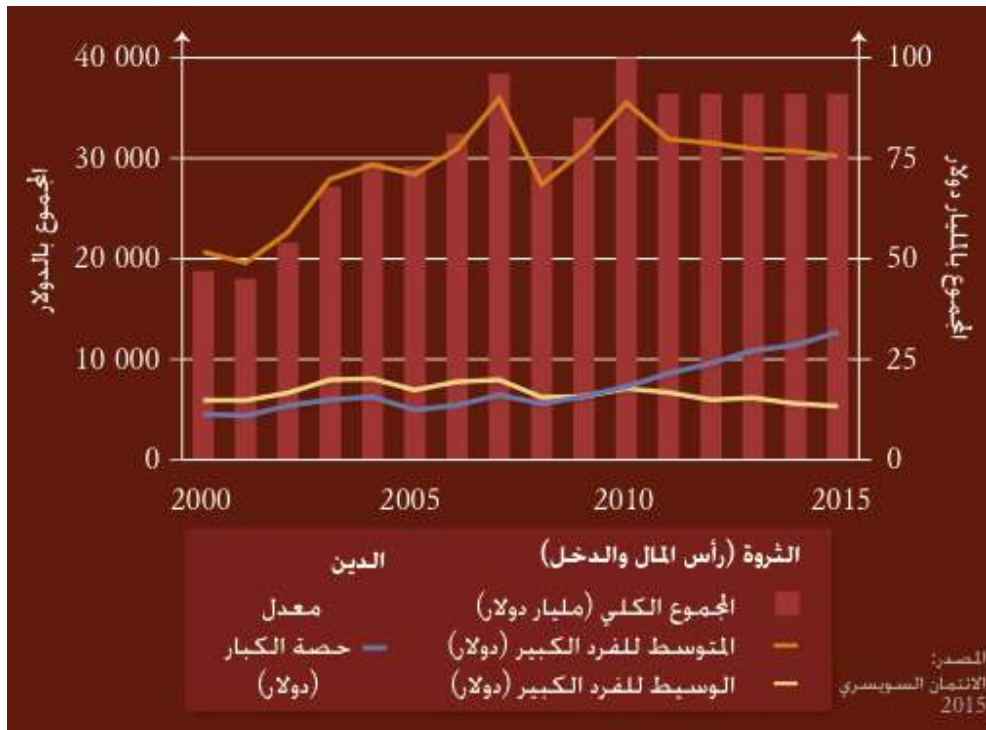
برونو دويلي

## زيادة التفاوت في الثروة وانتشار الفقر وارتفاع الديون

على الصعيد الإقليمي، لبنان هو المجتمع الأكثر تفاوتًا. وعلاوةً على ذلك، بحسب مؤشر جيني البالغ 0,848 في العام 2014، يقع لبنان بين الدول العشر الأوائل في العالم الأكثر تفاوتًا Gini من حيث توزيع الثروة (معرف في دراسة للبنك السويسري Crédit Suisse على أنه القيمة السوقية للأصول (مالية أو غير ذلك)) باستثناء الدين العام، من دون الأخذ بالحسبان اللاجئين السوريين.

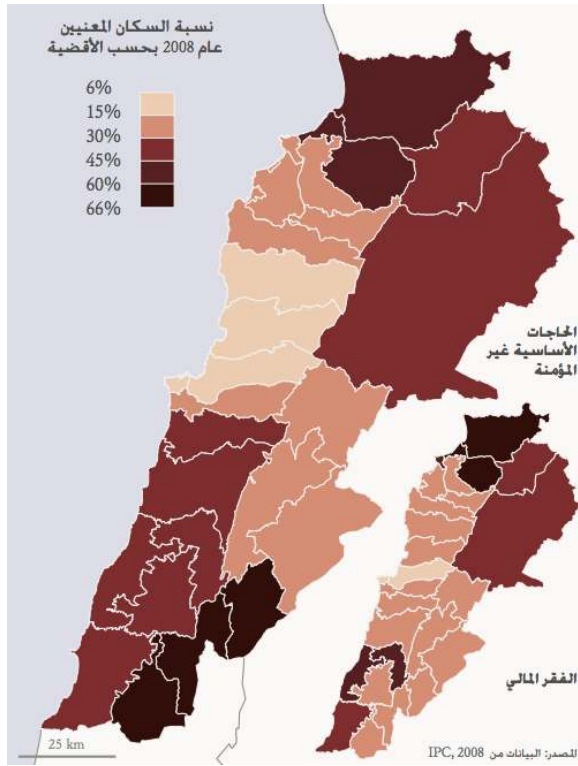


الشكل 2-22: تطور الثروة في لبنان منذ العام 2000



تنخفض الثروة الإجمالية للبلاد منذ 6 سنوات، مثلما ينخفض متوسط الثروة من 35529 دولارًا للفرد في العام 2010 إلى 30207 في العام 2015. والسبب الأساس لهذا الاتجاه هو الزيادة الكبيرة في ديون القطاع الخاص. فمنذ 15 سنة، أصبح الدين للفرد تقريبًا ثلاثة أضعاف ما كان عليه، وزاد بشكل حاد منذ الأزمة المالية في العام 2008 (12697 دولارًا في العام 2015)، خصوصًا وأن التقديرات لا تشمل القروض غير المصرح بها لنحو 450 شركة تحويلات مالية، وفقًا لمصرف لبنان. وفي الوقت ذاته، انخفض المعدل الوسطي للثروة منذ العام 2007. ففي العام 2015، بلغ هذا المعدل 5340 دولارًا للفرد، أي ما يعادل مستواه منذ 20 عامًا. ويعكس هذا التغير تركيزًا متزايدًا للممتلكات لدى السكان الأكثر ثراءً بالأساس (20% من السكان يستهلكون 45% من السلع) وزيادة في الفقر. والآن يملك ثلثا السكان البالغين أقل من 10000 دولار من السلع و30,2% ما بين 10000 و100000 دولار (مقابل على التوالي 60,5 و38% في الأردن). إن التقلص المستمر للطبقة الوسطى يمكن أن يؤدي إلى ازدياد الصراع الاجتماعي والهجرة.

الشكل الشكل 2-23: الفقر في لبنان في العام 2008 (باستثناء اللاجئين)



في العام 2008، كان الفقر (أقل من 4 دولارات في اليوم للفرد) في لبنان يشمل 28,6% من مجموع السكان (1,07 مليون نسمة) والفقر المدقع (أقل من 2,4 دولار في اليوم للفرد) 8% (300000 نسمة). وبشكل توزيع دخل الأسرة والاحتياجات الأساسية التي لم تلَبَّ (BNS) تفاوتًا إقليميًا حادًا على حساب المناطق النائية. وكان سكان الأقضية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب حتى العام 2000 يعانون أساسًا نقصًا في البنى التحتية والتجهيزات والخدمات. وفي المقابل، كان على سكان المناطق الشمالية من البلاد (عكار، المنية-الصنية، الهرمل) أن يواجهوا بادئ الأمر الفقر النقدي، الذي يترافق مع مستوى عالٍ من عدم تلبية الاحتياجات الأساسية. وهذه هي أيضًا حال غالبية سكان مدينتي طرابلس وصيدا. وفي وسط البلاد (بيروت، جبل لبنان وزحلة) متوسط مستوى المعيشة من أعلى المستويات والخدمات الأساسية مؤمنة أكثر.

3

ومنذ ذلك الحين لم توضع أي دراسة لرصد ازدياد الفقر على الصعيد الوطني. وبين 2009 و2014، يشير تطور المؤشرات الرئيسية إلى تقدمه: انخفاض في الثروة العامة وتضخم أسعار المواد الاستهلاكية بنسبة 23% (صندوق النقد الدولي، 2015)، وزيادة في معدل البطالة من 6,4% إلى 21% (أي 334000 نسمة) وحتى إلى 34% لمن يقل عمرهم عن 25 عامًا... الخ.

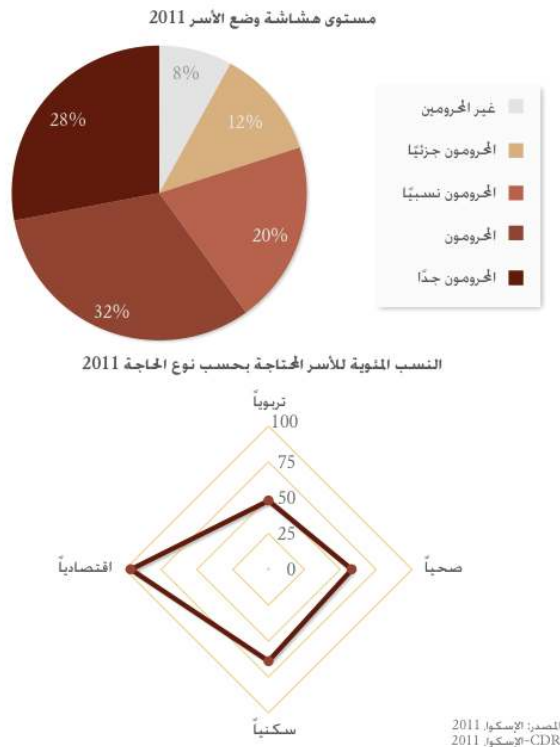
4

## طرابلس: تركيز لعدم المساواة ونمو الفقر

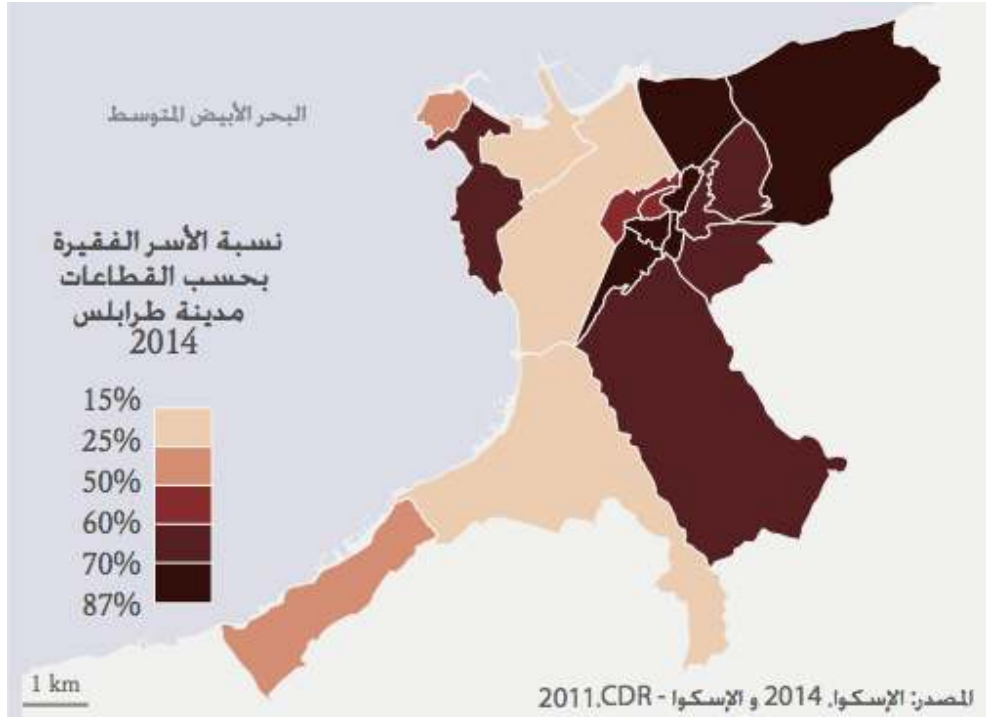
إن الضعف المستمر لاقتصاد طرابلس المرتبط خصوصًا بتهميش عاصمة الشمال، المعزولة عن ظهيرها السوري، وتركيز الاستثمارات في الاقتصاد العقاري، قد أدى إلى ازدياد الفقر وغرق جزء من المجتمع في اليأس. والجدير بالذكر أن 8% فقط من الناس ليسوا محرومين. وتكشف التحقيقات الميدانية الأخيرة المتوفرة انتشار الفقر ووجود عدد من الأحياء التي تشهد تزايدًا في عدد المقيمين الفقراء (القبة وتل زهرية، على التوالي: 18% و8% من المحرومين). علاوة على ذلك، فحالات الفقر المدقع هي التي ازدادت في السنوات الأخيرة. ففي العام 2014، كان 32% من السكان يعيشون في فقر مدقع. وبالمقارنة مع الآخرين، فإن سكان طرابلس لا يعانون كثيرًا النقص في الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والإسكان) بقدر ما يعانون قلة الدخل. ونظرًا لعدم قدرة النخبة المحلية على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لخدمة جميع فئات السكان، فإن الوضع يمكن أن يستمر على حاله أو أن يزداد سوءًا حتى.

5

الشكل 24-2(ل): خصائص الفقر في طرابلس 2011-2014



الشكل 24-2(ب): خصائص الفقر في طرابلس 2011-2014



## RÉSUMÉS

توقّع اللبنانيون أن تتحسن حالتهم بعد توقف الصراع الذي جعلهم يزدادون فقرًا وهشاشة إلى حد كبير بسبب الحرب الأهلية. لكن الآن، وبعد مرور 25 عامًا، لم يحصل أي تغيير بالنسبة للغالبية العظمى منهم. فعدم المساواة الاجتماعية الشاملة تنامي وانتشر الفقر أكثر فأكثر، وخصوصًا في المناطق النائية. وترى الطبقة الوسطى ثقلها الديموغرافي والاقتصادي يتهاوى.

# المساواة بين النساء والرجال: الكفاح مستمر

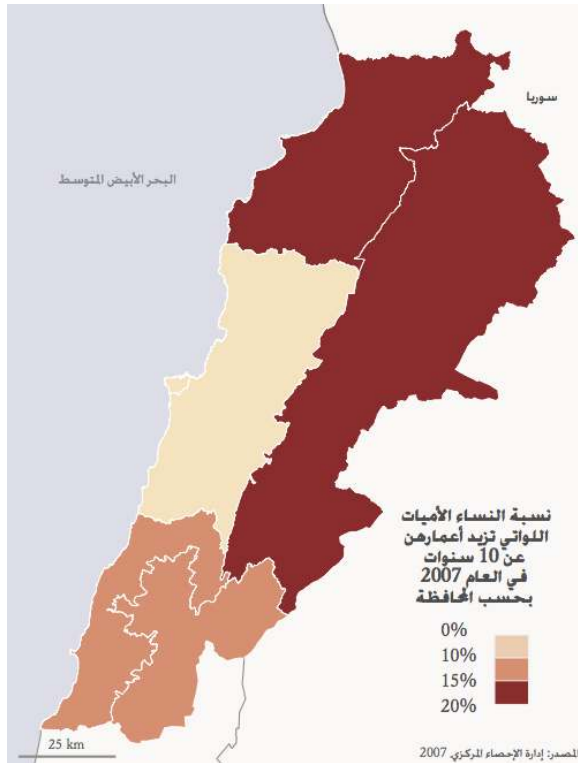
ماري بونت

---

## التحصيل العلمي والتعليم العالي

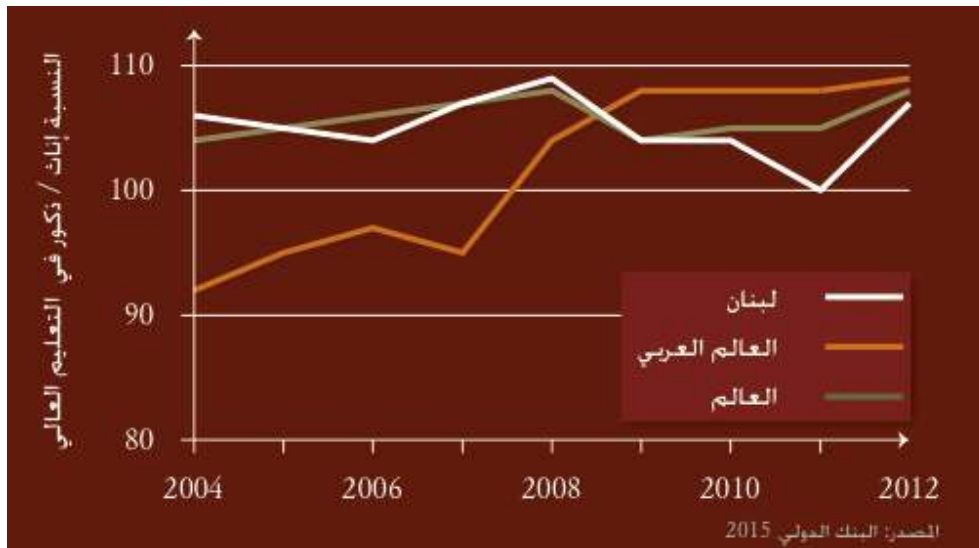
ساعدت خطة إعادة هيكلة نظام التعليم الموضوعة في العام 1994، واعتماد اثني عشر عامًا من التعليم الإلزامي، بشكل كبير في الحد من الأمية لدى النساء اللواتي يقل عمرهن عن عشرين عامًا. وعلى الصعيد الوطني، ووفقًا لليونيسف، كان معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية 97,1% للفترة 2008-2011. ولكن هذه النتائج الفعالة يجب ألا تخفي الفوارق الجغرافية أو العمرية الهامة (الشكل 1): ففي أكثر المناطق ريفية تكون نسبة الأمية بين الإناث هي الأعلى.<sup>1</sup>

الشكل 2-25: الفوارق الإقليمية والعمرية بحسب الأمية بين النساء في لبنان



في ما يتعلق بالتعليم العالي، فإن مؤشرات لبنان والعالم العربي والعالم اليوم تميل إلى التلاقي (الشكل 2). فنسبة ارتياد الجامعات هي لمصلحة الإناث اللواتي يمثلن 54,2% من عدد الطلاب في العام 2014، أي نحو 60% من الفئة العمرية. هذه النتيجة الجيدة ترتبط أساساً بسهولة حركة الطلاب ولا سيما الذكور منهم: 14,5% من الطلاب مقابل 8,6% من الطالبات، سيذهبون لمتابعة دراستهم بشكل كامل أو جزئي في الخارج. وإذا كان للإناث تمثيل جيد في فروع الصحة، والعلوم الإنسانية، والقانون والتجارة (69%، 61% و54% من الطلاب ككل)، إلا أنهن لا يشكّلن سوى نسبة 29% في فروع الهندسة والبناء. غير أن تسهيل وصول الإناث إلى التعليم الابتدائي والثانوي والعالي يتباطأ مع ذلك بسبب الوضع الاقتصادي وتأمين فرص العمل العادلة. في الواقع، بالكاد تمثّل النساء ربع السكان العاملين، و61% منهن يكسبن أقل من 500 دولار شهرياً، مقابل 30% من الرجال العاملين.

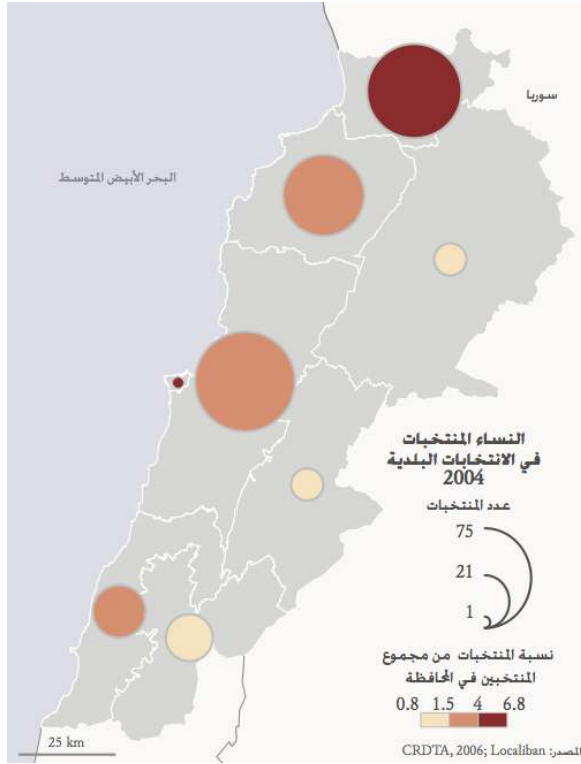
الشكل 2-26: نسبة الإناث مقارنة بالذكور في التعليم العالي في لبنان والعالم العربي والعالم في العام 2012



## نقص التمثيل السياسي

تُعتبر النساء مؤهلات ولهن الحق بالانتخاب منذ العام 1953. ومع ذلك، لا يزال وجودهن في الحياة السياسية مهمشًا، سواء من حيث التمثيل أو المشاركة في الأحزاب. كما أن أكثر من نصف النساء السياسيات في لبنان وصلن إلى موقعهن عن طريق الوراثة السياسية (توجد في البرلمان اللبناني أربع نائبات: بهية الحريري وستريدا جعجع ونائلة تويني وجيلبرت زوين). وحاليًا، لا تحتل النساء سوى 3% من مقاعد البرلمان اللبناني. وليس تمثيلهن أفضل على صعيد الإدارة المحلية. ففي الانتخابات البلدية في العام 2004، تقدمت 552 مرشحة لعضوية المجالس البلدية، وانتُخب منهن 248 (أي 2,67% من المجالس على مستوى لبنان)، وبتفاوت عدد المنتخبات بحسب المحافظات (الشكل 3). ويرتبط انخفاض مشاركة المرأة في الحياة السياسية على جميع المستويات المحلية بتمثيل مختلف الأدوار الاجتماعية للمرأة التي تستبعد عنها الشؤون السياسية. ويمثل ارتفاع كلفة الحملات الانتخابية عقبة إضافية لمشاركة المرأة. وتتم تعبئة الإناث إلى حد كبير عبر المنظمات غير الحكومية، مما يدل على دورهن في المجتمع المدني، ولكن ذلك يسترهميشهن في الحياة السياسية. فالمنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل تمثيل أفضل للمرأة في الحياة السياسية تحاول تأسيس نظام المحاصصة (نسبة لا تقل عن 30% كحد أدنى من المرشحات البرلمانيات، أي 38 مقعدًا)، وهو اقتراح رفضه البرلمان حاليًا.

الشكل 27-2: النساء في الانتخابات البلدية للعام 2004



## التعبئة لدى النساء ومن أجل النساء

النساء ممثلات على نطاق واسع في المنظمات غير الحكومية، ويجدن فيها فرصًا للعمل (وتحدد أجورهن في 50% من الحالات بحسب الحد الأدنى للأجور في العام 2006)، كقضية أو كدعم. ويمكن تقسيم الجمعيات التي تركز على حقوق المرأة إلى ثلاث فئات: المؤسسات الخيرية، وتعزيز البحث من قبل النساء وللنساء، والدعوة للمساواة بين المرأة والرجل، وضد العنف تجاه المرأة. وبطالِب الناشطون، من بين أمور أخرى، بضرورة السماح للمرأة اللبنانية بمنح جنسيتها لأولادها وهي إشكالية أيضًا وتشكل دافعًا أساسيًا وموحدًا للتعبئة. هذا بالإضافة إلى الرغبة بإلغاء مواد في القانون تنص على عقوبات مخففة في حالات جرائم الشرف، وإلى توفير حماية أفضل للنساء من ضحايا الإكراه الجنسي في العلاقة الزوجية. وأخيرًا، تهدف حملات التوعية الواسعة النطاق إلى منع العنف ضد المرأة وإلى خلق تغيير في تمثيل الأدوار الاجتماعية لدى الذكور والإناث في آن معًا.



الشكل 2-28: في كانون الأول 2015، قامت جمعية «كفى» المناصرة ضد التمييز والعنف وأشكال استغلال المرأة في لبنان بإخراج زواج مزيف بين فتاة صغيرة ورجل ناضج بالتعاون مع وكالة «ليو بيرنت» للإعلانات. صُوِّر الفيديو في مكان عام (كورنيش بيروت) بهدف إحداث صدمة لدى المارة وجعلهم يشعرون بأن العادات المكتسبة المرتبطة بالأحوال الشخصية والواقعة ضمن نطاق مسؤولية السلطات الدينية تسمح أحيانًا بزواج فتيات يافعات جدًا.



## RÉSUMÉS

يجعل الحضور الكبير للنساء في الحقل العام وزيادة التنقل والحرية الظاهرة في العادات الاجتماعية لدى شرائح معينة من المجتمع وضع المرأة في لبنان أمرًا تُحسد عليه مقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة. فمن حيث الفجوة بين الجنسين، يحتل لبنان حتى الآن المرتبة الـ123 من أصل 136 وفقًا لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي. وإدراكًا منها لهذا الترتيب فإن العديد من الجمعيات راحت تدافع عن حقوق المرأة. فهي تحاول النهوض بالتشريعات التي تعتبر بالية، وتطالب بترجمة عملية للنتائج الممتازة في التعليم، وفي ما يخص القدرة الاقتصادية والتمثيل السياسي على وجه الخصوص.

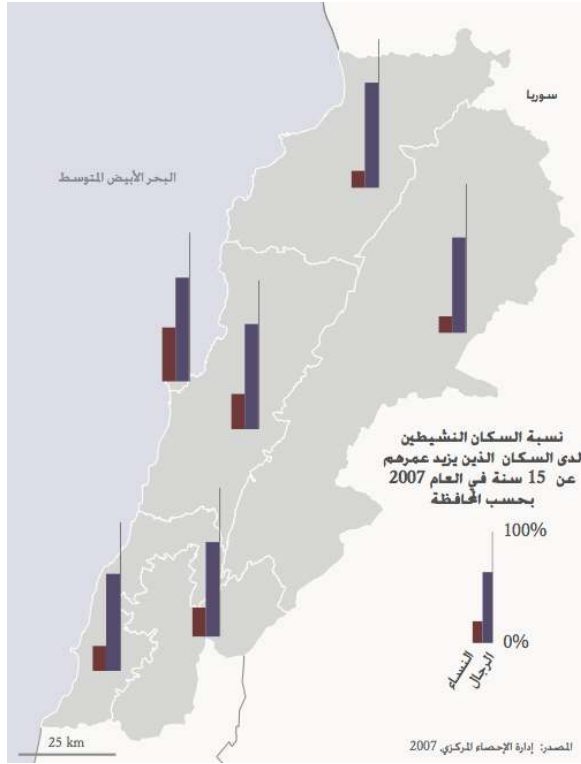
# تميز جنسي وعرقي في العمل

ماري بونت

## هيمنة اقتصادية

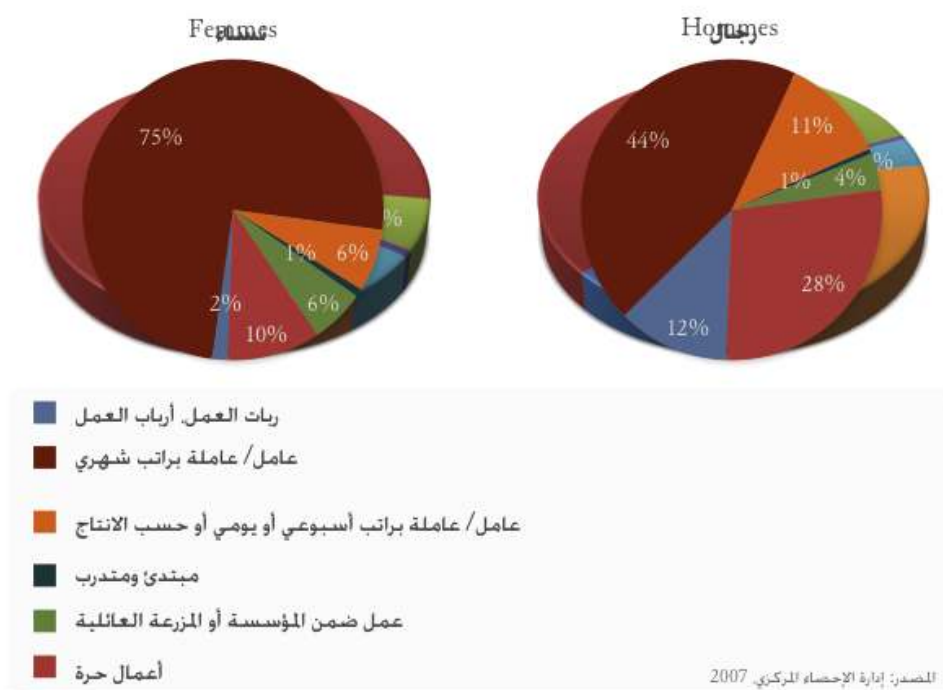
تمثّل النساء على الصعيد الوطني 25 % من القوة العاملة. ومعظم النساء (59,8% من بينهن) يعملن في بيروت أو في محافظة جبل لبنان، وهما منطقتان تضمّان 44,5% من العمال اللبنانيين. وكأقلية في سوق العمل، النساء العاملات هن من الشابات، وهن غالبًا عازبات: لا يزال الزواج، المتأخر نسبيًا في لبنان، يشكّل مرحلة مهمة في مسيرة الحياة الشخصية، وهو غالبًا ما يترافق مع وقف النشاط الاقتصادي المأجور. والوضع المهني للنساء أدنى مستوى مما هو لدى الرجال: نادرًا ما تكون المرأة مستقلة أو رئيسة لشركة، فمعظمهن (75%) موظفات، ولا تزال الفجوة في الأجور كبيرة.

الشكل 2-29: معدل النشاط الإقتصادي بحسب الجنس والمحافظة

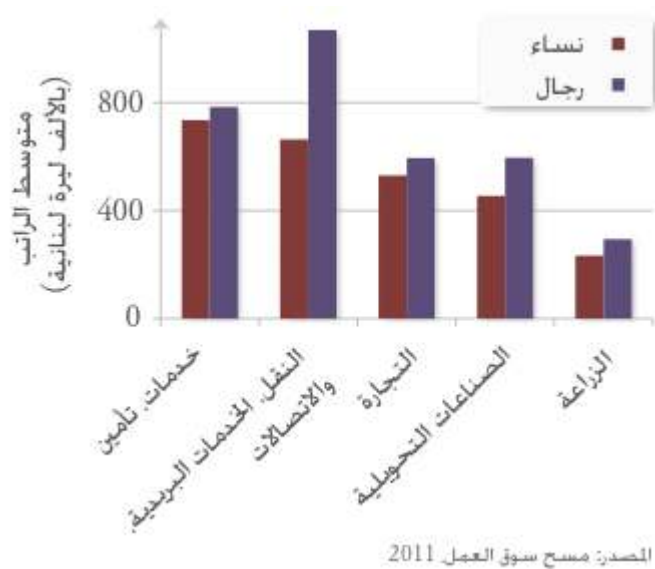


يجب ألا تنسينا هذه المعطيات أهمية الاقتصاد غير الرسمي، الذي يُعرف بأنه جزء من الاقتصاد غير المنظم من مؤسسات الدولة، وبالتالي لا يخضع للضرائب ولا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي. وهو بحكم التعريف صعب القياس كمياً (فهو يمثل، وفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2011، 37% من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان)؛ ويشغل هذا القطاع العديد من النساء. لذا تشكّل المرأة قوة عاملة كبيرة، لكن الوصول إلى مناصب القرار أو المناصب التنفيذية، أو أكثر عموماً إلى عمل مستقر-يشمل الضمان الاجتماعي-لا يزال صعباً.

الشكل 2-30: توزيع السكان النشيطين بين الإناث والذكور بحسب الحالة المهنية



الشكل 2-31: الفرق في الأجور بين الرجال والنساء بحسب قطاع النشاط

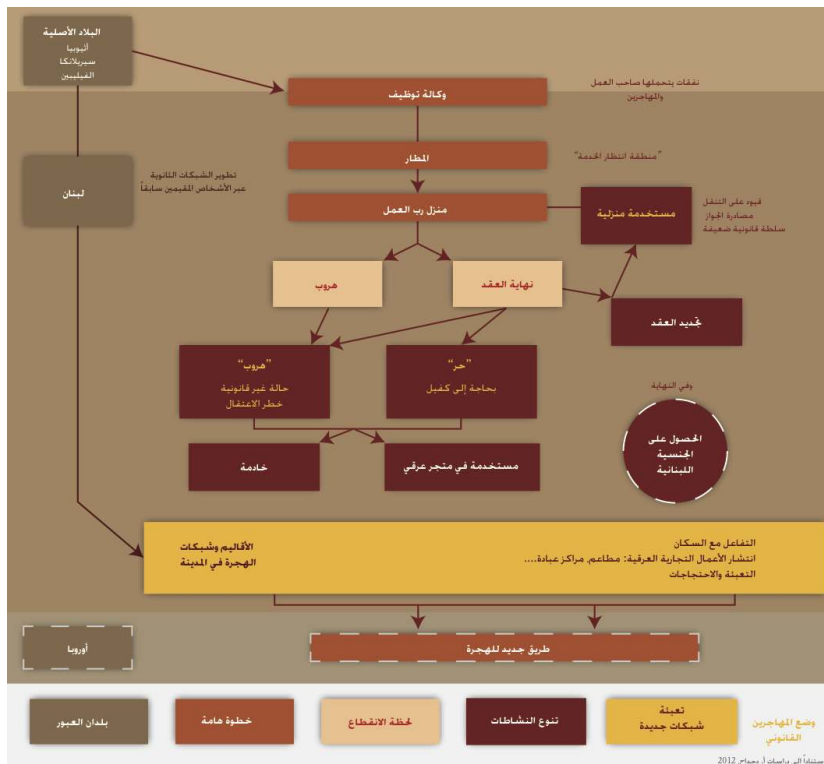


## العاملات المهاجرات في لبنان: بين الهيمنة وتنوع المسيرة المهنية

باستثناء السكان اللاجئين، يتصف مشهد الهجرة اللبنانية بأهمية كبيرة للإناث. إذ يمكن أن يضم نحو 250000 عاملة في المنازل (وفقاً للمفوضية العليا للاجئين) جاء معظمهم من إثيوبيا وسريلانكا والفلبين. يصلن إلى لبنان عن طريق مكاتب التوظيف ويعملن لدى من يوظفهن ويكون هو أيضاً الكفيل أو الضامن. وهذا الأخير هو من يحدد مواعيد العمل وبرايق التنقل وتصل المراقبة في كثير من الأحيان إلى مصادرة جواز السفر. إن تقييد حرية التنقل والعزلة والعنف الذي يتعرضن له يجعل من المستخدمات مستضعفات وحركات التضامن والتعبئة كحركة عيد العمال تكافح للحصول على حماية قانونية أفضل. ومنذ سنوات عدة يحدث تنوع في مسارات الهجرة عند الوصول إلى لبنان (باستخدام قنوات هجرة موجودة مسبقاً) أو بعد العقد الأول للعمل. يمكث بعضهن في لبنان ليتحولن عاملات مستقلات، مع أو من دون إذن بالإقامة، أو أخريات فررن من منزل رب العمل الذي كن يعملن لديه. ويرافق هذا التنوع في المسارات اندماج تدريجي في المدينة من خلال افتتاح محل تجاري أو مطعم.

3

الشكل 2-32: تنوع مسيرة العاملات المهاجرات في لبنان



---

## الجزء الثالث - عمران كثيف

---

## مقدمة للجزء الثالث

---

الشكل 3-1: شاطئ جبيل، مدينة متوسطة في المشارف الشمالية للعاصمة بيروت، من الشواطئ القليلة المفتوحة للعمامة في بيئة كثيفة العمران (المصدر إريك فرداي، 2015)



إن فترة ما بعد الحرب اللبنانية ليست فقط مخصصة لإعادة إعمار المناطق المتضررة خلال الحرب. فهناك العديد من آثار الحرب الأهلية التي لا تزال واضحة، ليس فقط في بيروت بل في مناطق الصراع الأخرى، مثل الشوف أو في الجنوب، والتي انضمت إليها منذ العام 2005 القطاعات الأخرى المتضررة من الإعتداءات الإسرائيلية في العام 2006 أو من الاقتتال الداخلي، كما هو الحال في طرابلس أو في مخيم نهر البارد في شمال لبنان. إن الأعوام الخمسة والعشرين الفائتة هي بشكل خاص فترة من العمران المكثف، الذي تركز حول بيروت وعلى طول الساحل، ولكن أيضًا على طول محاور المواصلات الرئيسية باتجاه النبطية في الجنوب، أو نحو حلبا في عكار والسهل الداخلي في البقاع. ويزحف العمران في المناطق كافة على شكل رقعة أو كأصابع قفاز يتمدد: إنه تعبير عن نمط جديد للحياة مرتبط بسهولة التنقل بالسيارات، والسكن المنخفض الكثافة وغير المنظم. ويعبر هذا الانتشار أيضًا عن سعي سكان المدينة للحصول على الأرض بأسعار معقولة بعد أن اضطروا لمغادرتها بسبب المضاربة العقارية وتجديد النسيج العمراني الناتج عنها. ويعتبر جبل لبنان القريب من بيروت ملخصًا لهذه التحولات. وفي المقابل، فإن المعطيات لا تزال تفتقر إلى الجودة والفاعلية لتحديد التطورات الأخرى في استخدام الأراضي، سواء كانت مناطق زراعية أو غابات أو مناطق طبيعية. وما هو مؤكد في كل الأحوال، هو أن مسألة العمران قد أصبحت موضوع نقاش واحتجاجات، كما يتضح من الصراعات التي يسببها البناء غير الشرعي في الساحل، حيث نشهد ظهور لاعبين جدد هم في الوقت ذاته من منتجي المعطيات وأصحاب المطالبات باستخدام للأراضي أكثر احترامًا للقانون وللناس.



# اندفاع قوي للعمران

غالب فاعور et إريك فرداي

إن العمران، الذي لا يمكننا إدراكه في لبنان إلا من خلال تحليل الصور، بسبب الافتقار إلى المعطيات الإحصائية الحديثة، قد تضاعف تقريبًا في السنوات العشرين الفائتة. وهو يتركز في المنطقة الوسطى ولكن نموه ملحوظ في الضواحي بشكل واسع الانتشار، متبّعًا محاور المواصلات. وكذلك في المنطقة الشمالية من البلاد، بين طرابلس وحلبا.

1

يشكل تحليل الصور الجوية العالية الدقة المصدر الأكثر ملاءمة لدراسة العمران. وقد قام المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان بعمل منهجي على صور السنوات 1994 و2005 و2013. وعلى الصعيد الوطني، فقد زادت المناطق المبنية والمصطنعة بنسبة تقارب 80%، إذ انتقلت من 472 إلى 858 كم<sup>2</sup>، أي 8% من الأراضي اللبنانية. وباستثناء بيروت، حيث يختلط المجال الإداري بالمناطق المبنية، نجد أن نسبة المناطق المبنية هي الأعلى في جبل لبنان، قبل المحافظات في الجنوب (9 و10%). وبظل البقاع الشمالي أقل المناطق عمرانيًا.

2

الشكل 3-2: المساحات العمرانية في لبنان على مستوى المحافظ (1994-2013)

| المحافظة       | المساحة<br>الإجمالية<br>بالكم <sup>2</sup> | المنطقة العمرانية مقدرة بالكم <sup>2</sup><br>وكنسبة مئوية من المساحة الإجمالية |     |      |     |      |     |
|----------------|--|---|-----|------|-----|------|-----|
|                |  | 1994  |     | 2005 |     | 2013 |     |
| عكار           | 790  | 20  | 3%  | 44   | 6%  | 55   | 7%  |
| بعلبك - الهرمل | 2853                                       | 45  | 2%  | 73   | 3%  | 94   | 3%  |
| بيروت          | 21   | 20  | 95% | 21   | 98% | 21   | 98% |
| البقاع         | 1413                                       | 46  | 3%  | 67   | 5%  | 83   | 6%  |
| جبل لبنان      | 1973                                       | 226   | 11% | 281  | 14% | 312  | 16% |
| النبطية        | 1100                                       | 30  | 3%  | 76   | 7%  | 99   | 9%  |
| الشمال         | 1187                                       | 49  | 4%  | 89   | 7%  | 101  | 9%  |
| الجنوب         | 924  | 35  | 4%  | 68   | 7%  | 92   | 10% |
| لبنان          | 10262                                      | 472   | 5%  | 719  | 7%  | 858  | 8%  |

المصدر: المجلس الوطني للبحوث العلمية، 2015

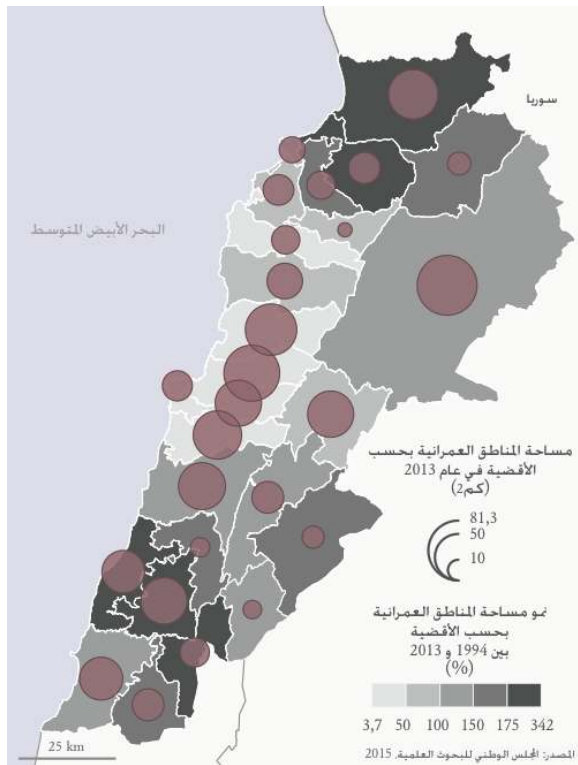
إن الفترات الأكثر كثافة في البناء في الأراضي اللبنانية كافة هي الفترة الممتدة من 1994 إلى 2005، وهو ما يعكس المناخ الملائم لسنوات إعادة الإعمار، حيث تم دعم تدفق رأس المال الخاص من خلال بناء البنية التحتية للطرق. ويبقى النمو العمراني قويًا في الفترة اللاحقة، وخصوصًا في المناطق المحيطة.

3

إذ تتميز عكار والمنية-الضنية بدينامية قوية، فضلاً عن محور صيدا-النبطية. ولكن حركة العمران في كل مكان أكثر تواضعًا من السابق في الفترة 2005-2013، حتى في الجنوب وفي منطقة النبطية التي عرفت إعادة الإعمار ما بعد العام 2006.

4

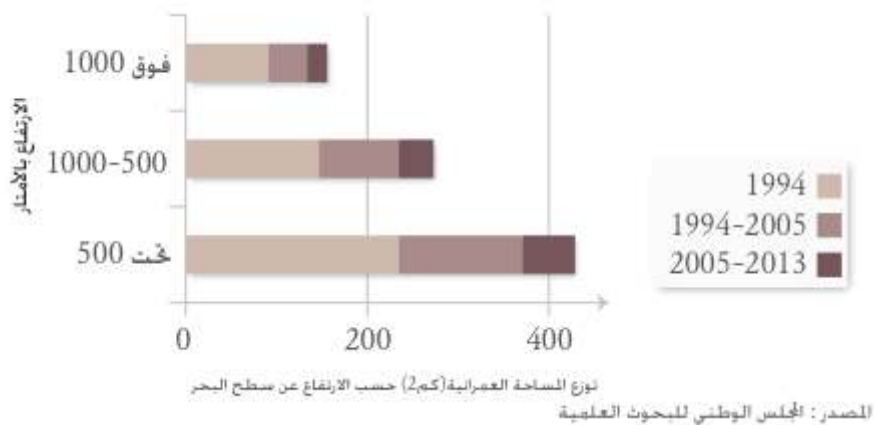
الشكل 3-3: المناطق العمرانية والنمو العمراني (1994-2013)



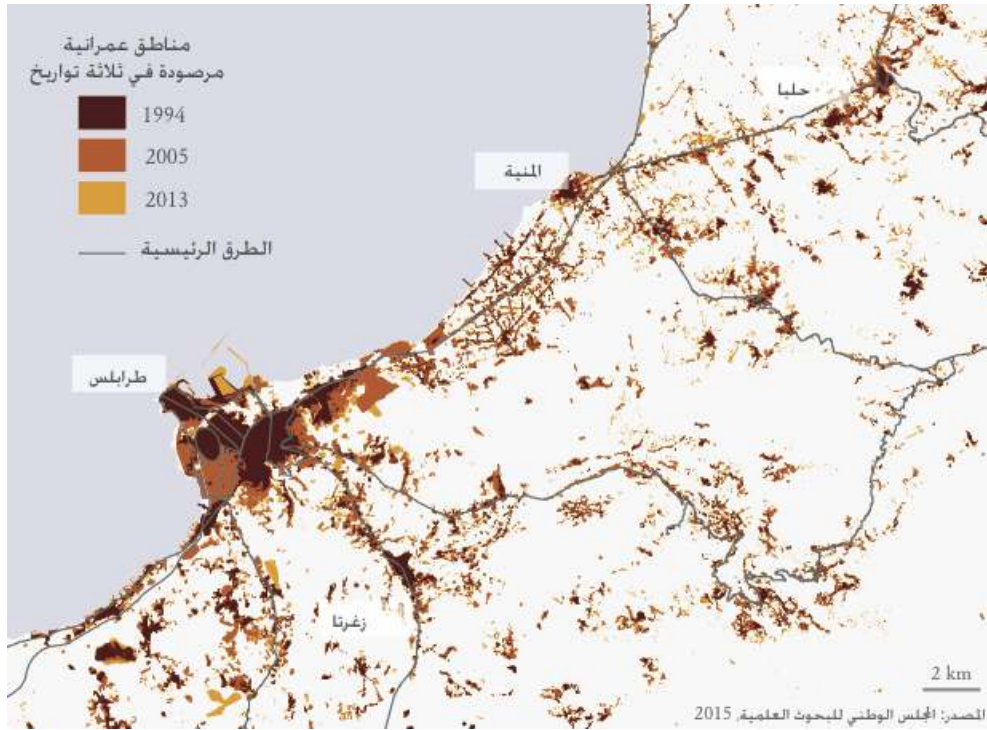
يساعد اعتماد مستويات الارتفاع على الاقتناع بفكرة أن العمران سيغزو الجبل. فأكثر من 50% من المناطق العمرانية تقع على ارتفاعات تقل عن 500 متر، وهذه النسبة لم تتغير كثيرًا خلال فترة الدراسة. ويضم مستوى ارتفاع 500-1000م ما يقارب 30% من المناطق العمرانية. والمستوى الذي يزيد عن 1000م يبلغ معدله 18%. وبالإضافة إلى ذلك، من حيث التعريف، يقع كامل وادي البقاع الداخلي في هذين المستويين.

5

الشكل 3-4: المناطق العمرانية بحسب مستويات الارتفاع (1994-2013)



الشكل 3-5: العمران من طرابلس إلى حلبا



يبين تحليل الصور بدقة أشكالاً جديدةً من العمران في شمال البلاد، وهي من أكثر المناطق حيوية في هذا الصدد، على الرغم من أنها تتميز بالفقر الواضح. ونلاحظ في البداية بأن موقع طرابلس يشهد توسعاً عمرانياً مستمراً واضحاً مع غزو العمران للبلدات الغربية وأيضاً في العديد من مناطق الزيتون في الأطراف الشرقية والجنوبية في المدينة، وتكثيف البناء في وسطها. وتضاف إلى ذلك حركة مكثفة من العمران في الضواحي، يتبع العمران محاور الطرق بشكل أساسي باتجاه زغرتا في الجنوب الشرقي، وباتجاه منطقة الكورة في الجنوب، وعلى طول الشاطئ الجنوبي الغربي. وباتجاه المنية وحلبا، تتم حركة العمران على شكل تمدد على طول محاور الطرق ولكن أيضاً بالتكثيف الأفقي في القرى والبلدات الموجودة وبالزحف العمراني على المناطق الزراعية. هذا النوع بالذات من العمران يمتد أيضاً في مناطق التلال والجبل. هذا يعكس في الوقت ذاته مدى ضعف أنظمة البناء والضغط الديموغرافي المحلي، في حين أن الهجرة إلى طرابلس متوقفة بسبب عدم وجود فرص العمل محلياً وارتفاع أسعار العقارات. هذا العمران ذو الكثافة المنخفضة يؤدي إلى الخلل في بنية المناطق الريفية وبغزو الأراضي الزراعية الخصبة، وبمردود اقتصادي ضعيف جداً يحول دون منع تحويلها إلى مناطق عمرانية.

الشكل 3-6: الزحف العمراني في ضواحي طرابلس (الكورة، إريك فردي، 2009)



## RÉSUMÉS

إن العمران، الذي لا يمكننا إدراكه في لبنان إلا من خلال تحليل الصور، بسبب الافتقار إلى المعطيات الإحصائية الحديثة، قد تضاعف تقريبًا في السنوات العشرين الفائتة. وهو يتركز في المنطقة الوسطى ولكن نموه ملحوظ في الضواحي بشكل واسع الانتشار، متبنيًا محاور المواصلات. وكذلك في المنطقة الشمالية من البلاد، بين طرابلس وحلبا.

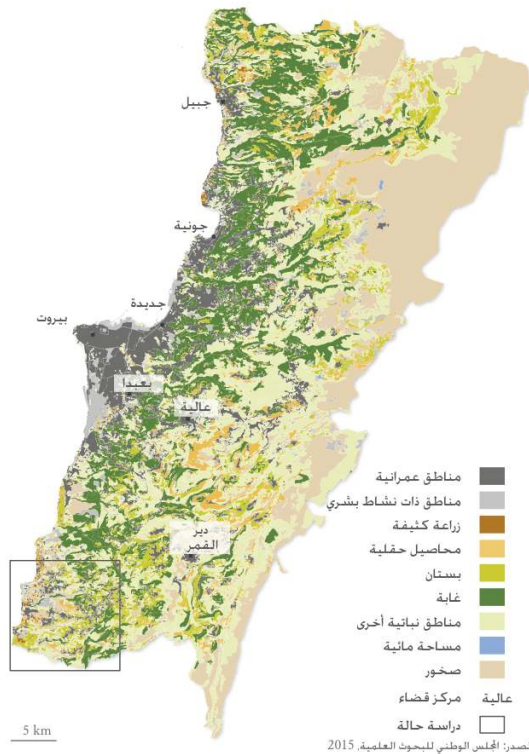
# جبل لبنان، المد العمراني

غالب فاعور et إريك فرداي

## عمران الجبل

بالإضافة إلى العمل الخاص بالتعرف على المناطق المبنية، قام المركز الوطني للاستشعار عن بعد في المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان بوضع خرائط عامة لاستخدامات الأراضي ونقدم هنا النتائج الأولية المؤقتة الخاصة بجبل لبنان. وتمتد هذه المنطقة الوسطى من البلاد من البحر إلى قمم الجبال التي يزيد ارتفاعها عن 2600 م. وهي تتمتع بمناخ رطب في الشتاء كما أنها من أكثر المناطق التي تكسوها الأشجار في البلاد، فهي تضم حوالي 650 كم<sup>2</sup> من الغابات، أي أقل بقليل من نصف المناطق الطبيعية، التي تمتد أحياناً في الأراضي الزراعية المهجورة قديماً. فبسبب المنحدرات الشديدة، والهجرة الريفية والعمران، لا تحتل المناطق الزراعية سوى 250 كم<sup>2</sup>، مع نوعين رئيسيين من المحاصيل: الخضار والبساتين (الموز) الواقعة في المنطقة الساحلية (لا سيما في سهل الدامور جنوب بيروت) والأشجار الموجودة في المناطق الأكثر ارتفاعاً (على التوالي، الزيتون والتفاح وغيرهما من الأشجار المثمرة).

الشكل 3-7: استخدامات الأراضي في جبل لبنان وبيروت في العام 2013



وتعاني الأراضي الزراعية والبيئة الطبيعية ضغطاً عمرانياً قوياً. فبالإضافة إلى العمران النمطي المستمر في مركز التجمع العمراني الممتد على طول محاور الطرق، نجد العمران «التصخمي» في القرى المكتظة. هذه الأخيرة والمحيطه ببيروت قد تحولت إلى ضواحي للمنامة، فقد سهل تحسين شبكة الطرق حركة التنقل منذ نهاية الحرب الأهلية. وبالتالي، فالمناطق الممتدة من الشمال إلى الجنوب، كمرتفعات جبيل، وكسروان-الفتوح، وعاليه وإقليم الخروب، قد عرفت تحولاً كبيراً. وإذا تناولنا التفاصيل، فإن ما يحدث هو عملية ترصيع حقيقي. ففي غياب مخططات ملزمة، تغتزم المباني الفرص لاحتلال الأراضي الزراعية كما هي الحال في المناطق المشجرة والطبيعية. ويمثل هذا الامتداد نحو 25% من المناطق العمرانية المتصلة في جبل لبنان.

2

الشكل 3-8: أهم المواقع لاستخدامات الأراضي في جبل لبنان وبيروت في العام 2013

| نمط استخدام الأراضي          | المساحة (كم <sup>2</sup> ) |
|------------------------------|----------------------------|
| مناطق ذات نشاط بشري          | 290                        |
| توسع عمراني                  | 72                         |
| مناطق زراعية دون توسع عمراني | 250                        |
| مناطق طبيعية دون توسع عمراني | 1 372                      |

المنشور: المجلس الوطني للبحوث العلمية، 2015

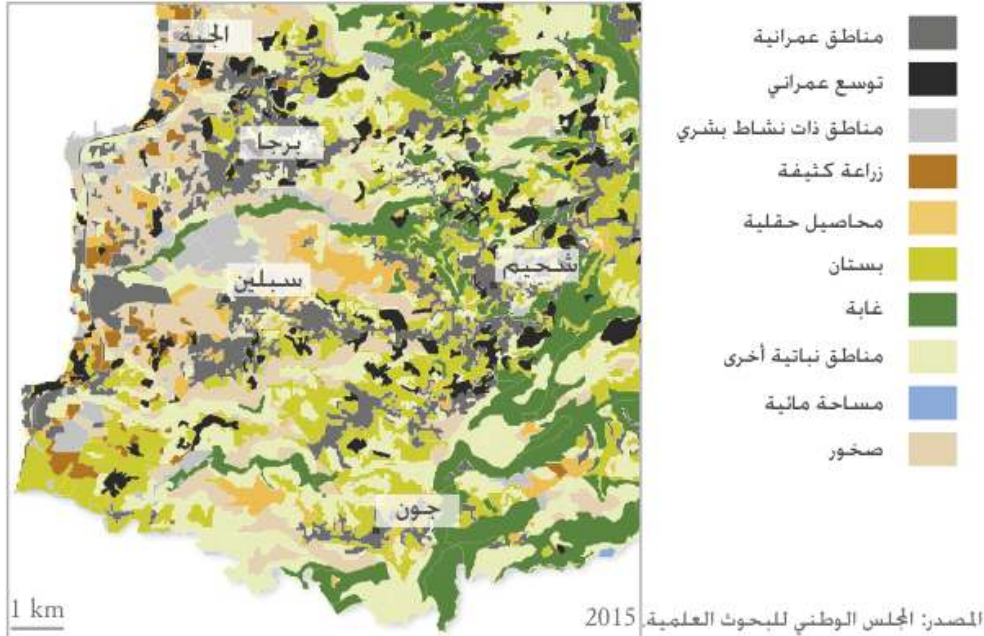


## إقليم الخروب: من منطقة زراعية إلى ضاحية سكنية

إن إقليم الخروب منطقة تلال واقعة بين بيروت وصيدا، وهي تمثل نموذجا مميّزا لهذه التحولات. فهي منطقة ريفية تسكنها غالبية سنية في قضاء الشوف الدرزي، وهي تتكون من القرى المحلية ذات الأراضي المنظمة بطريقة المدرجات الزراعية، تتناوب فيها حقول أشجار الزيتون مع المحاصيل الحقلية، في بيئة تتكون من الأراضي الصخرية البور وغابات البلوط والصنوبر. ومنذ العام 1990، انتشر العمران في الجزء المنخفض من المنطقة، خصوصا حول بلدي برج وسبلين المتميزتين بالعمران الكثيف، وكذلك في المناطق الصناعية (لا سيما معمل الإسمنت). أما القرى الواقعة فوق المرتفعات، لا سيما شحيم، البلدة التي تتمتع بمركزية تجارية قديمة، فقد ازدادت فيها كثافة العمران أيضا. توقفت الهجرة الريفية إليها ولكن المنطقة تستقبل بعض الأسر التي يعود أصلها في بعض الأحيان إليها، وهي أسر تعمل في بيروت، ولكنها تعاني مشكلة العثور على السكن وقد سهل لها تطور وسائل النقل الإقامة هناك. أما المساكن القروية فقد هجرت تدريجيا واستعوض عنها بالعمارات العائلية الصغيرة، التي تحتل أحيانا الأراضي الزراعية أو الطبيعية. إن مناطق الزحف العمراني ترافق تمدد المناطق العمرانية المتواصلة الجارية التي ترتفع على طول الطرق الرئيسة المنطلقة من الساحل.

3

الشكل 3-9: استخدام الأراضي في منطقة إقليم الخروب





الشكل 3-10: الامتداد العمراني في منطقة شحيم (المصدر: إريك فردي، 2006)



## RÉSUMÉS

محافظة جبل لبنان هي منطقة غابات ومدرجات زراعية تتشعب بسفوحها المرتفعة، وهي أيضًا منطقة مركزية في البلد ويقطنها اليوم نحو 2,5 نسمة مع اللاجئين، وتشهد هذه المنطقة توسعًا عمرانيًا متزايدًا. فعلاوة على كثافة العمران نشهد عمارة للمناطق الريفية، وتضخمًا في القرى وعلى طول الطرق وزحفًا عمريًا على المناطق الزراعية والطبيعية، مما يدل على تكامل وظيفي مع منطقة العاصمة.

# الخلافا ت حول الأملاك العامة البحرية

غالب فاعور، إريك فرداي et مجموعة الدكتافون

إن الأملاك العامة البحرية، التي يحددها من جهة اليابسة الحد الأقصى لوصول المياه في فترة المد تعود للدولة، وبالتالي فالاستثمار فيها غير ممكن إلا من خلال التصاريح ومقابل رسوم محددة، وهي رخص مؤقتة وغير مستقرة. ومن الناحية العملية، هناك قوانين ومراسيم عدة سمحت باستثمارها لأهدافٍ سياحية، وهو ما يمثل أكثر من 2,5 مليون مترًا مربعًا. وتشير دراسة ميدانية قامت بها وزارة النقل، المسؤولة عن إدارة الأملاك العامة البحرية مؤخرًا إلى أن انتهاكات هذه التشريعات تمثل مساحة تعادل تلك المسموح بها.

1

الشكل 3-11: نوع المخالفات المتعلقة بإشغال الأملاك العامة البحرية ومساحتها في العام 2014

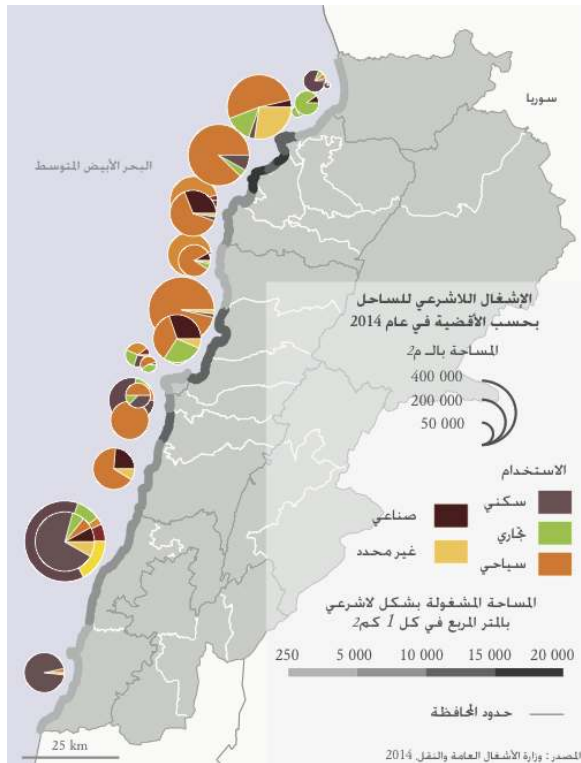
| نوع المخالفة   | بيروت | جبل لبنان | عكار | الشمال | الجنوب | لبنان   |
|----------------|-------|-----------|------|--------|--------|---------|
| الرقم استخدام  | 3     | 20        | 1    | 6      | 24     | 54      |
| بـم صناعي      | 1127  | 111289    | 80   | 79359  | 25712  | 217567  |
| الرقم استخدام  | 10    | 203       | 2    | 107    | 12     | 334     |
| بـم سياحي      | 13056 | 796576    | 845  | 619522 | 24828  | 1454827 |
| الرقم استخدام  | 8     | 23        | 2    | 8      | 33     | 74      |
| بـم تجاري      | 9137  | 71194     | 134  | 112740 | 21254  | 214459  |
| الرقم استخدام  | 8     | 115       | 21   | 98     | 237    | 479     |
| بـم سكني       | 469   | 30048     | 3316 | 44730  | 367916 | 446479  |
| الرقم غير محدد | 1     | 25        | 0    | 9      | 60     | 95      |
| بـم            | 180   | 36772     | 0    | 108460 | 29263  | 174675  |
| المجموع        | 30    | 386       | 26   | 228    | 366    | 1036    |
| بـم            | 23969 | 1045879   | 4375 | 964811 | 468973 | 2508007 |

المصدر : وزارة الأشغال العامة والنقل، 2014

يقع العدد الأكبر من الانتهاكات في جبل لبنان وبلية جنوب لبنان. ومع ذلك، فمن ناحية المساحة، فإن جبل لبنان وشماله هما اللذان تتركز فيهما المساحات غير القانونية الأكبر، والغالبية العظمى منها للاستعمال السياحي على شكل «شاليهات» وشواطئ سباحة بسواتر رملية جعلت الاستعمال مقيّدًا وحصرًا مما زاد من الفصل بين الرواد وعزز المضاربات العقارية. وفي الجنوب، نجد أن المساحات غير القانونية تستعمل أساسًا للأغراض الصناعية وهو ما يفسر هذه التجاوزات غير القانونية. وهناك مشاريع عدة لقوانين تهدف لإضفاء الصفة القانونية على هذه المخالفات مقابل دفع الضرائب والغرامات لمصلحة الدولة. وقد نوقشت هذه القوانين ولكن لم يتم التوصل لأية نتيجة لأنها اصطدمت بالمصالح القوية للعديد من السياسيين المتورطين بشكل مباشر.

2

الشكل 3-12: الاحتلال غير المشروع للسواحل في العام 2014 بحسب الأقضية.



إن حالة بيروت هي واحدة من أكثر الحالات شهرة، على الرغم من أن المساحات المعنية تبدو محدودة. ففي الواقع، شاطئ العاصمة مصطنع إلى حد كبير، ولا سيما أنه مملوك أكثر فأكثر من المؤسسات الخاصة أو يُستغل للاستعمالات الخاصة.

3



## RÉSUMÉS

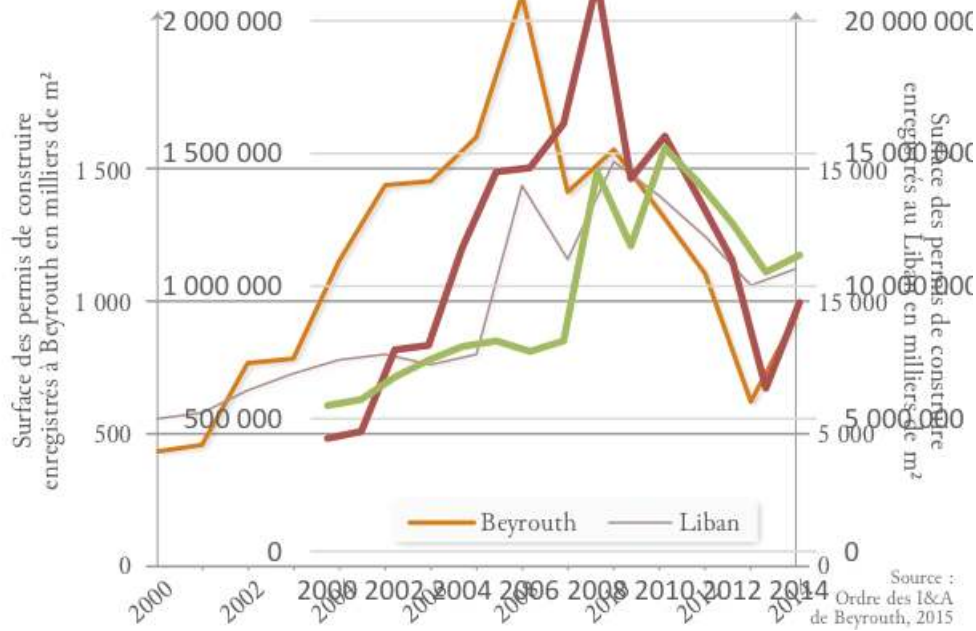
يتركز العمران في المنطقة الساحلية وخصوصًا على خط الشاطئ. فالأماك العامة البحرية مُستثمرة بشكل مكثف، وبشكل غير قانوني في كثير من الأحيان أو متعارض مع المبادئ العامة التي تحكمها على الأقل. هذا الإشغال معروف بشكل دقيق وموثق من المصالح الحكومية، حتى لو كان يتمتع في الواقع بشيء من التسامح والتسهيلات في بعض الأحيان. هذا الموقف هو حاليًا عرضة أكثر فأكثر للاحتجاجات وبهاجمه ناشطو المجتمع المدني الذين يحتجون على احتكار الأملاك العامة، وعلى التدهور البيئي وتداعياته على المضاربات المالية التي توجه.

# الدينامية العقارية لبيروت: الأبراج والبرجزة

فيكان أشكاريان et كريستين مجاهد

بعد فترة قصيرة من الركود بين عامي 1998 و2000، انطلقت سوق الإسكان من جديد حتى العام 2008، وهو عام الذروة الذي سجل في بيروت. وعلى الرغم من ركود عامي 2005 و2006، بعد اغتيال الحريري وحرب العام 2006، لم تتوقف الاستثمارات في العقارات حتى الآن. وبحافظ المناخ الاقتصادي الملائم على مستوى الطلب: الحصانة في القطاع المصرفي، المدعوم باستمرار من قبل مصرف لبنان، ولكن أيضًا الطرف السياسي المستقر والواعد بعد اتفاق الدوحة في العام 2008، بالإضافة إلى الطلب المستمر لزبائن في الخارج (وهم في كثير من الأحيان من المغتربين اللبنانيين أو المواطنين من دول الخليج)، الأمر الذي يترجم بارتفاع كبير في الأسعار. وهكذا، فبين عامي 2007 و2008، ازدادت أسعار الأراضي والشقق على التوالي ضمن نطاق 15-25%، و15-35%. وبعد العام 2008، دخلت السوق حاليًا من الإشباع، أسفرت عن انهيار في مجمل المساحات المسجلة للمناطق. وازدادت حدة هذا الركود مع اندلاع الأزمة في سوريا في العام 2011، حيث عرفت المساحات المسجلة انخفاصًا مستمرًا حتى العام 2014. ومع ذلك، على الرغم من الركود في سوق العقارات، فالأسعار لا تزال تقاوم. وفي العام 2013، كان لبنان يحتل المرتبة الثالثة في دول الشرق الأوسط في سعر المتر المربع، بعد إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. في حين بلغ متوسط السعر في بيروت 2000 دولار في العام 2008، ثم وصل إلى 4300 دولار في العام 2014. أما وسط المدينة والواجهة البحرية فهما يشكلان استثناءً في السوق، فالأسعار لا تهبط دون 7000 دولار/م<sup>2</sup>.

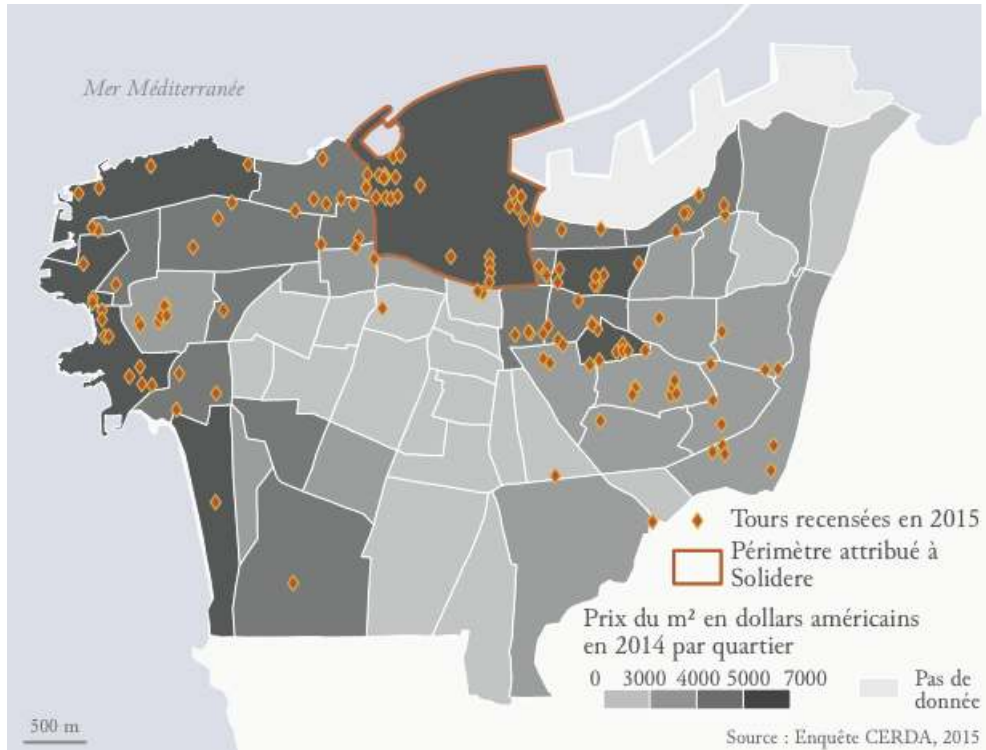
الشكل 3-13: مساحات تراخيص البناء المسجلة (2000-2014)



تؤدي الدينامية العقارية إلى تغيرات في النسيج العمراني لبيروت. وهكذا، فقد تراكمت التحولات المادية للبيئة المبنية في بيروت (هدم البيوت القديمة، بناء الأبراج، وتحول منظر المدينة) مع تحولات اجتماعية (تجديد السكان، اكتشاف أنشطة اقتصادية جديدة، وما إلى ذلك). هذه الظاهرة، التي انطلقت كبرجزة، تتضح من خلال مثالين: مار مخايل (برجزة محور تجاري) وفرن الحايك (برجزة سكنية).

2

الشكل 3-14: بناء الأبراج وأسعار الأراضي في بيروت في العام 2014





## تحت المجهر...



إن جاذبية المنطقة آخذة بالتزايد، مما يعكس ارتفاع أسعار الأرض المتر المربع في العام 2007 بحدود 1000-1200 دولارًا، فقد وصل 2500 و2700 دولارًا، وبين 2900 و3000 دولارًا في العام 2010 وفي العام 2011 على المحور الرئيسي، وأدى هذا تلقائيًا إلى زيادة في أن الذي أثار استياء قسم من السكان الأصليين ورحيلهم.

مار مخايل هو حي الأنشطة المختلطة في الضاحية الشرقية لبيروت. فمنذ العام 2008، تطورت فيه أنشطة جديدة ذات خصائص ثقافية وترفيهية، وكذلك مشاريع البناء. إنه "حي سحري" في حالة تغير مستمر. إذ تحول مار مخايل من حي شعبي مهملي في الماضي إلى حي بوبو، وأطلقت عليه تسمية "ماريه بيروت" أو "سوهو الجديد" على حساب الإطار العمراني التقليدي.

---

## RÉSUMÉS

اتخذ الاقتصاد اللبناني الطابع الربيعي منذ الخروج من الحرب، مستندًا في ذلك إلى حمى الاستهلاك، والمساعدات الخارجية وتدفق رأس المال. وبما أن السياسة الاقتصادية في البلاد كانت تركز على إعادة الإعمار والاستقرار الاقتصادي الكلي، فإن رؤوس الأموال قد استثمرت في الودائع المصرفية القصيرة الأجل وأسواق العقارات والمباني، مما أدى إلى زيادة الاستهلاك وساهم في الارتفاع السريع لأسعار الأراضي.



---

# الجزء الرابع - القضايا البيئية الرئيسة

---

## مقدمة للجزء الرابع

---

الشكل 4-1: انزلاق أرضي وسقوط الحجارة على مقربة من مبانٍ في كفرنبخ في جبل لبنان (المصدر: شادي عبد الله، كانون الأول 2015)



شهد لبنان تغيرات مناخية مهمة ومتناقضة في آنٍ معًا. فقد سُجِّلَت زيادة في متوسط درجات الحرارة على الصعيد الوطني أو بشكل جلي في بعض المناطق العمرانية كمدينة بيروت. يبدو أن كمية الأمطار لم تنخفض ولكن عدد فترات الأمطار الغزيرة قد تضاعف. وتساهم هذه الظواهر في زيادة مخاطر موجودة في البلاد أصلاً، وقد عززتها في السنوات الأخيرة حركة العمران غير المراقبة، ومن بينها: حرائق الغابات والانهيارات الأرضية والفيضانات. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أيضًا الخطر المتمثل بالنشاط الزلزالي في البلاد، بما فيها العاصمة. ولقد دُرست هذه الاتجاهات بشكل أكثر تعمقًا في السنوات الأخيرة، وخصوصًا من قبل المجلس الوطني للبحوث العلمية. حيث أطلق برامج لفهم أفضل ولوضع الآليات المناسبة للوقاية ولكيفية التعامل معها. وهي لا تزال قيد التطوير، ولكن مع ذلك يبدو أنها لا تهم حتى الآن الجهات الفاعلة المحلية إلا جزئيًا ولا تملك الموارد المالية الكافية، في حين أن معظم النصوص التنظيمية والتشريعية، التي أعدت بخصوص هذه القضايا، لم يتم اعتمادها رسميًا أو لم توضع قيد التطبيق.

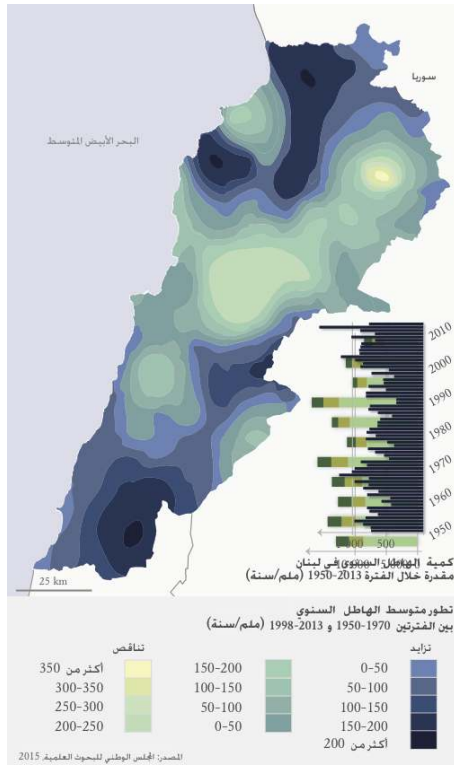
# تغير المناخ: اتجاهات صعبة التحديد

أمين شعبان et كلير جيليت

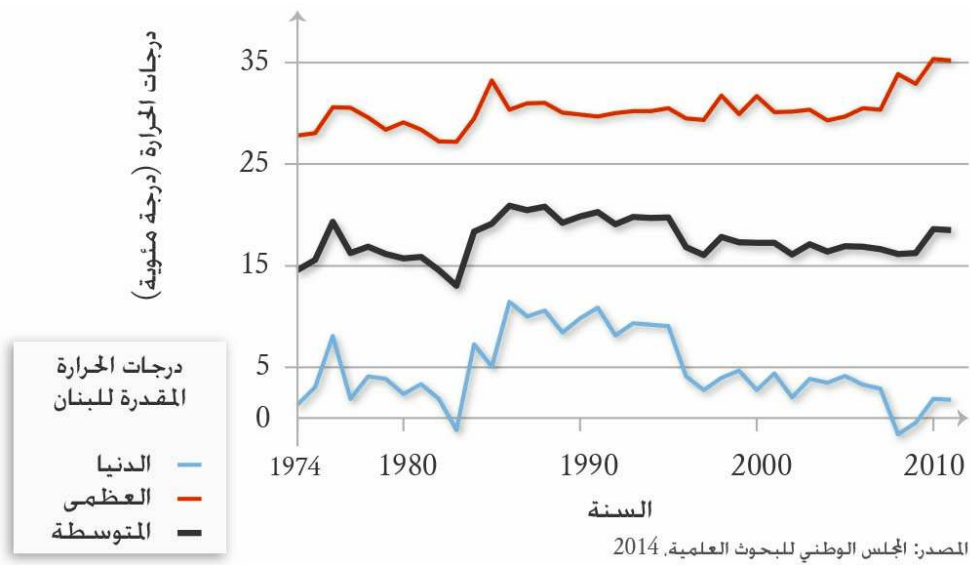
## تغيرات مناخية متناقضة في أرجاء لبنان كافة

لم تتغير كمية الأمطار المتساقطة على كامل الأراضي اللبنانية بشكل معتبر منذ 50 عامًا. فقد تراجعت بشكل حاد في مناطق هي بالأساس جزء من الأراضي الأكثر جفافاً خصوصاً في منطقة البقاع الشمالي، في حين أنها ازدادت شمال وجنوب شرق البلاد. إن التطور الرئيس الملحوظ على الصعيد الوطني هو تضاعف عدد فترات الأمطار الغزيرة. بالإضافة إلى تغير واضح في درجة الحرارة: فقد زاد متوسط درجة الحرارة عن قبل درجتين مئويتين خلال 30 عامًا والزيادة في متوسط الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى لدرجات الحرارة عامل يساهم في عملية التصحر، ولكن التأثيرات الناتجة عن ذلك لا تزال بحاجة الى توضيح.

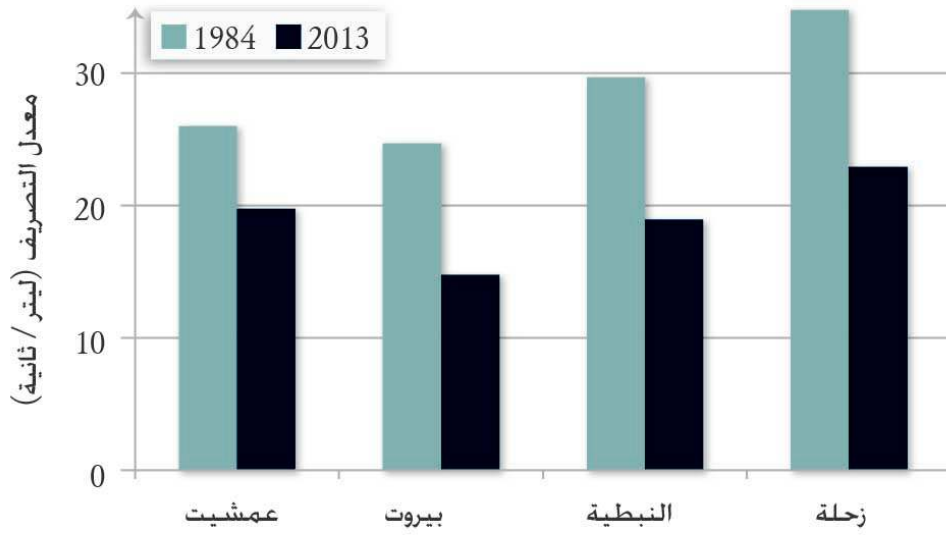
الشكل 2-4: الهاطل المطري في لبنان بين 1950 و2013



الشكل 3-4: درجات الحرارة في لبنان بين 1974 و2011



الشكل 4-4: غزارة بعض الآبار في لبنان في عامي 1984 و2013



المصدر: شعبان، 2014

وتساهم هذه الزيادة في درجات الحرارة في تسريع ذوبان الثلوج، ولكن القياسات التي سجلت في العقود الأخيرة لا تسمح بمعرفة إن كان متوسط المساحة التي تغطيها الثلوج في كل عام قد تغير بشكل ملحوظ. وقد أدت هذه التطورات، جنباً إلى جنب مع سوء إدارة الموارد المائية، إلى نقص في تغذية المياه الجوفية وانخفاض حاد في غزارة الآبار والأنهار: فقد انخفض متوسط الغزارة السنوية لنهر الليطاني من 275 إلى 125 مليون م<sup>3</sup> بين عامي 1965 و2011.

2

## تعزز الجزر الحرارية العمرانية؟

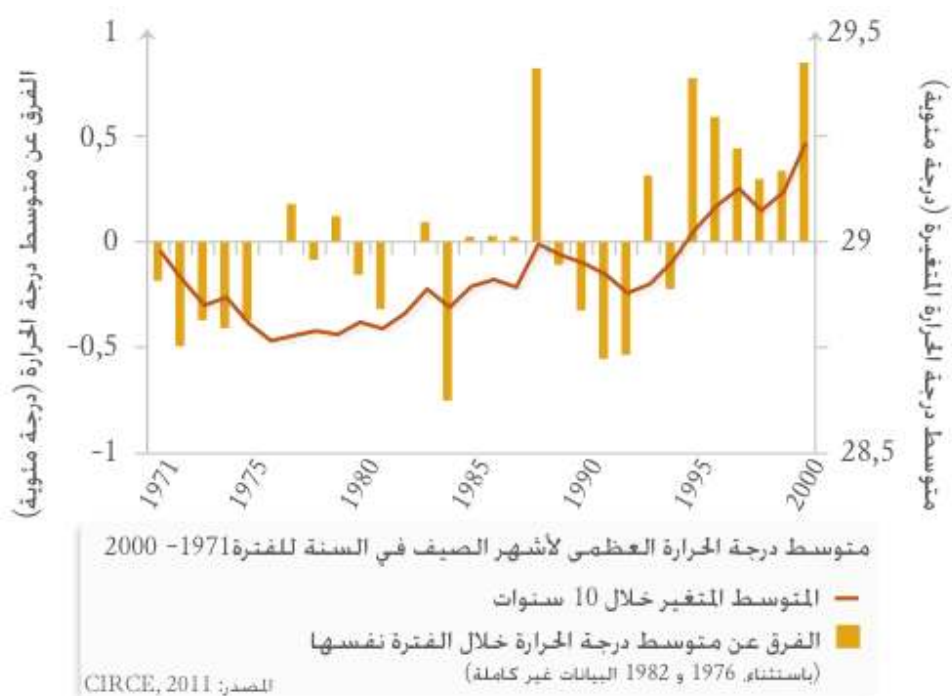
ارتفاع درجات الحرارة في بيروت من أبرز التطورات المناخية في لبنان. فقد ارتفع متوسط درجة الحرارة بمقدار 4 درجات مئوية منذ العام 1964. ويقدر برنامج CIRCE أن القياسات التي أخذت في مطار بيروت تبين ارتفاعاً يبلغ 0,1 درجة مئوية في درجات الحرارة القصوى في كل عقد ويومين في العقد الواحد من عدد الأيام الحارة الملحوظة في الصيف. هذه الاتجاهات لها تأثير كبير على البيئة العمرانية وسكانها، خصوصاً في مستويات التلوث وفي مجال الصحة العامة، فهي تزيد من الاعتماد على التكييف، وبالتالي استهلاك أكبر في الطاقة وانبعثت الغازات خصوصاً من محطات توليد الكهرباء.

3

وترتبط هذه التغيرات كما يبدو بتأثير الجزر الحرارية العمرانية. فالمناطق العمرانية تملك الأسطح الداكنة اللون أكثر من غير العمرانية، وهذه الأسطح تعكس كمية أقل من أشعة الشمس، وبالتالي تمتص جزءاً أكبر من الإشعاع الشمسي، مما يزيد من درجة حرارة المناطق المعنية. أما المناطق الخضراء، القليلة جداً في العاصمة، فهي على العكس تساهم في الحفاظ على درجات حرارة أقل ارتفاعاً، لا سيما بسبب آليات التبخر. ولا تزال العلاقة بين هذه التغيرات والاتجاهات المناخية الملحوظة على مستوى أصغر بحاجة إلى دراسة، غير أن الزيادة في متوسط درجات الحرارة تساعد على تعزيز هذه الظاهرة. ويبدو هذا ملحوظاً في بيروت بشكل خاص: فدرجة الحرارة في طرابلس لم ترتفع أكثر من درجتين مئويتين خلال الفترة الممتدة بين 1964 و2004. إن تضاعف المباني وتركيزها في القطب العمراني الأول في البلاد في ظل غياب التشريعات أو التنظيم الوظيفي الذي يؤطرها، يساهم بلا شك في شرح ما سبق.

4

الشكل 5-4: درجات الحرارة في مطار بيروت خلال الفترة الممتدة من العام 1971 إلى العام 2000



## RÉSUMÉS

إن غياب قياسات الأرصاد الجوية يجعل من الصعب جدًا دراسة تطور المناخ الذي يشهده لبنان على المدى المتوسط والطويل. وكانت القياسات التي يعود تاريخها إلى ما قبل العام 1950 قليلة جدًا، كما توقفت العديد من المحطات عن العمل أو تضررت خلال الحرب الأهلية. إن تأثير تغير المناخ الذي فرض نفسه كقضية بيئية رئيسة في العالم هو بالتالي صعب التحديد. ومع ذلك، فإن المعطيات الموجودة تسمح بملاحظة العديد من التغيرات المناخية، التي لا شك أن جزءًا منها يتعلق بالتطورات الإقليمية والعالمية.

# المخاطر (1): حرائق الغابات والانهيارات الأرضية والأنشطة البشرية

شادي عبد الله

## من حرائق الغابات إلى الحرائق في الضواحي العمرانية؟

تعرضت 35% من مساحة الغابات إلى أضرار ملحوظة في الفترة الممتدة بين 1960 و2010. وإن كان اجتثاث الأشجار قد لعب دورًا رئيسيًا في هذه التطورات، فقد ساهمت حرائق الغابات في ذلك أيضًا، الأمر الذي لفت انتباه المؤسسات العامة، بما في ذلك المجلس الوطني للبحوث العلمية فأطلق العديد من الدراسات حولها. إن المعطيات الوحيدة المتاحة لهذه الأحداث وعلى مدى فترة طويلة هي عدد المهمات التي تمت لكل مركز من مراكز الدفاع المدني، مع معلومات عن طبيعة المناطق المتضررة، وبعض المحاولات لرسم الخرائط للمناطق المحترقة المرتكزة على صور الأقمار الصناعية. ولذلك فمن غير الممكن تحديد مكان هذه الحرائق بشكل دقيق على مر الزمن ولكن يمكن إبداء بعض الملاحظات.

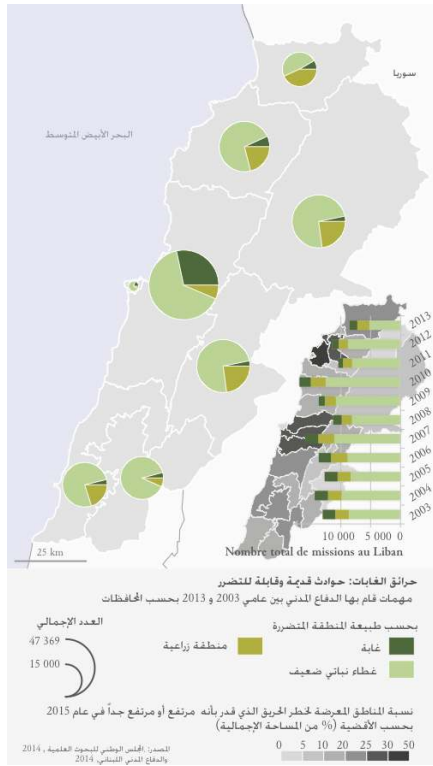
1

سُجلت سنويًا ما بين 8000 و16000 عملية تدخل لمراكز للدفاع المدني في ما يخص حرائق الغطاء النباتي. وفقًا لتقديرات المجلس الوطني للبحوث العلمية، فقد احترق وسطيًا 1200 هكتار، أي ما يعادل 0,1% من الأراضي اللبنانية. وتبين أن مناطق الغطاء النباتي المنخفضة هي الأكثر تضررًا. وفي جبل لبنان، وهو من أهم المناطق المشجرة في البلاد، تتعرض الغابات للحرائق في كثير من الأحيان. وفي المناطق الجنوبية والشرقية والشمالية من البلاد، وخصوصًا في عكار، يلاحظ تزايد حالات تدخل الدفاع المدني في المناطق الزراعية. وهناك عوامل عدة تفسر تكرار هذه الحرائق، أبرزها الرعي الجائر واستثمار الخشب والزحف العمراني على المناطق الريفية وانحسار المساحات الزراعية لمصلحة الأراضي البور المعشوشبة، ويشهد هذا كله على أهمية الدور الذي تلعبه الأنشطة البشرية في نمو هذه الظواهر. وتكشف خرائط مناطق الخطر التي وضعها المجلس الوطني للبحوث العلمية في العام 2015، والمعرضة هنا بحسب الأقضية، أن المناطق الأكثر تضررًا هي تلك الواقعة على أطراف المدينتين الرئيسيتين بيروت وطرابلس. وقد دفع هذا بالباحثين إلى التحذير من خطر جديد: وقوع حرائق في مناطق التوسع العمراني.

2



الشكل 4-6: آثار ومخاطر حدوث حرائق الغابات



## الحركات الأرضية

لا تتوفر أية خريطة للحركات الأرضية في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، وقد أظهرت العديد من الدراسات أهمية هذه الظواهر وتنوعها. وتم إحصاء أكثر من 3500 انزلاق للتربة و6000 انهيار للصخور، كما تم إحصاء الحجارة والأنقاض. وتؤدي هذه الحركات إلى خسائر مالية تتراوح وسطياً بين 10 و15 مليون دولار سنوياً. كما أنها قد تكون في بعض الأحيان مدمرة جداً: ففي آذار من العام 1992، أدى انزلاق للتربة في قرية حزرنا البقاعية قرب مدينة زحلة إلى تدمير العديد من المنازل والتسبب في وفاة 20 شخصاً. ويدل مثال منطقة فاطر في جبل لبنان على أن هذه المخاطر قد تتراكم في بعض الأماكن، بما في ذلك المناطق القريبة من المساكن والمباني المختلفة.

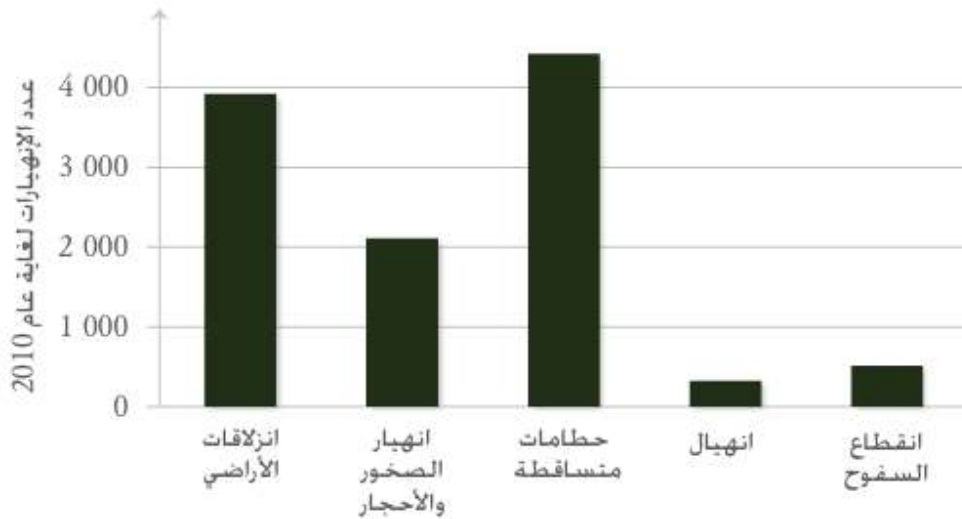
الشكل 4-7: الانهيارات الأرضية في فائر، جبل لبنان (المصدر: ش. عبد الله، 2013)



وتساهم عوامل مختلفة في وقوعها وتكرارها. وقد تكون أحياناً أحداثاً استثنائية، على غرار الانهيارات أو الزلازل كذاك الذي وقع في العام 1956. كما أنها يمكن أن تكون مرتبطة بسلسلة من الأمطار الغزيرة التي يتزايد عددها، أو بالأنشطة البشرية. فبناء الطرق أو المباني وتزايد المقالع وأنظمة الري كلها تغيّر نظام جريان المياه، وهي كلها عناصر مساعدة لا تلقى في الوقت الحاضر أي جهد للتنظيم الذي يأخذ في الاعتبار مشكلة الحركات الأرضية.

4

الشكل 4-8: الحركات الأرضية التي لوحظت في لبنان في العام 2010



المصدر: المجلس الوطني للبحوث العلمية، 2010

---

## RÉSUMÉS

حظيت أنماط عديدة من المخاطر باهتمام متزايد في لبنان خصوصًا لأن عددها ومداها يمكن أن يتضاعفا بسبب التغيرات المناخية القائمة. وتساهم فترات الأمطار الغزيرة، وعددها يرتفع أكثر فأكثر، في زيادة عدد الفيضانات والانسيابات الأرضية وحجمها التي تؤثر أصلاً بلبنان، في حين أن ارتفاع درجات الحرارة وزيادة عدد فترات الجفاف يؤدي لاشتعال الحرائق في الغابات.

## المخاطر (2): الفيضانات والأنشطة البشرية

شادي عبد الله

### ظاهرة تتكرر أكثر فأكثر؟

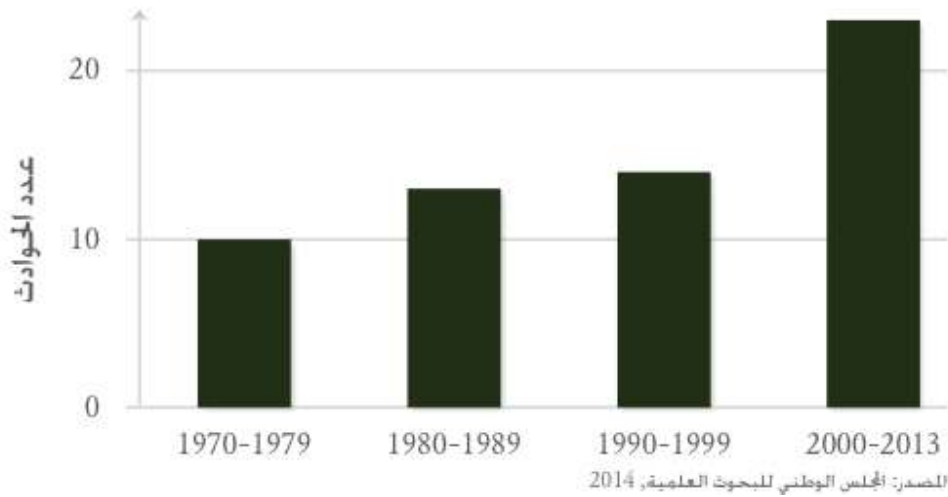
لا يوجد مسح منهجي لفترات الفيضانات في لبنان، مما يجعل دراسة آثارها في غاية الصعوبة. وكانت الصحف قد نشرت إحصاءات للأحداث جمعها فريق من المجلس الوطني للبحوث العلمية. يجب التعامل بحذر مع هذه الأرقام التي تكشف بلا شك الاهتمام المتزايد لوسائل الإعلام وللرأي العام بهذه المسألة. ومع ذلك، نلاحظ زيادة واضحة في عدد الفترات التي يبلغ مجموعها 23 فترة منذ العام 2000. وثمة عوامل عدة يمكن أن تفسر هذا الاتجاه منها زيادة عدد مرات الأمطار الغزيرة في العقود الأخيرة، والتي يتعلق جزء منها على الأقل بالتغيرات المناخية على نطاق صغير، مما يساهم حتمًا في مضاعفة عدد الفيضانات. ومع ذلك، فالعوامل البشرية هي التي تبدو الأكثر حسماً في هذا الشأن.

1

لقد استمر توسع المناطق المبنية والعمرانية دون أن يؤسس أي جهاز للتنظيم ملزم بشكل فعلي: فبناء الطرق والجسور على مجاري الأنهار، والمباني المتاخمة لها، ووضع المواد الصخرية والنفايات قرب مجراها يضاعف من هشاشة هذه المناطق.

2

الشكل 4-9: مسلسل الفيضانات المذكورة في الصحافة في لبنان

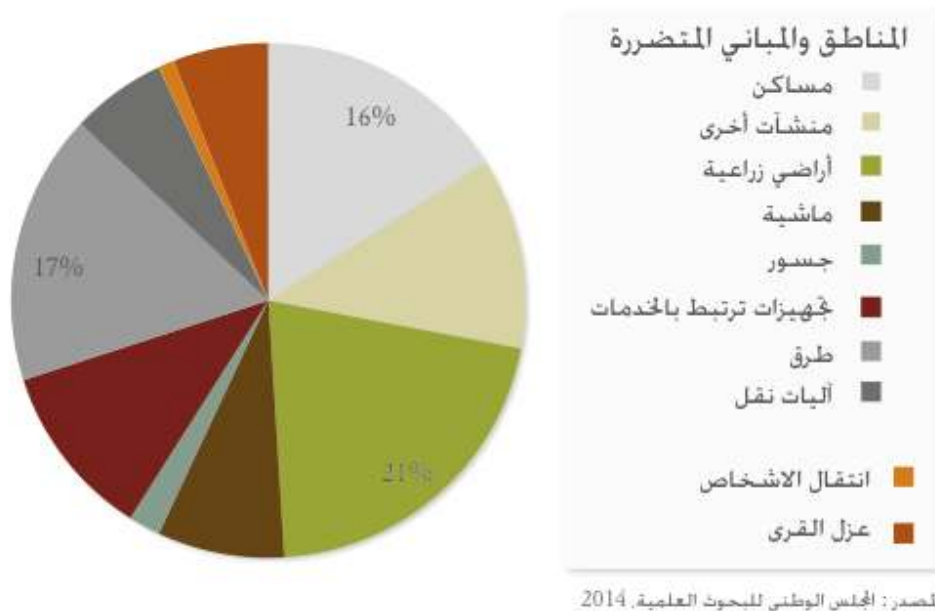


## تأثيرات كبيرة على الأراضي الزراعية والبنية التحتية

يرتبط ما يقارب ثلثي الأضرار المُبلغ عنها بالأنشطة الزراعية وبالبنى التحتية، وخصوصًا الطرق. إذ فقدت المحاصيل كلها في فيضانات عنيفة عدة، في عكار والبقاع في العام 2003، وأصبحت الطرق غير سالكة، مما أدى على سبيل المثال إلى إغلاق المدارس لمدة ثلاثة أيام في كانون الثاني من العام 2013. وبلغ عدد الوفيات 41 فردًا منذ العام 1975، ويبدو أن لهذه الأحداث ضحايا بين السكان أيضًا، على الرغم من أن هذا الرقم يظل منخفضًا بالمقارنة مع ما يمكن وقوعه في مكان آخر. ومن جهة أخرى، تصاب المساكن بأكثر من 15% من الأضرار. فعواقب هذه الفيضانات كبيرة لدرجة أن الحكومة اللبنانية لم تكن قادرة على توزيع تعويضات كافية، على الرغم من أنها تصيب أحيانًا السكان ذوي الدخل المنخفض، كما هي الحال في عكار.

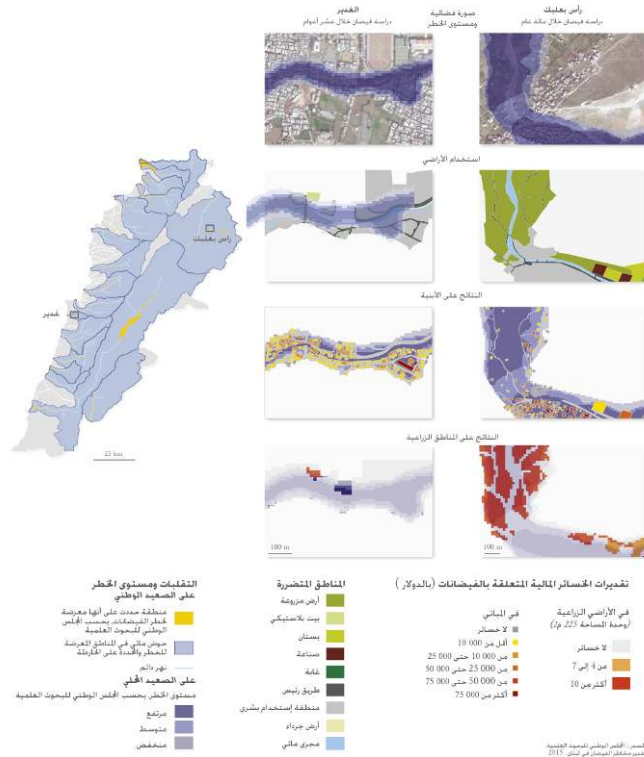
3

الشكل 4-10: الأضرار والضحايا في لبنان بحسب الصحافة



ودفعت هذه العوامل المجلس الوطني للبحوث العلمية إلى وضع مشروع لتقييم مخاطر الفيضانات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم وضع خرائط لمناطق الأحواض المائية للأنهار المعرضة لخطر الفيضانات كافة، لا سيما الواسعة منها في البقاع وعكار، وتناولت الخرائط التفصيلية ثلاثة مواضع: استخدامات الأراضي، والأضرار التي لحقت بالمساكن وتلك التي أصابت الأراضي الزراعية. وبالنسبة للفيضانات طوال فترة تعود لعشر سنوات والتي حدثت بين كانون الأول وشباط، تقدر الخسائر على جميع الأراضي اللبنانية بأكثر من ثلاثة ملايين دولار بالنسبة للأراضي الزراعية و60 مليون دولار بالنسبة للمباني. وتشمل الأضرار 748 كم من الطرق. وبالنسبة لفيضانات تعود الى فترة خمسين عامًا، يصل عدد المتضررين إلى 82000 نسمة. ويبين مثال نهري الغدير ورأس بعلبك بوضوح تطور المناطق العمرانية ووجود الأراضي الزراعية والمرافق الصناعية في قلب مناطق الفيضانات.

4



الشكل 4-11: آثار الفيضانات في المناطق العمرانية والزراعية في لبنان

## RÉSUMÉS

الفيضانات شائعة في لبنان خلال موسم الأمطار، وتهطل عادةً بين كانون الأول وآذار بعد فترة عواصف قوية بشكل خاص أو بعد ذوبان الثلوج المبكر. فتخرج الأنهار عندئذ من مجاريها مما يسبب أضرارًا واسعة النطاق تقدر بنحو 15 مليون دولار سنويًا. هذه الأحداث تُدرس حاليًا على نحو متزايد ويبدو أنها مرتبطة قبل أي شيء بالعوامل البشرية، خصوصًا التوسع العمراني غير المنضبط.

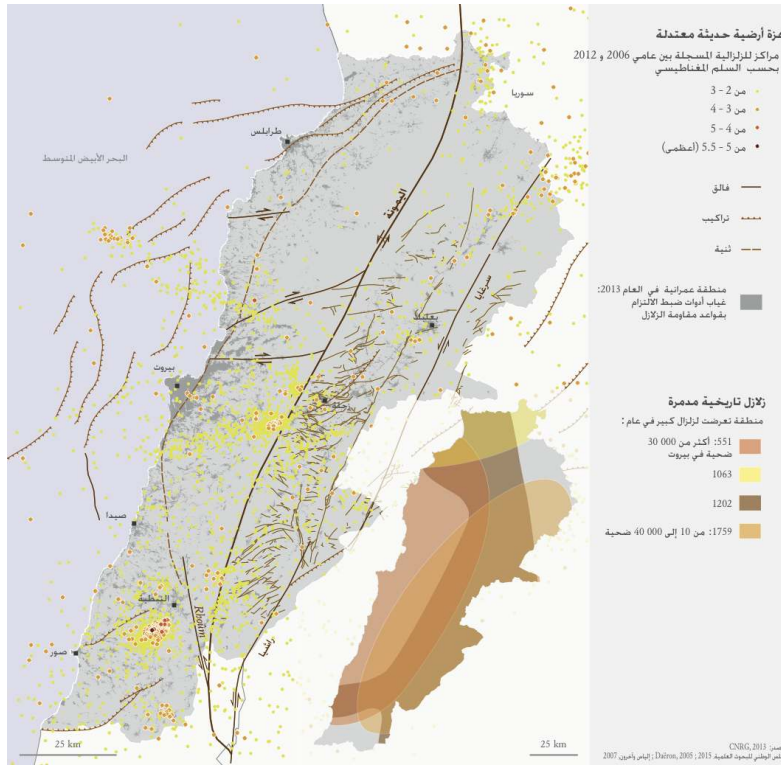
# بلد مهدد بالزلازل

الفريق البحثي ليبريس

## فوالق كبيرة وزلزالية معتدلة، ولكن مع زلازل تاريخية مدمرة

يعبر فالق البحر الميت الممتد من خليج العقبة إلى تركيا بطول 1200 كم الأراضي اللبنانية. وفي لبنان، ينقسم هذا الفالق إلى ثلاثة فروع رئيسة سبق وسببت في الماضي الكثير من الزلازل المدمرة التي تزيد شدتها عن 7 درجات على مقياس ريختر. على سبيل المثال الزلزال والتسونامي في العام 551 عند سفوح جبل لبنان (في البحر)، والزلزال على فالق اليمونة العام 1202. وتؤكد المعلومات التي قدّمها خبراء المغاور لمغارتي جعيتا وكنعان إلى الشمال من بيروت أن الزلازل القوية مع تسارع أقصى بدرجة 0,2 إلى 0,6 g (تسارع الثقالة) يمكن أن تضرب في المنطقة. وعلى الرغم من أن نسبة التعرض للزلازل المسجلة في السنوات الأخيرة كانت معتدلة، تظهر دراسة أثار الزلازل القديمة (paléosismiques) أن فوالق اليمونة وسفوح جبل لبنان ناشطة بما فيه الكفاية لتتكسر من جديد.

الشكل 4-12: الزلزالية الحديثة والتاريخية في لبنان

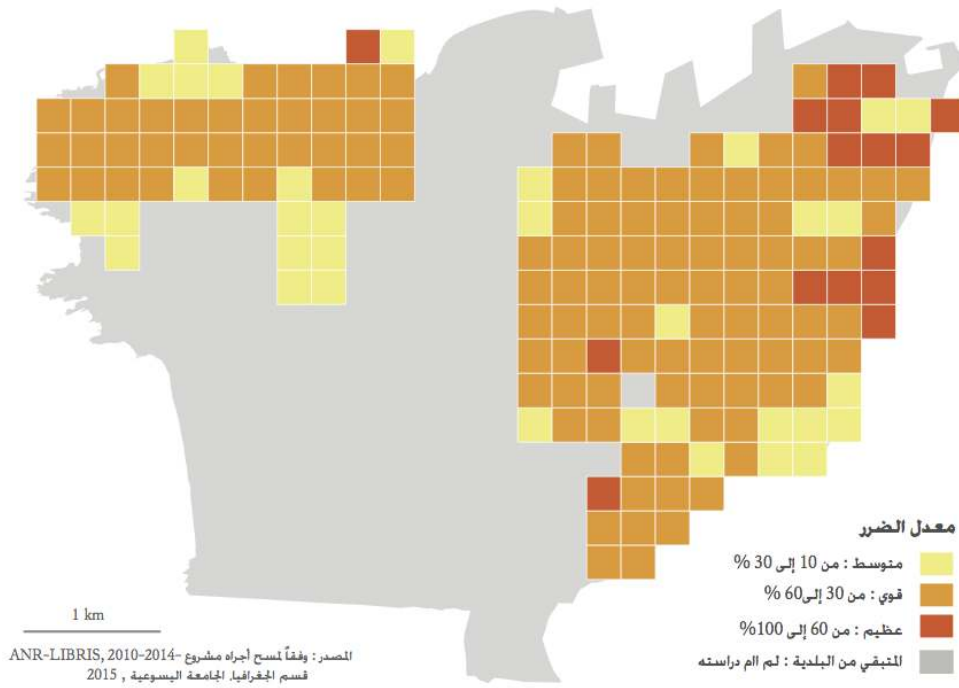


## تعرض مؤكد لخطر الزلازل

منذ العام 1990، تعزز سياسة إعادة إعمار بيروت اعتماد العمران العمودي. وخلال الفترة ما بين 2008-2012، إبان فورة البناء، منحت السلطات الإدارية رخص بناء تعادل مساحتها ما يقارب 80% من مساحة الأرض الإجمالية للمدينة. وقد بلغت بيروت اليوم التخمّة، وأصبحت تتكون من كومة متنافرة من المباني الشاهقة المبنية خلال فترات متفاوتة. ويزيد البناء على ركائز متينة والحمولة الزائدة من خزانات المياه على الأسطح وإضافات الطبقات في المباني القديمة، وأحياناً سوء نوعية التربة والبناء على المنحدرات غير المستقرة، من مخاطر حدوث الضرر في حالة الزلازل بشكل كبير. والمسح الذي شمل ما يقارب 8000 مبنى يوفر تقييماً أولياً للأضرار في حال وقوع زلزال افتراضي بقوة 0.25g، ويفترض أن يتضرر نصف المباني بشدة. وتشير المسوح الاجتماعية-الديموغرافية والاقتصادية والأشروبولوجية والنفسية إلى الهشاشة الكبيرة لدى البيروتيين في حال وقوع زلازل والحاجة الملحة إلى تنفيذ سياسات فاعلة للحماية والوقاية تتناسب مع الطرف اللبناني.



الشكل 4-13: معدل الضرر المقدر بطريقة فيما لتسارع زلزالي بقوة 0,25 g.



## RÉSUMÉS

يقع لبنان في نطاق النشاط الزلزالي الضعيف-المعتدل، وتنتشر فيه الكثير من الفوالق التي ولدت الزلازل التاريخية المدمرة. إن العمران المتنامي على طول الساحل، وخصوصًا في بيروت الكبرى حيث يعيش أكثر من 40% من سكان لبنان وحيث تتركز الكثير من الأنشطة الاقتصادية والسياسية والإدارية، والكل مرتبط بكود زلازل في طور التطبيق، يجعل من لبنان واحدًا من البلدان الأكثر عرضة لمخاطر الزلازل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

# نقص التجاوب المؤسساتي

شادي عبد الله، ستيفان كارتييه et كلير جيليت

## بروز إشكالية التغيرات المناخية

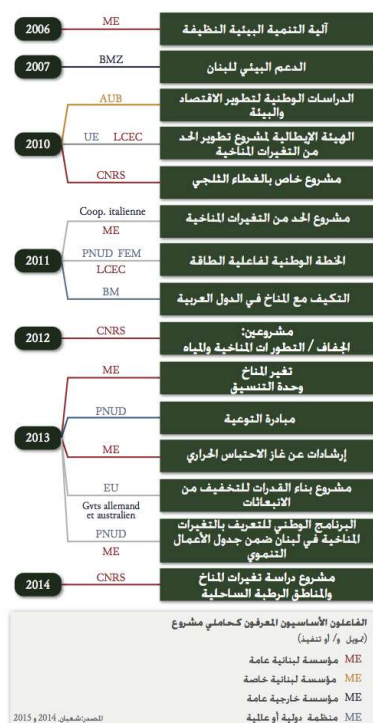
منذ أواخر العام 1990 ومطلع العام 2000، وبينما كان موضوع تغيّر المناخ يفرض نفسه في النقاش على الساحة الدولية، كانت الدراسات في لبنان تتنامى بشكل متزايد. تبنّت المؤسسات الرسمية اللبنانية معظم هذه المبادرات خصوصًا وزارة البيئة والمنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD). وقد أدرجت قضية تغير المناخ في البداية كإحدى الإشكاليات ضمن المشاريع ذات المواضيع العامة، وذلك قبل أن توضع من أجلها برامج محددة، لا سيما في ما يتعلق بأخذها في الحسبان في المؤسسات كافة. نشط إطلاق برنامج العمل على المستوى الوطني في العام 2013 لإدراج تغير المناخ في جدول أعمال التنمية في لبنان، ضمن هذا السياق. يستفيد هذا البرنامج، الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفذه وزارة البيئة، من ميزانية قدمتها الحكومة تبلغ 500 ألف دولار. ويهدف البرنامج إلى تعزيز وضع استراتيجيات للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والطلب من الجهات العامة والخاصة ضرورة اتباع تدابير معينة للحد من انبعاث غازات الدفيئة.

1

وعلى الرغم من الطموح الذي يحرك هذه المبادرات، لا يزال تنفيذها ينتظر تأسيس أنظمة المراقبة. وتبدو المجتمعات والجهات الفاعلة المحلية مستبعدة إلى حد كبير. ولا تزال جدوى هذه المشاريع بحاجة للتقدير. كما أن التطورات الملحوظة على المستوى المحلي، كدعم الجزر الحرارية الحضرية في بيروت، لا تندرج في المشاريع الهادفة إلى تنظيمها؛ فإثر دراسة نشرتها وزارة الطاقة والمياه في العام 2005 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إعداد مشروع قانون يحدد المعايير الحرارية للمباني ولكنه لا يزال ينتظر موافقة مجلس الوزراء.

2

الشكل 4-14: المشاريع الخاصة بموضوع تغير المناخ في لبنان

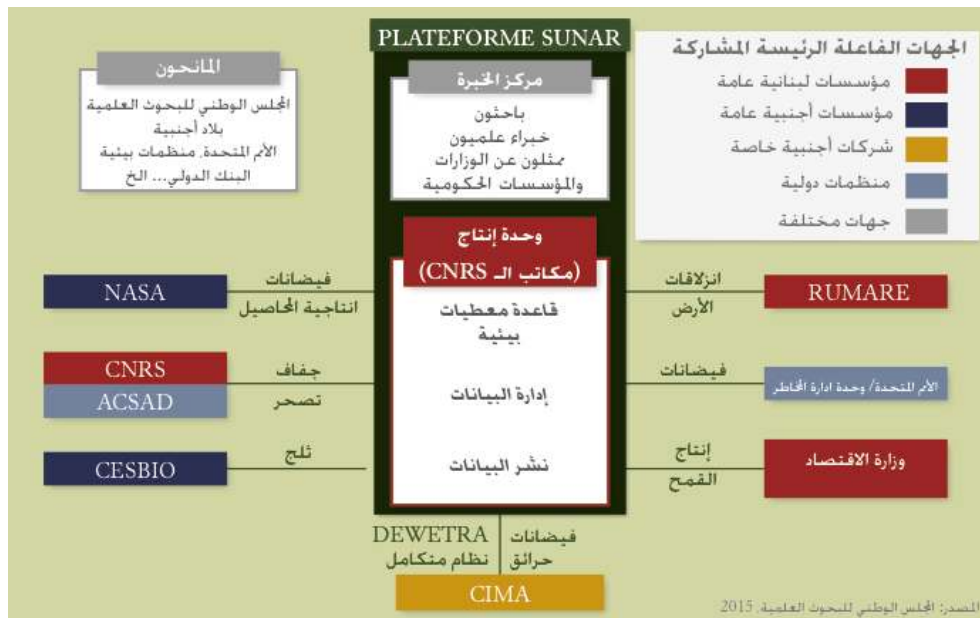


## المخاطر: تأسيس تدريجي لأنظمة متنوعة

على الرغم من الآثار المدمرة لبعض الظواهر مثل الانهيارات الأرضية والتي لوحظت على مدى عقود عدة ودرست على نحو متزايد، لا توجد أية خطة بعد للوقاية من المخاطر التي تحصل على المستوى المحلي وإدارتها. فمعظم المشاريع القائمة في المناطق المعنية ظلت عبارة عن تدخلات طفيفة في بعض المجالات المحددة، على سبيل المثال بناء السدود وجدران الدعم للحد من آثار الانهيارات الأرضية وسقوط الصخور.

ومنذ منتصف القرن الحالي، أطلقت العديد من المبادرات في هذا الميدان. وقد انضمت الدولة اللبنانية إلى «خطة عمل هيوغو للفترة 2005-2015: للدول والجماعات المرنة تجاه الكوارث»، المعتمدة في المؤتمر العالمي الخاص بالوقاية من الكوارث في كانون الثاني من العام 2005. مما دفع مكتب رئيس مجلس الوزراء للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإطلاق مشروع بعنوان «تعزيز المهارات في ميدان إدارة المخاطر والكوارث في لبنان». وقد تم إنشاء وحدة تخفيف وإدارة المخاطر في داخلها، وإعداد خطة للاستجابة الوطنية. وتم تشجيع المؤسسات الرسمية، لا سيما وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية، لإدراج مسألة المخاطر في أنشطتها. كما تم إنشاء منصة بدعم من المجلس الوطني للبحوث العلمية لتأمين تحليل أفضل للمخاطر. وتشارك مجموعة واسعة ومنوعة من الفاعلين في هذا المشروع لجمع الحد الأقصى من المعطيات، بما في ذلك الآنية منها، ولضمان التحليل، خصوصًا لتمكين السلطات الرسمية من اتخاذ الخطوات اللازمة للحد من المخاطر بشكل أفضل وكذلك لتحسين إدارة حالات الكوارث الطبيعية عند وقوعها. كان إعداد قواعد المعطيات وتعيين فرق العمل قد تقدّمًا بشكل ملحوظ في العام 2015. ومع ذلك، باستثناء هذه المشاريع وفي الوقت الراهن، لم يتم تخصيص أية ميزانية لإدارة المخاطر في المؤسسات العامة ولا تشارك الفعاليات المحلية إلا جزئيًا؛ لدى ثلاث محافظات فقط من أصل ثمانٍ خطط للحد من المخاطر.

الشكل 4-15: منصة سونار لتقييم المخاطر: فاعلون كثر.



## كود الزلازل في طور التطبيق

نمة عامل أساس وهو عدم وجود قوانين ملزمة تنظم طرق عمران المناطق حيث من المحتمل أن تحدث الأخطار الطبيعية أو غياب لتطبيق التعليمات الموجودة، كما بينها نموذج القواعد المضادة للزلازل. حتى لو تم وضع محاولة أولى لتنظيم تعليمات بناء مضادة للزلازل في العام 1997، إلا أنه لم يصدر مرسوم فيها إلا في العام 2005 والذي يفرض الحصول على رأي مهندس وتسارع الثقالة الزلزالي الأفقي للصخور بقيمة 0.2 g. وظل العديد من أحكام المرسوم 2005 عبارة عن توصيات فقط، بسبب الافتقار إلى الوضوح في ما يخص الرقابة الفنية. ويفرض المرسوم الصادر في العام 2012 تفتيشًا زلزاليًا للمباني الجديدة، لكنه يترك الوقت للتكيف مع قطاع البناء لغاية 2017-2018، قبل تطبيقه على أي بناء جديد. وبسبب غياب مرجعية وطنية، تعتمد السياسة العامة رسميًا المعايير الدولية المعترف بها (الأميركية والفرنسية) بشرط الرجوع إلى رمز واحد للبناء المضاد للزلازل. و«اللبننة» الوحيدة فقط هي أن المرسوم يضم تسارع ثقالة أفقي للصخور بقيمة 0.25 g، وهو أعلى من ذاك المعتمد في العام 2005 والذي لم يطبق يومًا.

5

## RÉSUMÉS

قليلة هي الاستراتيجيات الشاملة التي وضعتها السلطات العامة في ما يتعلق بالاستعداد والتكيف مع التغيرات المناخية أو لإدارة الكوارث الطبيعية. وإن كانت هذه الظواهر تدرس على نحو متزايد في لبنان، فإن التشريعات والكوادر لضمان تنفيذها لم تحدد أو تطبق أو تنفذ إلا جزئيًا.

---

## الجزء الخامس - أزمة الخدمات العامة

---

## مقدمة للجزء الخامس

---

الشكل ٧-١: محطة جديدة لمعالجة المياه قيد الإنشاء في التبتية. تعمل المحطة منذ العام 2013، ولكن بقدرة ضعيفة لأن شبكات الصرف الصحي لم تكتمل كلها بعد. وقد تم تمويلها بفرض فرنسي ويديرها فرع من شركة فيوليا للبيئة (المصدر: إريك فرداي، 2009)



تمر المرافق العامة، التي تديرها مبدئيًا الهيئات العامة الإقليمية أو الوطنية، أو تفوض إدارتها لشركات القطاع الخاص، بأزمة كبيرة في لبنان. فإمدادات المياه في هذا البلد الجبلي متوفرة نسبيًا لكنها غير ثابتة وغير كافية وغير موزعة بالتساوي. وعلى الرغم من وجود صراعات على الحدود، فالسبب هو أساسًا الإدارة السيئة على المستوى الوطني. ويسود السجال حول جدوى مشاريع السدود وتكلفتها. وتشكّل الطاقة، وخصوصًا الكهرباء، إشكالية أخرى. ويعزز الاستهلاك وعدد السيارات المتزايدة اللذان يسببان نسبة مرتفعة من التلوث في المدن الاعتماد على المحروقات النفطية، مما يفاقم زحمة السير الخانقة. وبطل إنتاج الكهرباء أقل بكثير من المطلوب فيسبب عجزًا يترافق مع توزيع هو أبعد ما يكون عن المساواة، مما استدعى اللجوء إلى استخدام طرق بديلة ومكلفة. والأزمة الكبيرة التي برزت في صيف العام 2015 المتمثلة في جمع النفايات المنزلية وطمرها، هي المثال الأبرز للعجز الفني لإدارة مركزية ومبهمه يتظاهر اللبنانيون ضدها ويعبرون عن رفضهم لها على الملأ.

# لبنان «قصر للمياه»؟

كريستيل أليس

## بلد غني نسبيًا بالمياه على مستوى المنطقة

مع متوسط تساقط أمطار بحدود 855 مم/سنة، يتمتع لبنان نسبيًا بموارد مائية جيدة على مستوى المنطقة، مما منحه سمعته كقصر للمياه. ومناخه «المتوسطي المعتدل» المتميز بكثافة الأمطار من تشرين الثاني إلى نيسان وبصيف حار في وجه خاص، قد ولد 40 نهرًا رئيسيًا منها 17 دائم الجريان. تنقسم هذه الأنهار إلى مجموعتين كبيرتين. فمن جهة، تمثل ثلاثة من الأحواض المائية لوحدها ما يقارب 44% من مساحة البلاد: الليطاني (2140 كم<sup>2</sup>) والعاصي (1720 كم<sup>2</sup>) والحاصباني (680 كم<sup>2</sup>). ومن جهة أخرى، لدى لبنان العديد من الأنهار الساحلية التي تنبع من جبل لبنان وتصب في البحر الأبيض المتوسط.

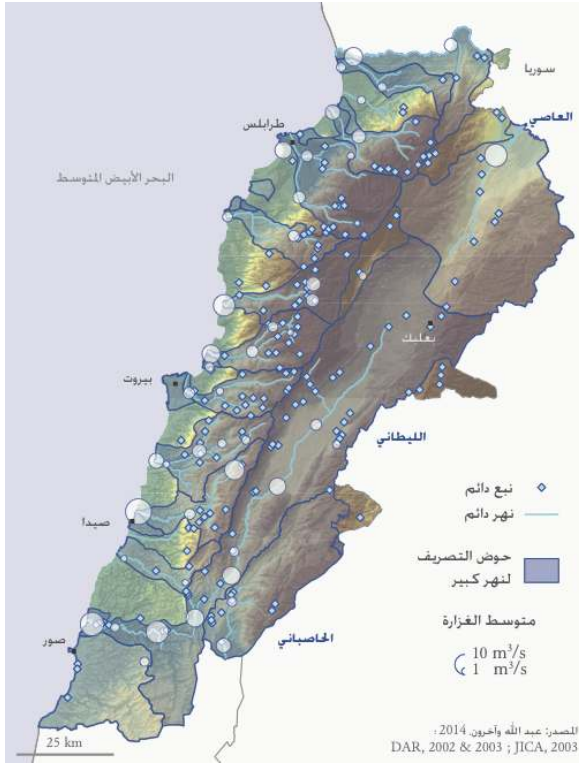
1

تمثل المياه الجوفية نحو 18% من موارد البلاد وتضمن استدامة العديد من الأنهار التي تغذيها الينابيع الكارستية المنتشرة في المنطقة. وتتأثر الأنهار والينابيع كثيرًا بالتباين السنوي لهطول الأمطار: 75% من مجموع غزارة الأنهار تقع بين كانون الثاني وأيار، و16% بين شهري حزيران وتموز و9% بين آب وتشرين الأول. أما بالنسبة للينابيع، فلا توفر خلال فصل الصيف سوى 17% من صبيبها السنوي.

2



الشكل 5-2: توزيع الموارد المائية في لبنان



من الضروري التعامل بحذر مع مجموعة المعطيات الهيدرولوجية. فشبكات محطات القياس لم تُعدّ تأهيلها إلا جزئياً بعد الحرب الأهلية وعدد الموظفين غير كاف لضمان الرصد الفعال والمستمر. وغالباً ما يستند تقدير الموارد إلى سلسلة من القياسات التي يعود تاريخها إلى الفترة 1960-1970 والتي يمكن أن تتنوع كثيراً بحسب الذين قاموا بها. ولقد اخترنا بشكل عام اعتماد المعطيات المقدمة من وزارة الطاقة والمياه.

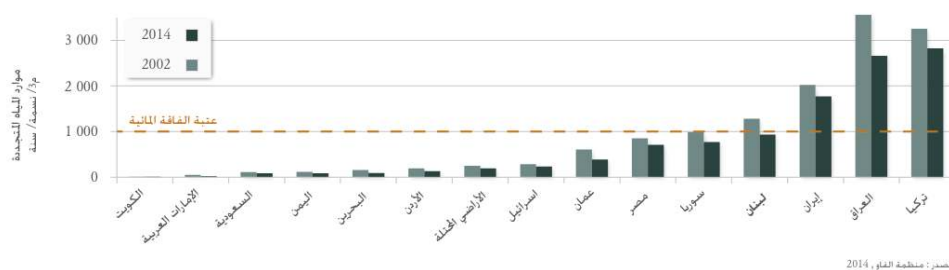
## خطر نقص المياه

لا تخفي الوفرة النسبية لهطول الأمطار الوضع الصعب حالياً. فمعدل كمية المياه العذبة المتوفرة للفرد لا يزال يضع لبنان في صف الدول المحظوظة في المنطقة، ولكن منذ العام 2014، تجاوز «قصر للمياه» عتبة ندرة المياه التي وضعتها الأمم المتحدة.

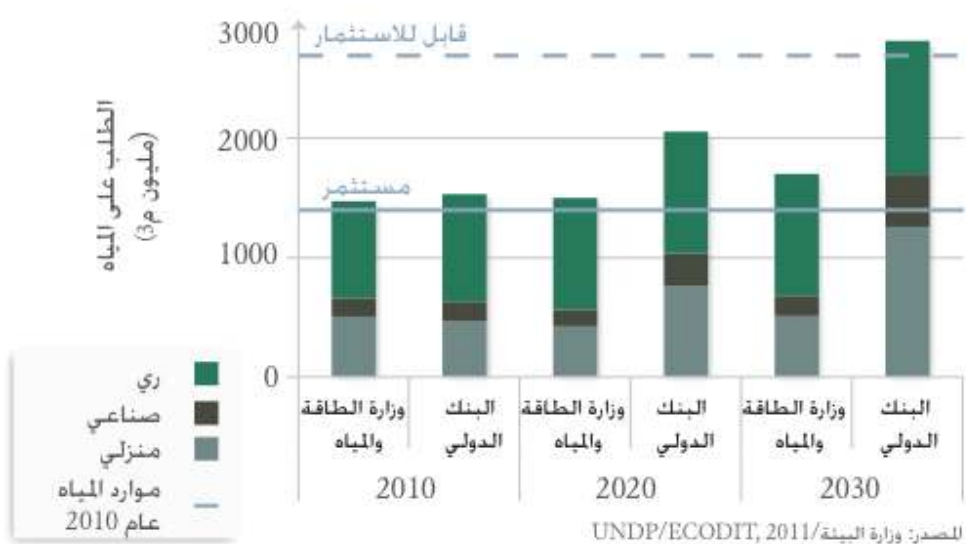
تكشف المقارنة بين الطلب على المياه والحجم الفعلي للمياه المستثمرة والموارد المتجددة وضعاً مختلفاً. يشكّل الطلب الحالي في الواقع عشر الموارد القابلة للاستغلال ولكن التوازن مترنح. فالتوقعات المتفائلة لوزارة الطاقة والمياه في لبنان في ما يخص التغيرات في الطلب على المياه للعام 2030 تعتمد على زيادة محسوبة في عدد السكان، فضلاً عن تنفيذ السياسات العامة الهادفة لتحسين فاعلية شبكات مياه الشرب كما هي الحال بالنسبة لتقنيات الري. ومن دون هذه القياسات، سيستهلك لبنان أكثر من 100% من موارده المائية في غضون الأعوام العشرة المقبلة وفقاً لمعطيات البنك الدولي كما أن إنتاج المياه في الوقت الحالي بالكاد يسمح بتلبية الطلب ويضعف فرص الاستدامة.

يظل تخزين المياه السطحية ضعيفاً جداً حالياً، وتتم تغطية الاحتياجات إلى حد كبير بالاستخدام المكثف للمياه الجوفية. فهي تغطي اليوم 50% من احتياجات الزراعة و80% من الاحتياجات لمياه الشفة. يُترجم هذا الاستغلال الخارج عن السيطرة جزئياً بانخفاض في مستوى المياه الجوفية، ويتداخلات كبيرة لمياه البحر في المناطق الساحلية الأكثر ازدحاماً بالسكان.

الشكل 3-5: الموارد المائية المتجددة للفرد: لبنان في منطقته



الشكل 4-5: تطور الطلب على المياه في لبنان بين 2010 و2030



الشكل 5-5: مختلف موارد المياه المنتجة في لبنان في العام 2010



---

## RÉSUMÉS

للمياه في لبنان هوية قوية. وقد سمح التناقض القائم بين الجبال الخضراء والسهول القاحلة السورية بتأكيد خصوصية البلد في كامل الشرق الأوسط. ففي فترة البناء الوطني بعد الاستقلال اعتبر لبنان «هبة الليطاني»، وجباله التي ترويهها الأمطار «العمود الفقري لوحدة لبنان». ومع ذلك، فهذه الوفرة مهددة حاليًا بزيادة الاحتياجات المنزلية والزراعية بشكل خاص. والتدابير الجذرية للحد من الهدر هي وحدها الكفيلة بالحفاظ على التوازن بين الموارد المتوفرة واستثمارها في العقود المقبلة.

## «قصر للمياه» تحت الضغط

كريستيل أليس

### موارد مائية متدهورة

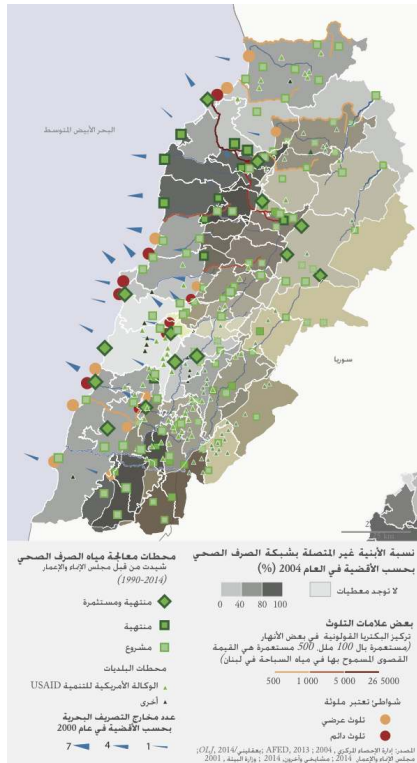
إن الغياب شبه الكامل للبنية التحتية لمعالجة المياه المستعملة هو اليوم السبب الرئيس لتلوث موارد المياه اللبنانية. فعلى الرغم من التخطيط منذ العام 1982 لنظام للصرف الصحي يغطي كامل البلاد، فإن 18% فقط من مياه الصرف الصحي المنتجة في لبنان تعالج حاليًا. ودخلت عشر محطات لمعالجة المياه الخدمة، ست منها منذ العام 2012، وهذا يدل على تحسن حديث للوضع. وقد احتاج الأمر لانتظار ست سنوات كي يبدأ عمل بعض المحطات، لا سيما في محطتي طرابلس والنبطية، وذلك بسبب التأخير في تنفيذ شبكات الصرف الصحي وعدم الوضوح بشأن طرق الإدارة. ومع ذلك، فهذه البنى التحتية تعمل بأقل من طاقتها، ولا يسمح للأكبر من بينها إلا بالمعالجة الأولية (إزالة الأجسام الكبيرة والحصى والرمل، وما إلى ذلك). ويجب أن نضيف إلى هذا الجدول ستين محطة بلدية تم إنشاؤها بفضل المساعدة الدولية. والعديد منها متوقف الآن، فالموارد المالية المحدودة للبلديات لا تسمح بديمومة عملها. وفي المناطق المتضررة من شبكة الصرف الصحي، نجد أن معظم المياه المستعملة ترمى مباشرة في البحر أو في الوديان، بحسب موقع التجمعات السكانية. وفي مناطق أخرى، يتم رميها في آبار مهجورة وتتسرب منها إلى الأعماق لتلوث المياه الجوفية

1

وبالنتيجة فإن مستويات تلوث المياه مثيرة للقلق بشكل خاص، خصوصًا في المناطق الساحلية. وقد كشفت التحاليل التي أجريت في مصبات بعض الأنهار والشواطئ الساحلية في بعض الأحيان عن مستويات للبكتيريا تتخطى بأشواط المعايير الصحية المقبولة حيث يكون تركيز المياه المستعملة مرتفعًا. وتشكل هذه الملوثات خطرًا على السباحين وكذلك على النظم البيئية الساحلية كلها.

2

الشكل 5-6: عوامل تلوث المياه ومؤثراته

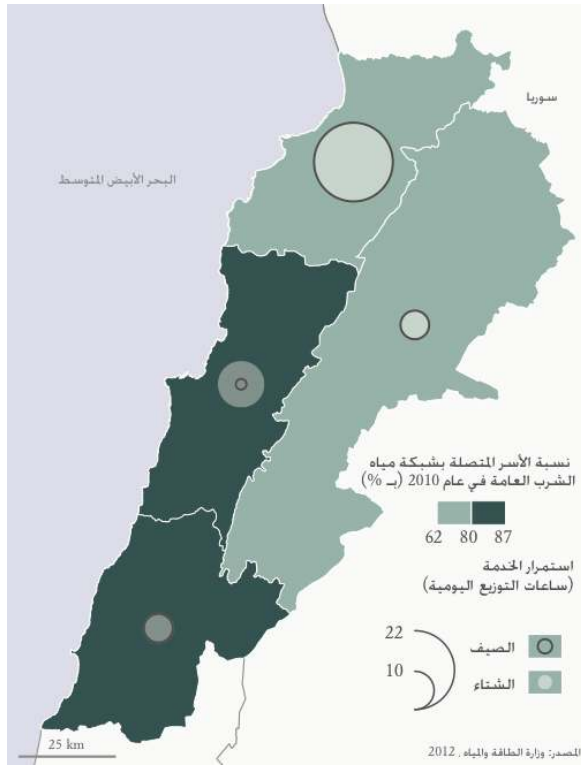


## عدم التكافؤ في الحصول على مياه الشفة

على الرغم من أعمال إعادة الإعمار الواسعة النطاق بعد انتهاء الحرب الأهلية، فإن أكثر من 20% من الأسر اللبنانية غير متصلة بشبكة مياه الشفة. فالمناطق الريفية في البقاع، وحتى في الشمال، هي الأكثر حرمانًا. إن تبعثر المساكن والتخلف والتباطؤ في إعادة تأهيل شبكات تتضافر كلها لتؤدي إلى حالات من التغطية يصل معدلها بالكاد في بعض الأحيان وبصعوبة إلى 40% (قضاي عكار وبشري).

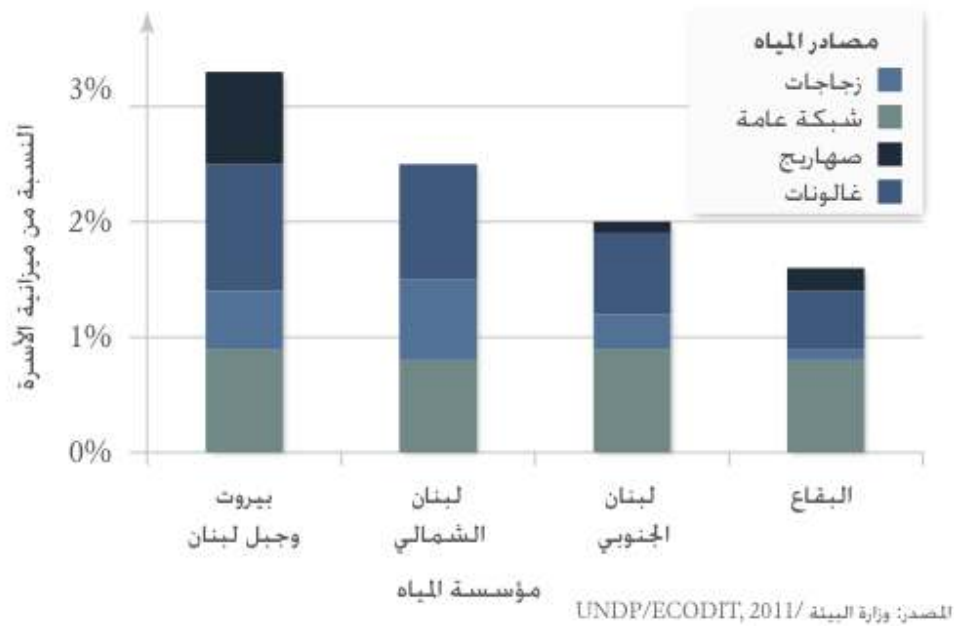
ولكن نسبة الحاجة الأعلى إلى المياه توجد في المنطقة الوسطى. فالمياه لا تورّع هناك سوى ثلاث ساعات في اليوم خلال فصل الصيف، أو أنها قد تكون مقطوعة تمامًا من أيلول حتى كانون الأول في بعض أحياء بيروت الغربية. إن كان إنتاج المياه غير كافٍ في بعض الأحيان، هناك أيضًا الهدر في الشبكات التي يجب أن يعاد النظر فيها في طرف نجد فيه أن 45% من شبكات نقل المياه و33% من شبكات التوزيع يتجاوز عمرها 30 عامًا.

الشكل 5-7: عدم التكافؤ في الاتصال بشبكة مياه الشفة العامة في العام 2010



إن اللجوء إلى بدائل عن الشبكة العامة أصبح حتميًا بالنتيجة. وتنتشر عمليات شراء المياه المعبأة في زجاجات، أو الحصول على المياه من الصهاريج والآبار الخاصة التي تكمل أو تحل محل الشبكة العامة العاجزة. وهكذا نجد أن 307 مليون دولار أو 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي، تنفق سنويًا في قطاع المياه بالإضافة إلى الاشتراكات في الخدمة العامة، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف مجموع الإنفاق السنوي للدولة في هذا القطاع (0,5% من الناتج المحلي الإجمالي). إن هذه الحلول أكثر تكلفة من خدمة القطاع العام، ويمكن أن تثقل موازنة الأسر الأكثر فقرًا من دون أن توفر التزود الآمن على المستوى النوعي. وهكذا، فمن أصل 800 شركة للمياه المعبأة في زجاجات، هناك فقط 12 مرخصة حاليًا، وقد أعلنت وزارة الصحة في أيلول 2015 أن العديد منها تسوّق مياهًا غير صالحة للاستهلاك.

الشكل 8-5: الحصة المخصصة من موازنة الأسرة للمياه بحسب مصادر المياه والمنطقة



## RÉSUMÉS

يجب أن تثار قضية نقص المياه في لبنان من خلال نوعية المياه أيضًا. فغياب معالجة مياه الصرف الصحي يشكل خطرًا كبيرًا على صحة السكان الذين لا يستطيعون دومًا الوصول إلى شبكة مياه الشفة. وفي واقع يتصف بفشل المديريات العامة للمياه، فإن الوصول إلى مياه الشفة والمياه المنزلية هو مؤشر قوي على عدم المساواة الاجتماعية والمكانية التي يعرفها المجتمع اللبناني.

# عمل اختياري للقطاع العام ونتائج منتظرة

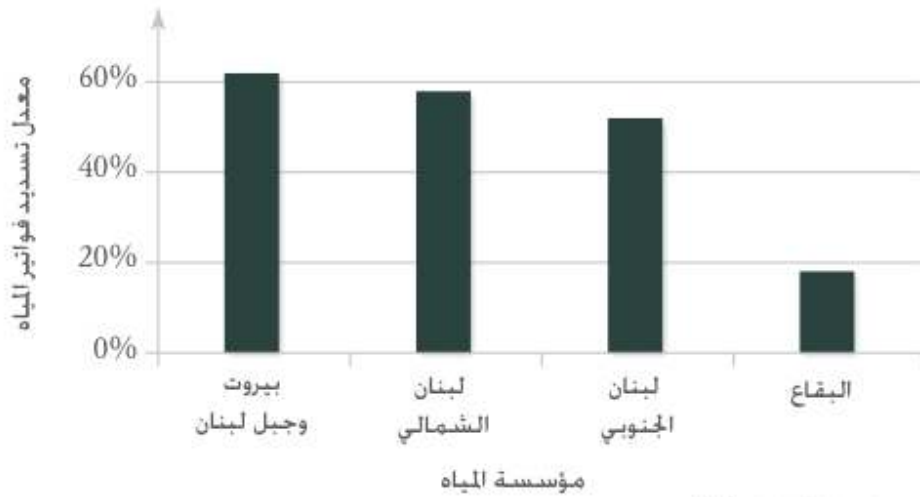
كريستيل أليس

## إصلاح غير مكتمل

شهد مطلع القرن الحالي البدء بعملية إعادة التنظيم المؤسسي لقطاع المياه. وهي تهدف إلى نقل نموذج لإدارة المياه بما يتناسب مع مبادئ التنمية المستدامة و«الحوكمة الرشيدة» شأنها شأن العديد من الإصلاحات التي عرفت دول الجنوب منذ مطلع التسعينيات من القرن الفائت، وغالبًا في إطار خطط التكيف الهيكلي المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويستند هذا النموذج إلى ثلاثة مبادئ: اللامركزية ومشاركة المستخدمين، والإدارة المتكاملة لدورة المياه، والتسعير الكامل للتكلفة وبشكل أوسع إلى «التسليع» أو بالأحرى خصخصة خدمات المياه في المدن. وقد أدى تطبيقه في لبنان إلى جمع 21 مصلحة للمياه وعدد كبير من اللجان المحلية في أربع مؤسسات إقليمية مسؤولة في آن معًا عن مياه الشفة ومياه الصرف الصحي ومياه الري (باستثناء مؤسسة الجنوب).



الشكل 5-9: تحصيل فواتير مياه الشفة



المصدر: وزارة الطاقة والمياه، 2012

بعد عشر سنوات من وضع هذه المبادئ، لم يطبق أيٌّ منها: وحدها مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مستقلة ماليًا، ونادرًا ما نقلت إليها صلاحيات الصرف الصحي والري، ولقد زادت التعرفة لكن معدلات تحصيل الفواتير ظلت منخفضة. وقد نتج عن هذا الإصلاح العديد من التجارب في الإدارة المبتكرة التي قام بها خبراء التعاون الدولي (الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تركيب العدادات وإدارة الأحواض المائية، إدارة تشاركية...) والتي فشلت في معظمها. والأسوأ من ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المؤسسات الجديدة، فإن ضعف إمكانياتها المالية وكذلك مواردها البشرية لم يسمح لها دومًا بالقيام بمهامها الأساسية في الأنحاء كافة أو في الحفاظ على شبكات مياه الشرب وصيانتها.

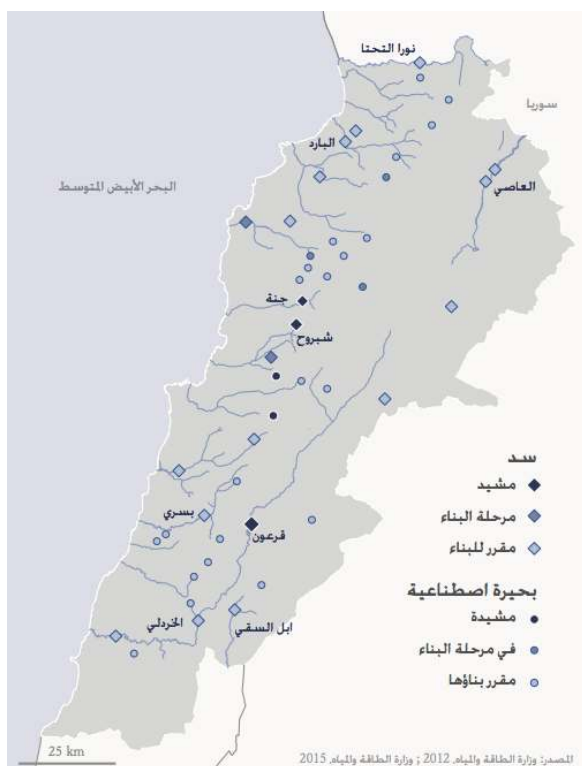
الشكل 5-10: الإصلاح المؤسساتي لقطاع المياه



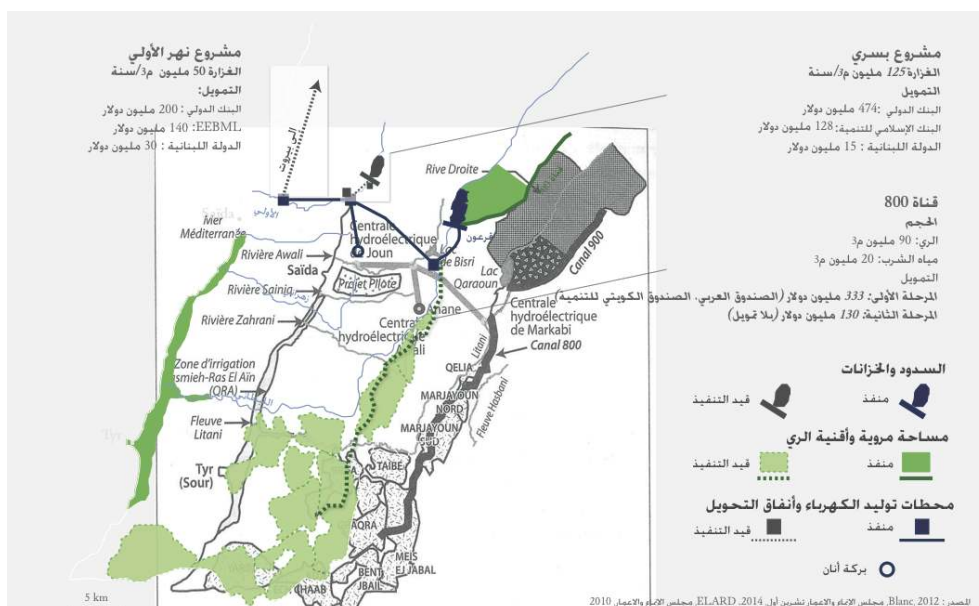
## إحياء المشاريع الكبرى

في الوقت الذي لم يبنَ فيه منذ العام 1954 سوى سد واحد في لبنان (سد القرعون)، فقد أعيد اليوم إحياء العديد من المشاريع المائية الكبيرة. وهي تهدف إلى حل مشاكل التزود بمياه الشفة الآن وفي المستقبل، وكذلك توسيع المساحات المروية. ومن المقرر بناء 18 سدًا لتحسين قدرة تخزين المياه السطحية، فضلًا عن العديد من البحيرات الصغيرة الاصطناعية. ناهيك عن مشاريع تحويل واسعة لنهر الليطاني يعود تاريخها للسبعينيات من القرن الفائت وأعيد إحيائها في مطلع القرن الحالي: مشروع الأولي-يسري الهادف إلى تزويد بيروت بمياه الشفة، ومشروع القناة 800 الذي يضمن ري 15000 هكتار من الأراضي في الجنوب. ولم يوضع في الخدمة حتى الآن سوى سد شبروح. والذي بقدرة على تخزين ثمانية ملايين م<sup>3</sup> يمثل 1% فقط مما يتوقع تخزينه بشكل كلي. وتتعرض هذه المشاريع للانتقاد أيضًا. فقدرة نهر الليطاني على تحمّل عمليات التحويل العديدة هذه، وكذلك فاعلية اعتماد سياسة للعرض في حال الهدر في الشبكة (التسرب والسرقة) الذي يصل إلى 48% من الكميات المنتجة، كلها عناصر تلقي ظلالاً من الشك على مدى فاعلية هذه البنى التحتية الجديدة.

الشكل 5-11: السدود والبحيرات الاصطناعية: الوضع في العام 2015



الشكل 5-12: المشاريع الكبرى على نهر الليطاني



---

## RÉSUMÉS

منذ نهاية الحرب الأهلية، وُضعت العديد من المشاريع في إطار الجهود المبذولة لتسهيل الحصول على المياه للسكان وللأنشطة الزراعية، وتحسين أكثر في كفاءة إدارة الخدمات في الوقت ذاته. ومع ذلك ما زالت الإنجازات الملموسة قليلة حتى الآن، كما أن محاولات إصلاح هذا القطاع بضغط من المانحين الدوليين لم تفص إلا نادرًا إلى تحسين الخدمة.

# الخلافا حول المياه

كريستيل أليس

## أزمات الإدارة والتطوير

تولّد المشاريع المتعلقة بتنمية موارد المياه وإدارتها التي تديرها الدولة اللبنانية أزمات عديدة. فالسدود، التي دافع عنها وزير الطاقة والمياه الأسبق المهندس جبران باسيل باعتبار أنها الرد الأفضل على عدم انتظام هطول الأمطار في لبنان، قد أصبحت موضوع تعبئة منهجية من المجتمع المدني، وبشكل خاص من جمعيات حماية البيئة، مثل «أندي أكت»، أو «الخط الأخضر»، أو الحركة البيئية اللبنانية وجمعيات أخرى تنشط في هذا الحقل. وترتكز حججها على التشكيك بفاعلية هذه المشاريع (درجة عالية من النفاذية في الطبقات العميقة في لبنان والهدر في الموارد المائية المستثمرة ووجود بدائل أقل تكلفة). ويشير المشرفون على هذه الجمعيات إلى الضرر الذي يمكن أن يلحق بالبيئة بسبب هذا النوع من البنى التحتية (تدمير النظم البيئية المحلية وتلوث المياه الجوفية) وبالجماعات المحلية (زيادة مخاطر الزلازل ومصادرة الأراضي).

1

كما نجد أن إعادة التنظيم المؤسسي لقطاع المياه هو في حد ذاته موضع ممانعة من بعض اللجان المحلية لإدارة المياه. وهي تتألف من السكان وترتبط غالبًا بشكل وثيق بالسلطات المحلية، ولقد رفضت 30 لجنة منها التنازل عن صلاحياتها وفقًا لتشريعات عملية الإصلاح وتستمر بإمداد السكان بالمياه بأسعار أقل بكثير من تلك التي وضعتها مؤسسات المياه. وهذه اللجان المخالفة عديدة وخصوصًا في المناطق الضعيفة التجهيز بشبكات مياه الشفة في عكار والبقاع. لكننا نجد حالًا مشابهة في بعض التجمعات السكانية في جبل لبنان كالدامور أو دير القمر، حيث البلديات، المسؤولة عن تنفيذ شبكات مياه الشفة، ترفض اليوم وضعها بتصرف مؤسسات المياه. وإن كانت المفاوضات حول قيمة الاشتراكات أو تحسين الخدمات قد أدت إلى حل بعض اللجان، فالصراع ما زال مفتوحًا في أماكن أخرى أيضًا، وقد تم رفع دعاوى قضائية من المؤسسات والوزارة ضد اللجان المتمردة.

2

الشكل 5-13: دعوة إلى اجتماع لحملة «لا للسد» المضادة لبناء سد القيسماني (المصدر: «لا للسد»، 2015: «سد القيسماني: المشاكل والحلول»، بلدية حماتا، 6 حزيران 2010)



## تقاسم المياه العابرة للحدود

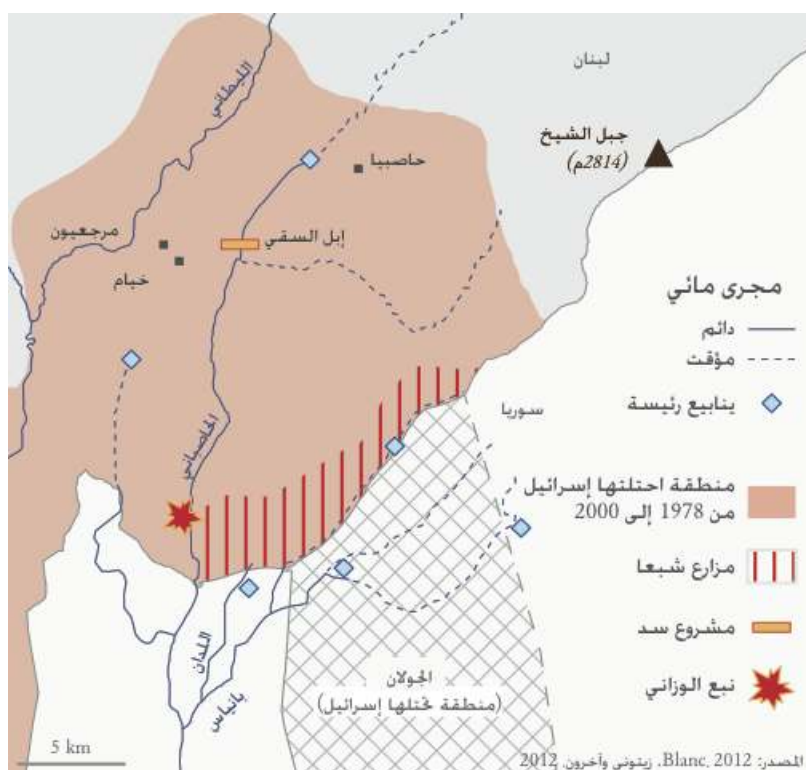
يقع لبنان في أعالي ثلاثة أحواض مائية عابرة للحدود (نهر العاصي ونهر الكبير ونهر الحاصباني-الوزاني). وإذا أضفنا لها المياه الجوفية، يمكن أن نعتبر أن هناك 20 إلى 25% من الموارد المائية للبلاد تتدفق خارج حدودها.

3

إن كان تقاسم المياه مع سوريا قد تمت تسويته بين 1972 و2002، فهذا الأمر لا ينطبق على الحاصباني، أحد روافد أعالي حوض نهر الأردن. وتُعتمد خطة «جونستون» التي يعود تاريخها للعام 1954 وهي خطة أميركية كمرجع لتقاسم مياه نهر الأردن بين الدول التي يمر بها، لكن لا يوجد أي اتفاق رسمي بين لبنان وإسرائيل بسبب التوترات المستمرة بين البلدين. وعلى الرغم من موقع لبنان في أعالي الحوض الصاب، فإنه لا يستخدم سوى كمية صغيرة جدًا من مياهه. فحتى العام 2000، كانت ينابيع نهري الحاصباني والوزاني تقع في المنطقة التي تحتلها إسرائيل في الجنوب. ومنذ الانسحاب الإسرائيلي، تأسست بعض المشاريع في الجانب اللبناني (لا سيما محطة الضخ على نهر الوزاني)، ولكنها لطالما تعرضت لتهديدات الحكومة الإسرائيلية بقصفها. ولم يسمح ضمنيًا، من إسرائيل، سوى بجر مياه الشرب لبضع بلديات، ويبقى تطوير الري في المنطقة مستبعدًا حاليًا. تضمن قوة الردع الإسرائيلي في هذه المنطقة التي بدأت تتآكل، إلى جانب استمرار احتلال مزارع شبعا والجولان السوري، للدولة العبرية السيطرة على الينابيع الرئيسة في أعالي وادي نهر الأردن.

4

الشكل 5-14: المياه العابرة للحدود في لبنان



الشكل 5-15: مياه الحاصبي-الوزاني المتنازع عليها

| سمود مقبرة                                       | الاستثمارات اللبنانية الحالية  | الحجم القابل للاستثمار في لبنان   | اتفاقيات                                   | متوسط الفسارة                          | حوض تصريف نسبة المساحة الكلية من الحوض الواقع في لبنان |
|--|--|-----------------------------------|--|--|--|
| <b>مياه سطحية</b>                                |  |                                   |  |  |  |
| العاصي المرحلة 1<br>63MM <sup>3</sup>            | 21 MM <sup>3</sup>   | 80 MM <sup>3</sup>                | لبنان-سوريا<br>1972<br>1991<br>1994 / 1997 | المجموع الكلي<br>1 200 MM <sup>3</sup> | 26 530 km <sup>2</sup><br>8%                           |
| العاصي، المرحلة 2<br>15MM <sup>3</sup>           |  |                                   | لبنان<br>2002                              | 275 MM <sup>3</sup>                    |  |
| سد نورا التحقن المشترك<br>35 – 50MM <sup>3</sup> | مساحتان مريوتان<br>1 720 ha  | 40%                               | لبنان-سوريا<br>1991<br>2002                | 377 MM <sup>3</sup>                    | 954 km <sup>2</sup><br>26%                             |
| إبل السقي<br>50 MM <sup>3</sup>                  | الحاصبي<br>7 MM <sup>3</sup>   | خطة جونستون<br>35 MM <sup>3</sup> | 1954                                       | أعلى الأردن<br>616 MM <sup>3</sup>     | الأردن<br>18 285 km <sup>2</sup><br>3,8%               |
| نوع الوزاني<br>2,45 MM <sup>3</sup>              |  |                                   |  |  |  |
| <b>مياه جوفية</b>                                |  |                                   |  |  |  |
| لبنان-سوريا                                      | ثلاثة أحواض للمياه الجوفية متقاسمة في جبل لبنان الشرقي<br>248 km <sup>2</sup> : عنجر-شمسين<br>149 km <sup>2</sup> : بردي<br>658 km <sup>2</sup> : الفيجة |                                   |  |  |  |
| لبنان-فلسطين المحتلة                             | مياه جري من لبنان باتجاه فلسطين المحتلة<br>250 – 350 MM <sup>3</sup>   |                                   |  |  |  |

المصدر: وزارة الطاقة والمياه، 2012؛ زيتوني وآخرون، 2012؛ BGR، 2013؛ إسكوا-الأمر للتنمية

---

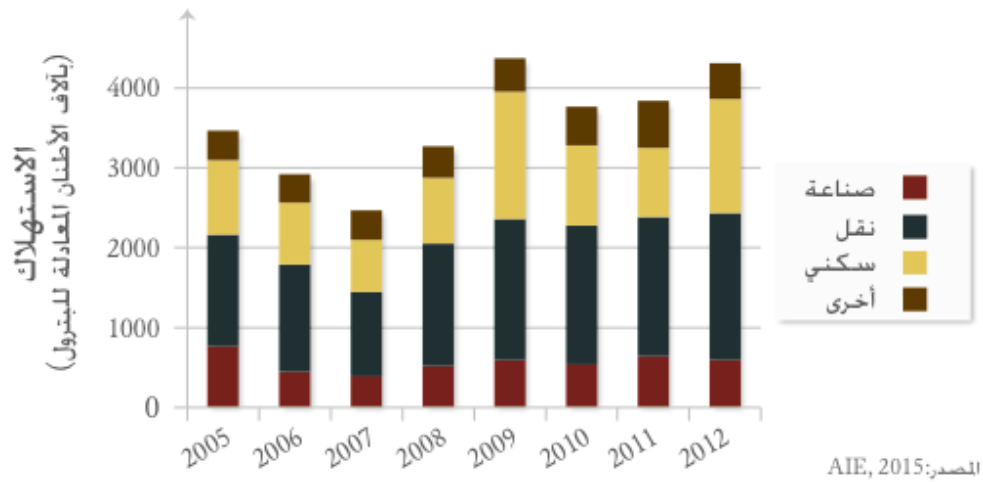
## RÉSUMÉS

منذ الاستقلال، ينادى مرارًا وتكرارًا بوحدة جميع اللبنانيين حول مواردهم المائية. ويشهد على ذلك خطاب وزير الطاقة والمياه الأسبق المهندس جبران باسيل الذي يعتزم جعل المياه «حقًا لكل مواطن، وموردًا لكل البلد». علمًا أن علامات الأزمة كثيرة ومتكررة. إن تنفيذ المشاريع المائية الكبرى هو موضوع الخلافات الكبيرة بين القوى السياسية والجماعات المحلية والمنظمات البيئية والدولة المركزية. والتوزيع الجديد للسلطة الموعود في مشروع الإصلاح المائي ليس في منأى عن التوتر. وإذا كانت هناك وحدة وطنية، فهي بلا شك حول تقاسم المياه العابرة للحدود، خصوصًا لمواجهة محاولات هيمنة الإسرائيلي على المياه اللبنانية الجنوبية.





الشكل 5-17: تطور الاستخدامات الرئيسية للطاقة 200-2012



## مجتمع السيارات

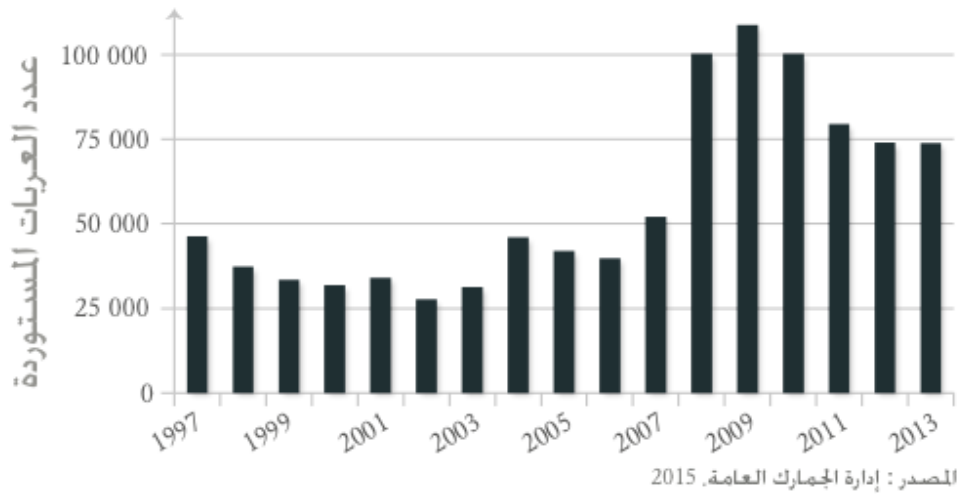
يمثل النقل ووسطيًا 43% من إجمالي استهلاك الطاقة. وتهيمن عليه السيارات التي تُستعمل في 80% من التنقلات في لبنان. ولا يزال التنقل باستعمال وسائل النقل العام المشترك ضعيفًا جدًا وغير منظم. وقد تم التخلي عن القطار منذ مطلع التسعينيات من القرن الفائت. على الرغم من وجود قطار مسجل بين بيروت وطرابلس وهو مذكور بانتظام، فقد عُيِّدت السكك الحديدية تدريجيًا لمصلحة النقل البري أو قوَّضها الحث الساحلي. وتحنكر سيارات الأجرة أو الحافلات الصغيرة («السرفيس») العائدة غالبًا للقطاع الشعبي الجزء الأكبر من النقل الجماعي، وهي تفرض شروطًا عشوائية ومكلفة نسبيًا على الفئات المحرومة.

3

لا تشجع السلطات العامة على تنظيم وسائل النقل الجماعي، بل على العكس، تم في السنوات الأخيرة تشجيع اقتناء السيارات من خلال عرض أشكال جديدة من القروض الاستهلاكية، مما سمح بنمو غير مسبوق في الواردات. وقد شهدت مضاعفة حجمها في المتوسط، بين فترة 1997-2007 والسنوات اللاحقة، مع ذروة تصل إلى 100000 سيارة سنويًا في العام 2009. وعلى الرغم من أننا لا نعرف عدد السيارات المسحوبة من السوق، تبقى الأعداد هائلة: سيارة جديدة لكل 5 أشخاص في سن قيادة السيارة بين 2008 و2014. وهي بمعظمها سيارات آسيوية صغيرة، قليلة التكلفة مقارنة بالسيارات القوية المرغوبة جدًا في السوق اللبنانية. وهذا يدل على وجود انتشار متزايد للسيارات لدى الطبقة الوسطى والشعبية.

4

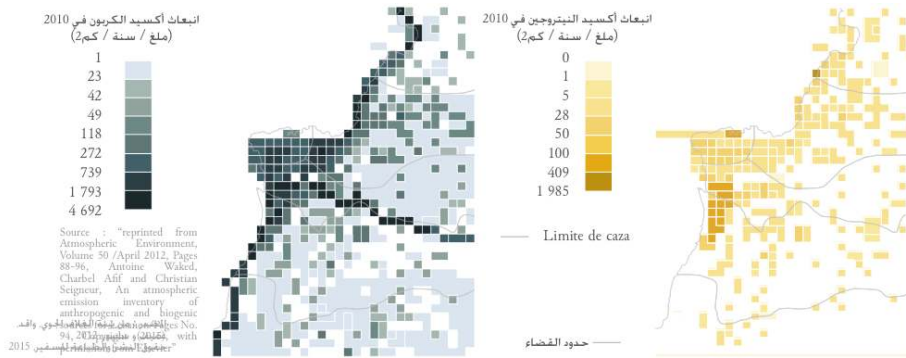
الشكل 5-18: تطور عدد السيارات المستوردة إلى لبنان في الفترة 1997-2013



ويدعم نمو عدد السيارات أيضًا برامج تطوير الطرق. وفي مواجهة الازدحام المتزايد المستمر بسبب هذه الواردات الضخمة كان رد السلطات بتركيز الاستثمارات العامة على تحسين شبكة النقل، مع بناء شبكة طرق سريعة نحو شمال وجنوب البلاد، مع بقاء البقاع مهملاً. وعلى الرغم من إنشاء الجسور والمعابر السفلية في التقاطعات الرئيسية، إلا أن محاور الطرق الرئيسية في بيروت الكبرى تظل مشلولة إلى حد كبير في أوقات الذروة، مما يضطر الركاب إلى تحمل الرحلات الطويلة والشاقة على نحو متزايد، كما يظل ركن السيارات صعبًا للغاية. وتؤدي كثرة استخدام السيارات المتزايد إلى درجة عالية من التلوث. فتوزع غاز أكسيد النيتروجين وغاز أكسيد الكربون في بيروت الكبرى، الذي يتجاوز العتبات الصحية الدولية، يرتبط بشكل واضح بمحاور طرق المواصلات، حتى وإن كان إنتاج الكهرباء، في القطاعين الخاص والعام، يساهم في ذلك أيضًا.

5

الشكل 5-19: تلوث الهواء في بيروت في العام 2010



---

## RÉSUMÉS

يظل لبنان حاليًا بلدًا معتمدًا بشكل كبير على الواردات النفطية التي تمثل 95% من طاقته الأولية، في انتظار بداية استكشاف حقول النفط المحتملة وخصوصًا حقول الغاز في مناطقه الاقتصادية البحرية الخالصة. كما تظل الإمكانيات في مصادر الطاقة المتجددة محدودة وغير مستغلة، وخصوصًا الطاقة الكهرومائية وكذلك الشمسية على الرغم من بدايتها الحديثة العهد. ولا تزال طاقة الرياح فقط ضمن الخطط المستقبلية. يتغذى هذا الاعتماد بالزيادة المطردة والحادة في الاستخدام مما يولد أشكالاً عدة من التلوث. وبشكل نقص الطاقة الكهربائية مشكلة كبيرة ومزمنة.

# أزمة الكهرباء

إريك فردي

## عجز متفقم

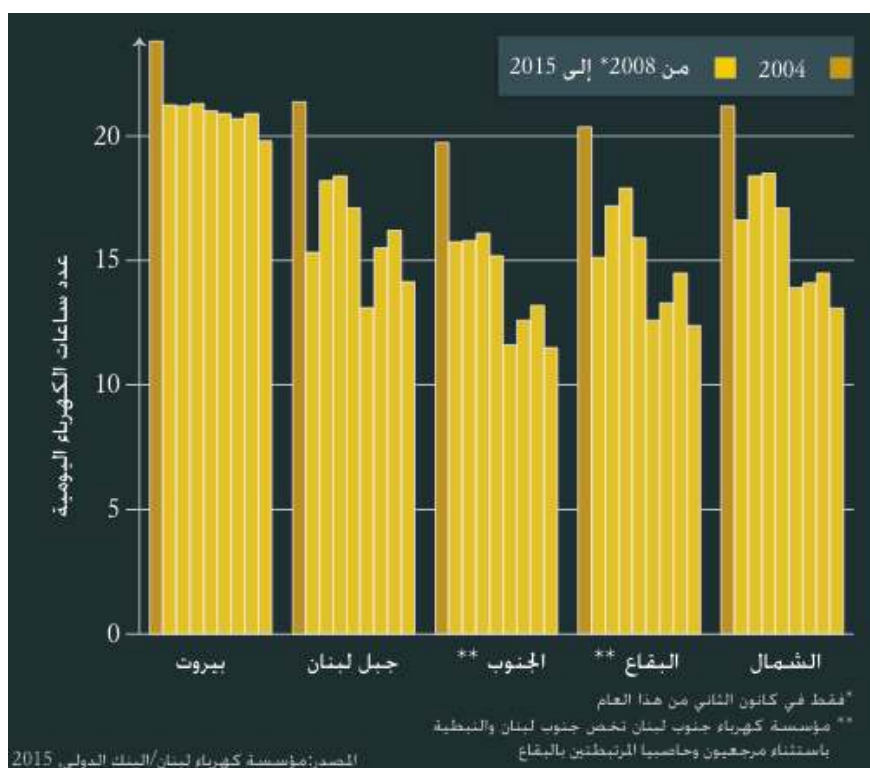
إن التقنين الكهربائي، الذي انخفض تدريجيًا عوَصًا عن أن يختفي، عاد بوتيرة مرتفعة منذ حرب تموز العام 2006 مع إسرائيل، إن كان بسبب الأضرار التي لحقت بالشبكة جراء القصف أو بسبب الزيادة في الطلب ونقص الاستثمارات في محطات إنتاج الطاقة القائمة والمشاريع الجديدة. وفي الوقت الذي يقدر فيه الطلب بأكثر من 3000 ميغاواط، فإن القدرات المتاحة هي فقط بحدود 2000 ميغاواط. والسبب، من بين أمور أخرى، هو تأخر استخدام الغاز كوقود، ووضع نظام تعرفه غير مناسب واستمرار الخسائر الفنية في الشبكة والخطوط المسروقة (وهي تسبب نحو 25% من الخسائر التي لم نستطع توزيعها جغرافيًا)، والعجز الموجود لدى الشركة العامة لكهرباء لبنان هو السبب الرئيس للدين العام.

1

التقنين الكهربائي غير متكافئ من الناحية الجغرافية. ولقد كانت بيروت الإدارية لفترة طويلة محمية من الانقطاعات. ومنذ العام 2006، تم خفض تزويدها بمقدار 3 ثم 5 ساعات في اليوم. وتتأثر المناطق الأخرى بشكل أشد، لدرجة تبقى فيها من دون كهرباء طوال نصف النهار. وينتج هذا التفاوت عن خيار اعتمده مجلس الوزراء وأكد عليه مرارًا وتكرارًا على الرغم من المطالبة بمعاملة أكثر إنصافًا. ونظرًا لكون تعرفه الكهرباء العامة مدعومة بشكل كبير، يعود نظام التوزيع هذا بالنفع ماديًا على سكان العاصمة الذين يتمتعون بمتوسط دخل أعلى بكثير من بقية المواطنين في مناطق أخرى.

2

الشكل V-20: التقنين الكهربائي بحسب المنطقة 2004-2015

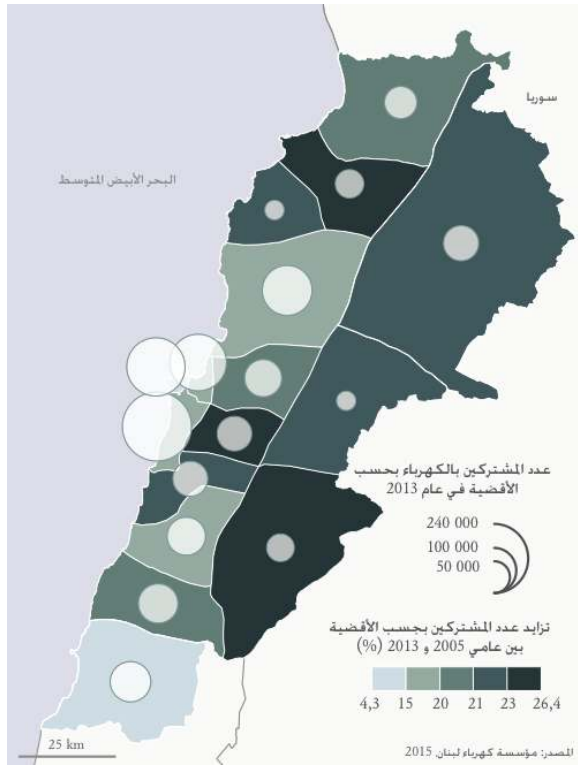


## زيادة في الطلب بالرغم من الاستهلاك غير المتكافئ

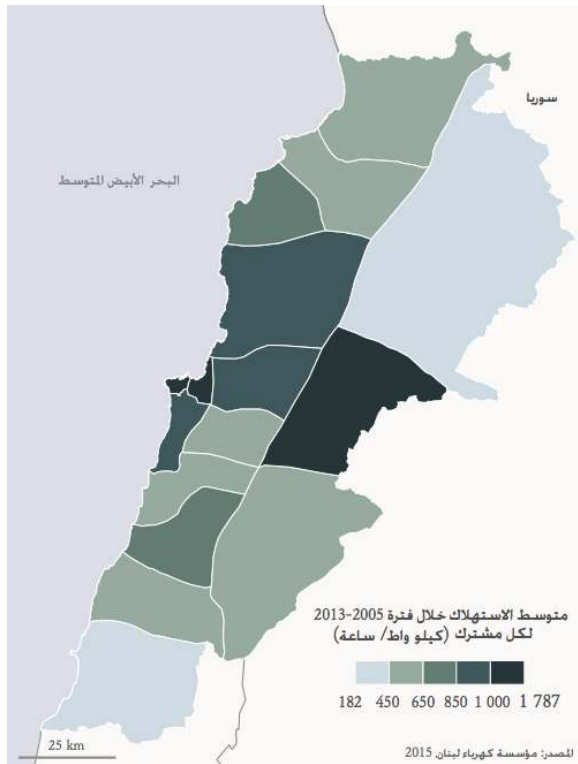
على الشركة العامة أن تلبي الطلب على الكهرباء من المشتركين الذين يتزايد عددهم أكثر فأكثر. فبين عامي 2005 و2013، سجلت مؤسسة كهرباء لبنان أكثر من 200000 مشترك جديد، أي زيادة تقدر بـ17%. وفيما 42% من المشتركين هم في العاصمة، نجد أن عدد الاشتراكات الجديدة أعلى في البقاع، وكذلك في منطقة طرابلس وبعض ضواحي بيروت.

ومع ذلك، فإن متوسط الاستهلاك المسجل خلال الفترة المذكورة (الذي يسمح بالتخفيف من حالات التأخير في الدفع وتحصيل الفواتير) يظهر تفاوتًا كبيرًا في الحجم، من 1 إلى 10 بين البقاع الشمالي وبيروت. وهذا يعكس في المقام الأول عدم التكافؤ في التقنين، واحتمال وجود تزوير في بعض المناطق النائية.

الشكل 5-21: عدد المشتركين في الكهرباء في لبنان 2005-2013



الشكل 5-22: متوسط استهلاك الطاقة حسب المنطقة



في مواجهة انقطاعات التيار الكهربائي الواسعة النطاق والطويلة المدى، طور اللبنانيون العديد من أشكال التكيف. إن أكثرها إثارة هو تطوير شبكات بديلة على مستوى المنزل، أو البناية أو الحي، لتأمين الكهرباء من المولدات التي تعمل بالمازوت، بقدرات متفاوتة. ووفقاً لمسح أجري في العام 2013، فإن 70% من الأسر اللبنانية و76% من التجار قد لجأوا إلى هذا النوع من الحل. وعلى الرغم من الإشراف المتزايد من البلديات، تظل هذه الوسائل ملوثة ومكلفة، وبالتالي غير متكافئة البتة. ويبقى المستفيدون من هذه المولدات أسرى شروط أصحابها وتسعيراتهم المالية. وثمة جهات حزبية في عدد من المناطق تتولى هذه العملية ليس بهدف الربح بل من أجل تسهيل حياة الأهالي.

5

ومنذ العام 2011، تطورت سخانات المياه المنزلية وألواح الطاقة الشمسية الفردية بسرعة، تشجعها قروض منخفضة الفوائد مدعومة من الجهات المانحة الدولية ومصرف لبنان. ولكن انتشارها لا يزال خجولاً ويعوقها في ذلك السكن الجماعي السائد في المدن.

6

الشكل V-23: سخانات المياه بالطاقة الشمسية، والألواح الشمسية وخزانات المياه على مبنى في القلمون قرب طرابلس: يضاعف اللبنانيون من التجهيزات البديلة في مواجهة أزمة الخدمات العمرانية (المصدر: إريك فردي، 2014).





---

## RÉSUMÉS

التقنين الكهربائي هو أمر ثابت في حياة اللبنانيين منذ الحرب الأهلية، وهو رمز لسوء إدارة الدولة وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وفي الوقت الذي لا يتوقف فيه الطلب عن التزايد، على الرغم من التفاوت الكبير في الحصول على الكهرباء، فقد فشلت الحكومات المتعاقبة في تنفيذ عملية إعادة تنظيم هامة في قطاع سيئ الإدارة وفي الحفاظ على الطاقة الإنتاجية التي يجب أن تزداد. وبلغاً السكان بشكل كبير إلى مولدات الكهرباء، في حين أن سخانات المياه بالطاقة الشمسية والألواح الشمسية تفرض وجودها بشكل خجول.

# أزمة النفايات

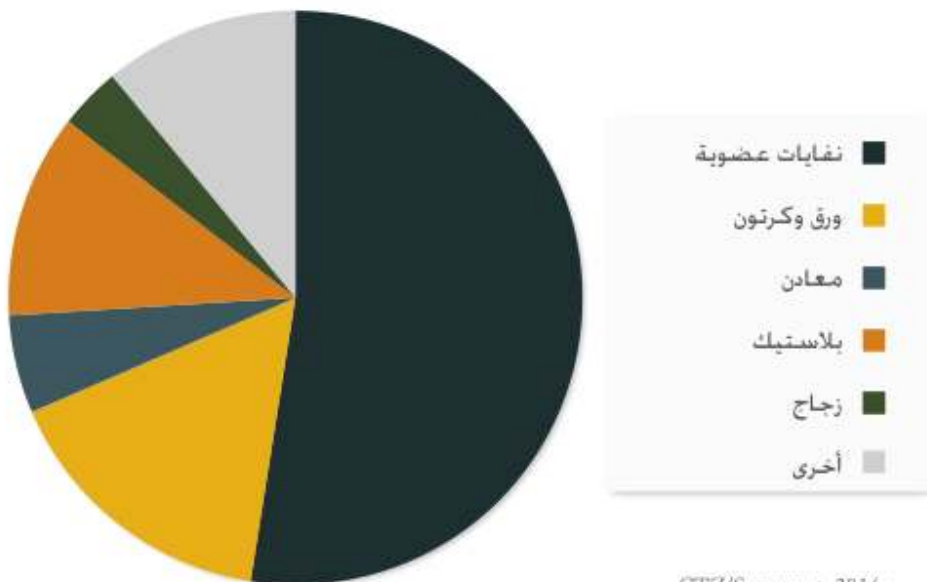
جهاد فرح et إريك فرداي

## إدارة فوضوية ومتباينة جغرافيًا

إن جمع النفايات، الذي هو من اختصاص البلديات من حيث المبدأ، قد تأثر بشكل رهيب بسبب الحرب الأهلية. فالنفايات لم تعد تجمع بانتظام، وأدت العقبات المرورية إلى إنشاء مكبات نفايات عشوائية. وكان أكثرها إثارةً مكب خليج النورماندي في بيروت، الذي تحول في وقت لاحق تلة صالحة للبناء، ومكب برج حمود، الموعود منذ سنوات طويلة بالمصير ذاته. وفي سنوات إعادة الإعمار، عانى ساحلا صيدا وطرابلس من المصير ذاته. وازدهرت العديد من المكبات غير القانونية في الوديان المخفية.

1

الشكل 5-24: مكونات النفايات المنزلية في العام 2013



المصدر: GTZ/Sweepnet, 2014

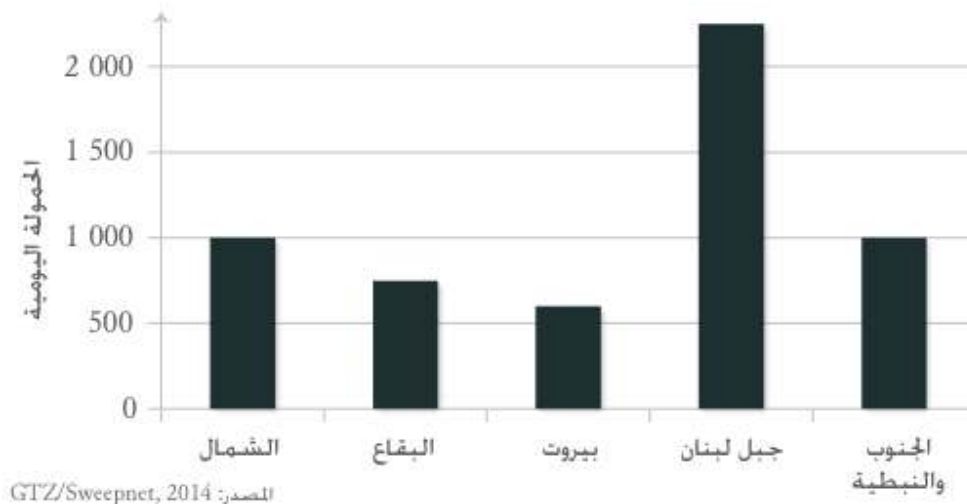
وتدريجياً، أمسكت السلطات العامة بزمام الأمور في هذا القطاع. إن إنتاج النفايات المنزلية غير متكافئ البتة على المستوى الوطني، وهو يعكس الاختلافات في مستويات المعيشة. في بيروت وجبل لبنان تولدان كميات من النفايات أعلى نسبياً من أي مكان آخر، وهي تزداد بوتيرة سريعة (+ 42% بين 1999 و2013). وتحتل حصة النفايات العضوية أكثر من 50% من المجموع ولا يتم إعادة تدوير سوى 8% وتُحوّل 11% فقط إلى سماد، ويودع الباقي في مكبات القمامة. وهناك اختلافات مناطقية حادة في طرق الإدارة.

2

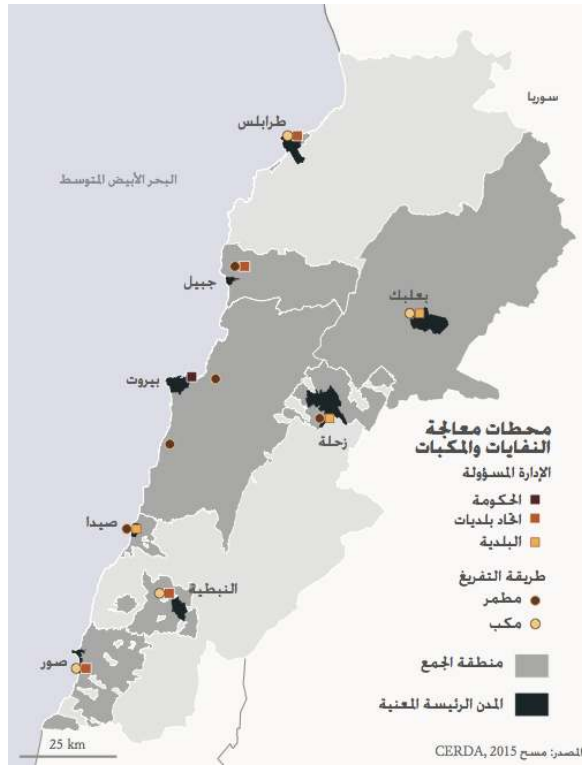
أنشئت في معظم المناطق إدارة مشتركة. وفي منطقتي بيروت وجبل لبنان، جاء ذلك بمبادرة من الحكومة وأوكلت مهمات الجمع والمعالجة والتخزين منذ العام 1994 إلى شركة خاصة هي «سوكلين» Sukleen وتوابعها. ومع ذلك، ارتفعت تكاليف التشغيل بشكل حاد دون أن تشهد عمليات الفرز والتدوير تحسناً ملحوظاً. وتُقتطع هذه التكاليف من صناديق البلديات المستقل من حصة 255 بلدية. وهي تمثل، وفقاً للمركز اللبناني للدراسات السياسية 40%، LCPS من مجموع حصصها. وتقلل هذه المبالغ من القدرة على الاستثمار لخدمة مشاريع مشتركة بين البلديات التي هي من حيث المبدأ الهدف من هذا الصندوق. فمكب الناعمة ممتلئ، ويفسر إغلاقه أزمة القطاع في الوقت الذي لا تتوصل فيه الدولة والبلديات إلى توافق لاختيار مواقع جديدة لطمر النفايات أو إنشاء صناعات تحويلية صديقة أكثر للبيئة. والبلديات التي فقدت ثقتها بالحكومة، تخشى الضرر وانخفاض قيمة العقارات. ووصل الوضع بالحكومة إلى حد التفكير باستحداث مكبات ساحلية مؤقتة وتصدير النفايات مؤقتاً لإعادة تنظيم القطاع كله والحد بشكل كبير من إنتاج النفايات عن طريق الفرز وإعادة التدوير. وفي مناطق أخرى، تقوم البلديات بالمبادرات أكثر فأكثر ولكن دون استبعاد تأسيس شراكات مع شركات خاصة.

3

الشكل 5-25: التوزيع الإقليمي لإنتاج النفايات في العام 2013



الشكل 5-26: أساليب جمع النفايات المنزلية ومعالجتها في المدن الرئيسية في لبنان



الشكل 5-27: الفاعليات البديلة في إدارة النفايات



## البلديات في مواجهة الأزمة: حالة بكفيا

مع توقف «سوكلين» عن جمع النفايات في تموز 2015، اضطرت العديد من البلديات للتدخل واختراع الحلول. وترمز المكبات التي تحرق دورياً إلى عدم قدرة العديد من البلديات على التعامل مع الأزمة. ومع ذلك، تنجح بعضها في فرض البدائل، من خلال شراكتها مع الجمعيات والشركات الخاصة.

4

تنتج بكفيا البلدة الصغيرة في المتن الشمالي ما يقارب 10 أطنان من النفايات يوميًا. وفي البداية، وعلى غرار العديد من البلديات، استدعيت شركات غير رسمية للتخلص من النفايات بأسعار باهظة. ولكن مع اندلاع الأزمة، كان خيار البلدية هو فرض عملية الفرز كحل وحيث ممكن ومستدام. وهذا يتطلب في البداية، إلى جانب حملة الاتصالات المكثفة، مراقبةً مشددةً لمنع ظهور المكبات العشوائية، وفرض الغرامات الثقيلة ورفض جمع النفايات التي لم يتم فرزها. وبعد ذلك، نظمت البلدية مساحة للتخزين والفرز تحولت تدريجيًا مصنعًا صغيرًا. وتأخذ جمعية (قوس قزح) الناشطة منذ بداية الأزمة في جمع النفايات تلك القابلة لإعادة الاستعمال وتولّي إعادة تدويرها في بيروت وجبل لبنان. وتأخذ المصانع المحلية النفايات الأخرى. وتعطى النفايات العضوية إلى مزارع الخنازير في المنطقة.

5

الشكل 5-28: جمع النفايات التي فرزها السكان (المصدر: إ. جميل، بكفيا، 2016)



## RÉSUMÉS

إن أزمة جمع النفايات والتخلص منها في بيروت الكبرى في صيف العام 2015، والتعبئة الشعبية التي أثارها، هي رمز آخر لإفلاس الدولة في إدارة الخدمات العامة بطريقة فاعلة، ولكنها تكشف أيضًا التفاوتات المكانية. إذا كان قطاع النفايات يطرح مشاكل كثيرة في جميع أنحاء لبنان، فإن السلطات المحلية تستدرك ذلك بطرق مختلفة وأحيانًا مُرضية أكثر مما هي عليه في منطقة العاصمة.

---

## الجزء السادس - العمران والتخطيط والحكومة على المستوى المناطقي

---

## مقدمة للجزء السادس

الشكل 6-1: معرض طرابلس (المصدر: غريس ربحان حنا، 2006) (المصدر: إريك فردي، 2009).



واجه لبنان من جديد، خلال العقد الفائت، تحديات عمرانية وتنموية كبيرة غيرتها الحكومة جذريًا مقارنةً بالفترة السابقة. وتظهر هذه التغييرات في ثلاثة مستويات. أولاً، فقدان الحكومة المركزية لمكانتها كلاعب رئيس أو جيد سواء من حيث التنظيم أو في ميدان العمليات. فعلى الرغم من وجود المخطط التوجيهي الشامل لترتيب الأراضي اللبنانية المنشور في العام 2004، منعت الأزمات السياسية المستمرة منذ العام 2005 الدولة المركزية من التنسيق مع الفاعليات الحديثة العهد وبالتالي توجيهها. إن ظهور مستويات عدة للعمل والحكومة هو التغيير الكبير الثاني الذي أدى لاضطراب مشهد التخطيط في لبنان. شكلت «عودة» البلديات مع الانتخابات البلدية في العام 1998، نقطة تحول في تنشيط السياسة المحلية. ولمواجهة تحديات توفير التجهيزات والبنى التحتية والخدمات المحلية، ترتجل البلديات الحلول بنجاح مقبول إلى حد ما. وشكّل استدعاء الشركاء المحليين، واللجوء للتعاون اللامركزي، واستثمار دعم المنظمات الدولية أو الهياكل المرافقة والمساندة للبلديات التي أسستها الأحزاب، بعض القنوات العديدة التي تسمح للبلديات بحشد الموارد الفنية والمالية للعمل على أراضيها. إن تزايد اتحادات البلديات وانتشارها، تحديداً بعد العام 2005، يشهد أيضاً على أهمية هذا المستوى الجديد من الحوكمة والعمل إن كان بالنسبة للبلديات أو للجهات المانحة والفاعليات المحلية. كما تؤدي هذه التغييرات في مستوى الحوكمة إلى نمط ثالث من التغيير المتعلق بأدوات ممارسة التخطيط العمراني والتنظيم. فالتخطيط الاستراتيجي، والنهج التشاركي، والترتيبات غير الرسمية لمشاريع «بديلة» لإعادة الإعمار وتأمين إدارة الخدمات والحدائق والأماكن العامة، كانت من هموم الفاعليات الجديدة في العمل على المستوى المناطقي التي أرادت اختبار طرق جديدة للعمل من دون الالتزام بالأدوات النظامية التقليدية في التخطيط العمراني في لبنان. ومع ذلك، فاندماج الجهات الفاعلة والمقاييس والمشاريع ينطوي على مخاطر التعقيد والصراعات والتناقضات، والتي يمكن أن تؤدي في بعض الحالات إلى الجمود.

# التنظيم من الأعلى: أعمال الدولة المركزية

جهاد فرح، خالد غوش et فيكان أشكاربان

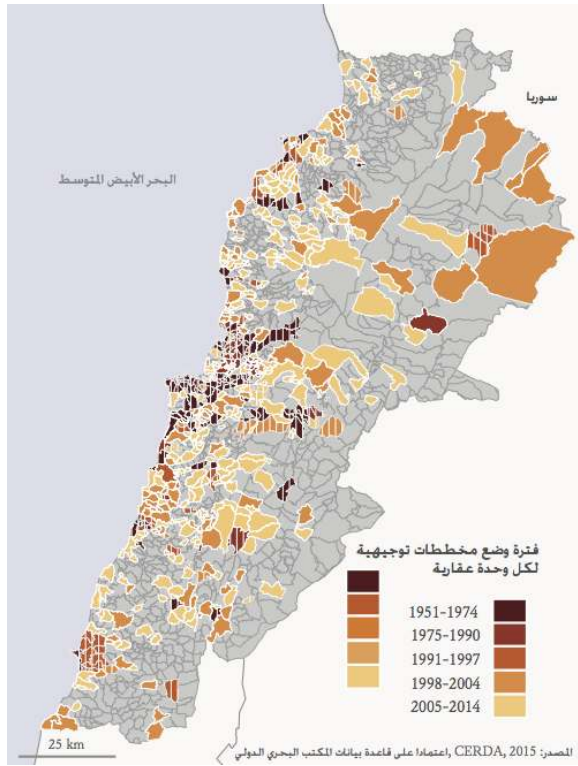
---

## نحو التخطيط التفاوضي

تعتبر المخططات الهيكلية من الناحية التاريخية الأداة الرئيسة المعتمدة لتطوير الأراضي. وهي مقررّة بمرسوم وزاري أو بقرار من المجلس الأعلى للتنظيم المدني التابع للمديرية العامة للتنظيم المدني. وقد تمت تغطية الأراضي اللبنانية بمخططات توجيهية محدودة دوماً. وفي العام 2000، كان أقل من 40% من المناطق العمرانية يقع في نطاق 183 مخططاً توجيهياً في ذلك الوقت. ومع ذلك، لوحظ منذ ذلك الحين نموّاً كبيراً في عدد من المخططات التوجيهية. ففي نهاية العام 2014، كان هناك 568 مخططاً توجيهياً، بما في ذلك 58% من المناطق العمرانية في البلاد.



الشكل 2-6: التغطية الجغرافية والتطور الزمني للمخططات التوجيهية



ترتبط هذه الزيادة بآلية تصديق مبسطة: فمنذ العام 1998، هناك 9% فقط من المخططات صدرت بمراسيم مقابل 85% قبل ذلك التاريخ. وهذه المخططات هي مبادرات من البلديات ولا علاقة للمديرية العامة للتنظيم المدني بها.

الشكل 6-3: تطور توزيع المخططات التوجيهية بمرسوم أو بقرار

| المحافظة  | نوع المخطط الرئيسي | 1951-1974 | 1975-1990 | 1991-1997 | 1998-2005 | 2006-2014 |
|-----------|--------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| بيروت     | مرسوم              | 13        | 0         | 0         | 0         | 0         |
|           | قرار               | 0         | 0         | 0         | 0         | 0         |
|           | المجموع الكلي      | 13        | 0         | 0         | 0         | 0         |
| البقاع    | مرسوم              | 8         | 5         | 4         | 1         | 1         |
|           | قرار               | 0         | 1         | 0         | 15        | 21        |
|           | المجموع الكلي      | 8         | 6         | 4         | 16        | 22        |
| جبل لبنان | مرسوم              | 48        | 23        | 11        | 9         | 8         |
|           | قرار               | 3         | 21        | 1         | 51        | 97        |
|           | المجموع الكلي      | 51        | 44        | 12        | 60        | 105       |
| النبطية   | مرسوم              | 2         | 0         | 1         | 1         | 2         |
|           | قرار               | 0         | 0         | 0         | 9         | 14        |
|           | المجموع الكلي      | 2         | 0         | 1         | 10        | 16        |
| الشمال    | مرسوم              | 11        | 0         | 4         | 6         | 2         |
|           | قرار               | 0         | 0         | 0         | 28        | 60        |
|           | المجموع الكلي      | 11        | 0         | 4         | 34        | 62        |
| الجنوب    | مرسوم              | 10        | 0         | 11        | 3         | 0         |
|           | قرار               | 0         | 0         | 0         | 24        | 33        |
|           | المجموع الكلي      | 10        | 0         | 11        | 27        | 33        |

المصدر: 2015، CERDA، اعتماداً على قاعدة بيانات للمديرية العامة للتنظيم المدني (DGU)

يعود هذا التطور إلى تأكيد دور البلديات في مجال التخطيط المدني. إذ أن الأزمات السياسية المتكررة منذ العام 2005 تحدد فرص إصدار المراسيم حكماً. وهذا يعكس أيضاً ظهور ممارسات تنظيمية جديدة. ففي حالة المخططات التوجيهية الصادرة بقرارات أو الموضوعة قيد الدراسة، يحتفظ المجلس الأعلى للتنظيم المدني بصلاحياته في حالة الاستئناف أو التنازل. وهذا يفتح أفق المفاوضات ويسمح بترتيبات مرنة تأخذ في الاعتبار تعقيد موضوع الفاعليات ومصالحها. ويدل على ذلك العدد الكبير من التعديلات التي تتناول المخططات التوجيهية (نحو ثلاثة تعديلات لكل مخطط توجيهي). وهكذا، فإن المديرية العامة للتنظيم المدني تنتقل تدريجياً من دور المنتج الفني والنظامي للمخططات إلى دور المفاوض.

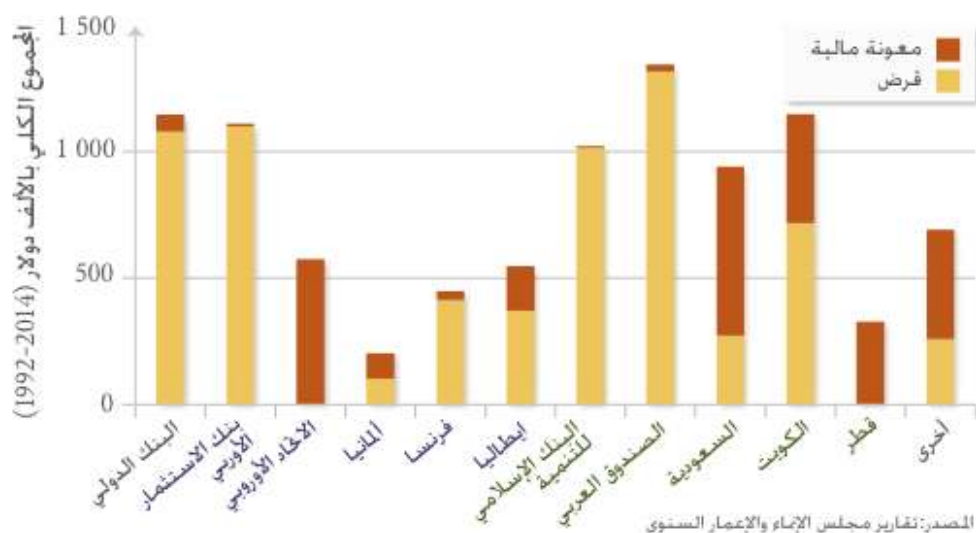
3

## تراجع الدولة في ميدان استخدامات الأراضي

ويبقى مجلس الإنماء والإعمار المؤسسة المركزية لإدارة استخدامات الأراضي التي تقوم بها الدولة. وكان «المبايسترو» في ورشة إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب، حيث قاد المخطط التوجيهي الشامل لترتيب الأراضي اللبنانية (SDATL)، وهو الأداة الاستراتيجية الرئيسة الهادفة لتوجيه عمل الوزارات والبلديات نحو تنمية متجانسة للأراضي اللبنانية، وقد صُدّق رسمياً في العام 2009. ومع ذلك، اهتزت الدولة منذ نشره بسبب الاضطرابات العديدة وألغيت مبادئ توجيهية عدة لهذه الوثيقة. كما أن الحكومات الضعيفة والمنقسمة الناتجة عن الأزمات السياسية في البلاد منذ العام 2005، لا تملك قطعاً القدرة على المبادرة والتنسيق. وعلى مجلس الإنماء والإعمار مواجهة إعادة النظر المتكررة في هذه المشاريع. وقد أدى التدمير في حرب العام 2006 مع إسرائيل وتدفق اللاجئين السوريين الكبير منذ العام 2011 إلى اضطراب أولويات الإنفاق، التي ركزت من جديد على إعادة الإعمار وإدارة الطوارئ على حساب الاستثمارات الطويلة الأجل.

4

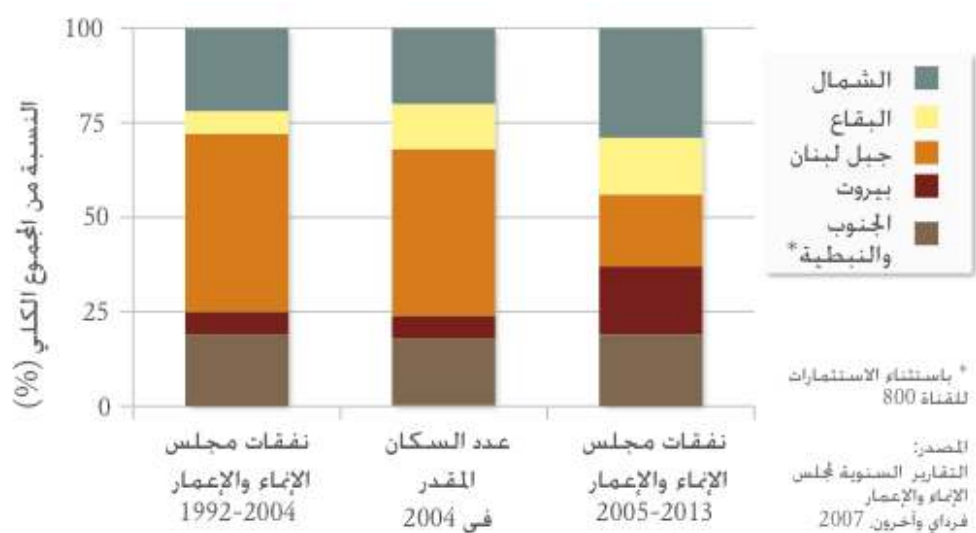
الشكل 4-6: الجهات المانحة الرئيسة للمنح والقروض لمصلحة مشاريع مجلس الإنماء والإعمار



ومع ذلك، لا تزال لمجلس الإنماء والإعمار مكانته بسبب إمكانياته الفنية والتقنية وارتباطه برئاسة مجلس الوزراء وارتباطاته الوثيقة، منذ أكثر من 25 عامًا، بالجهات الدولية المانحة. فالمشاريع الرئيسة الممولة بأموال دولية تمر عبر مجلس الإنماء والإعمار. ويركز العمل الذي تديره هذه المؤسسة على توفير البنى التحتية والتجهيزات الضرورية، وما زالت تعتمد كثيرًا على الأموال الأجنبية على شكل منح أو قروض. وهناك أكثر من تسعة مليارات دولار من منح وقروض خصصتها الجهات المانحة لهذه المشاريع منذ العام 1992، ولكن الاستثمارات لا تمثل سوى ملياري دولار خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013.

شهد التوزيع المناطقي لمشاريع مجلس الإنماء والإعمار الاستثمارية تغييرات كبيرة منذ العام 2006. ففي الفترة السابقة تركزت الاستثمارات أساسًا في المنطقة الوسطى من البلاد، وكانت تعكس البنية السكانية، وكذلك سياسة إعادة الإعمار في التسعينيات من القرن الفائت التي ركزت على العاصمة. ومنذ العام 2006، تعتمد الاستثمارات توزيعًا أكثر توازنًا بين مختلف المناطق، مما يشهد على الثقل السياسي المتنامي لأصحاب القرار في المناطق الأخرى.

الشكل 5-6: تطور توازن النفقات لدى مجلس الإنماء والإعمار بحسب المحافظات خلال الفترة الممتدة من 2004 وحتى 2013



---

## RÉSUMÉS

بقيت المديرية العامة للتنظيم المدني ومجلس الإنماء والإعمار لفترة طويلة المسؤولين الوحيدين في قطاعي العمران والتخطيط في لبنان. ومع ذلك، تواجه هاتان المؤسساتان منذ عشر سنوات تحديات صعبة وتعاينان من إدارتهما ويتوجب عليهما تكييف طريقة عملهما معها.

# إعادة الإعمار: مقاربات جديدة

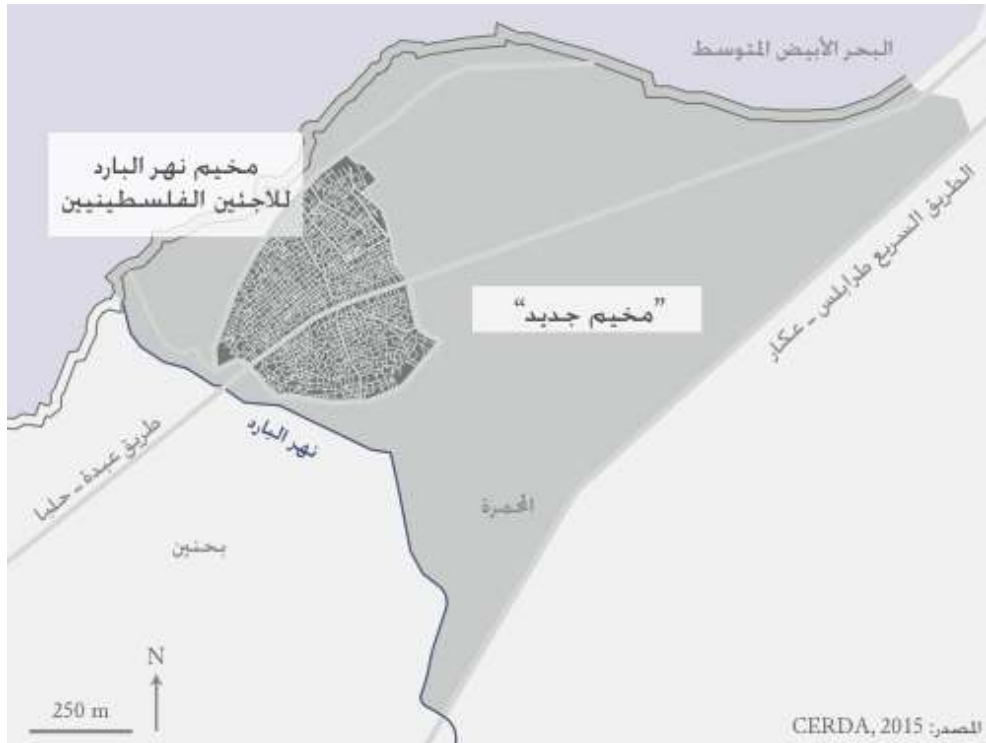
جهد فرح et أماني ماجد

وما يميز مشاريع إعادة الإعمار هذه في التسعينيات من القرن الفائت هو إشراك فاعليات جديدة والدور المتراجع للدولة المركزية وانعدام الثقة بها لدى السكان المحليين. فسكان الضاحية الجنوبية يتأسفون لمواقف الأغلبية الحكومية في أثناء حرب 2006 ويخشون وجود سيناريو جديد من نموذج سوليدير. أما سكان نهر البارد فهم يشكّون بنية الدولة بإعادة إعمار المخيم. وفي هذا الطرف، من الطبيعي أن يخرج فاعلون آخرون إلى الواجهة.

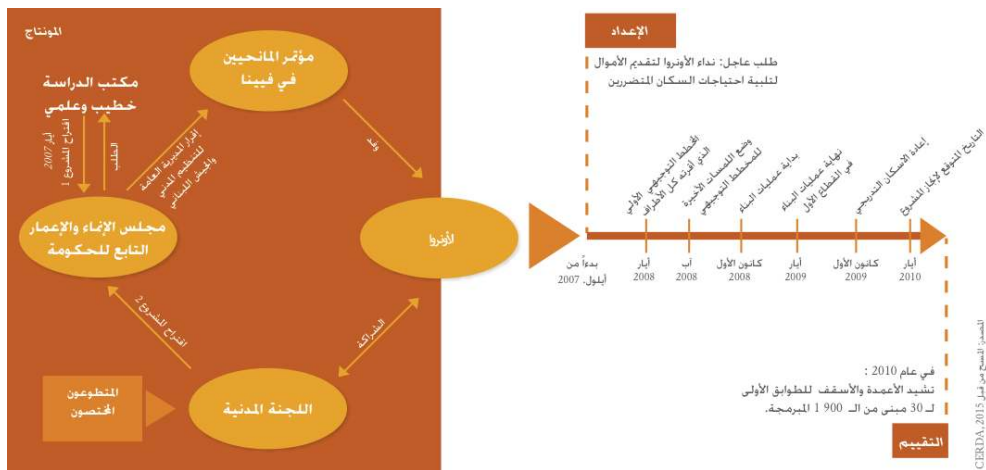
ويحتل «حزب الله» مركز الثقل في إعادة إعمار الضاحية الجنوبية، أو بتعبير أدق مؤسسة «وعد» التي أسست لهذا الغرض. فهي ليست شركة خاصة أو مؤسسة عامة للبناء، وهي الكيانات الوحيدة المخولة في القانون اللبناني إعادة بناء قطاع ما. ومع ذلك نجحت «وعد» في إقناع عدد كبير من أصحاب الحقوق بمنحها توكيلاً يسمح لها بتولي مسؤولية إعادة إعمار مبانهم. بالإضافة إلى هذا العمل الذي يركز على الملكية الخاصة، تتعاون «وعد»، لتطوير الأراضي العامة، مع البلديات واتحادات البلديات في الضاحية الجنوبية التي يتواجد فيها الحزب. وتتلقى هذه المؤسسة الدعم من آلاف المتطوعين ومئات المهندسين والمهندسين المعماريين ومؤسسات أخرى تابعة للحزب، والمتخصصة منذ زمن طويل بقضايا الأشغال العامة. كما أدارت المؤسسة أموال التعويضات التي دفعتها الحكومة للمستفيدين، بالإضافة إلى رأس المال المقدم من الحزب ومؤيديه السياسيين، ويقدر بـ400 مليون دولار. وقد كانت سرعة إعادة الإعمار أولوية لحزب الله، لأن الضاحية الجنوبية هي أحد المعاقل الرئيسة للحزب. وتمكنت «وعد» من إعادة بناء 270 مبنى أو 4700 وحدة سكنية وتجارية خلال خمس سنوات. ومع ذلك، ركز منتقدها على مسألتين: مشاركة هامشية من السكان في هذه العملية، وفرصة ضائعة للعمل على تحسين الأنسجة العمرانية الفوضوية في ضاحية كثيفة، نتيجة لخيار إعادة البناء بالطريقة السابقة ذاتها.



الشكل 6-7: موقع مخيم نهر البارد



الشكل 6-8: مخطط إنشاء مشروع نهر البارد



---

## RÉSUMÉS

تسببت حرب العام 2006 مع إسرائيل والقتال في مخيم نهر البارد في العام 2007 ضد جماعة «فتح الاسلام» المتطرفة بأضرارٍ واسعة النطاق. وتختلف إعادة الإعمار هنا عن تلك التي تمت بعد الحرب الأهلية. وهي تشهد أنماطاً جديدة من العمل وعلاقات قوة غير متكافئة تفسر التطورات المتناقضة لورشات البناء.



# البلديات، الفاعليات الجديدة للتنمية المحلية

جهاد فرح et وإميليو الجميل

تختلف الـ 1113 بلدية لبنانية عن بعضها البعض بشدة من حيث الحجم والموارد والدينامية. يجب ألا ننسى أن أعداد السكان الرسمية تعتمد على سجل النفوس، وهي لا تتطابق مع عدد السكان المقيمين. وليست لدينا أي تقديرات بديلة حديثة وموثوق بها. وتضم المجموعة الأولى البلديات ذات الكثافة السكانية العالية أو الجاذبة للسكان. وهي حالة المدن الكبرى وضواحيها المجهزة بشكل كافٍ أو يمكنها الاعتماد على ديناميات العمران لتوليد الموارد اللازمة للعمل. ومع ذلك، فعليها مواجهة تحديات اجتماعية واقتصادية ومناطقية كبيرة. والتجمع الثاني يضم بلديات المدن الصغيرة أو حيث يتناقص عدد السكان خصوصًا في المناطق النائية والجبلية من البلاد. ووفقًا للمركز اللبناني للدراسات، يضم 43% من البلديات أقل من 2000 نسمة مسجلين في سجلاتها. وتفتقر هذه البلديات إلى الموارد، وبالتالي إلى إمكانيات التصرف. وعلى الرغم من هذه العوائق، فقد توصل الكثير منها، بفضل اللجوء إلى ممارسة سياسة تشبيك الفاعلين والتدخلات الإضافية والتجارب، إلى تحسين نوعية الحياة والحصول على الخدمات لسكانها.

1

إن البلدية هي المستوى المناطقي اللامركزي الوحيد في لبنان. وهي مجال التعبير للسلطة المحلية وهي بعيدة جزئيًا عن سيطرة القوى السياسية الطائفية الكبرى. ويسمح الحضور المحلي بالاعتماد على شبكات من الفاعلين أو الحصول على الدعم المالي الإضافي. ولكن الانضواء تحت جناح الزعماء أو الأحزاب السياسية يظل في كثير من الأحيان ضروريًا للاستفادة من موارد هذه الأحزاب والوزارات التي تسيطر عليها في الدولة المركزية. وفي بعض الأحيان، يتحقق تعاون يتجاوز الحواجز الطائفية لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

2

## الشيّاح: المساحات الخضراء والمجال العام في ضاحية كثيفة

تقع محلة الشيّاح في الضاحية الجنوبية الشرقية لبيروت، وهي واحدة من أكثر المناطق ازدحامًا في العاصمة. في العام 1998، كان هذا الحي لا يزال يحمل ندوب الحرب الأهلية الثقيلة: فعلى خط التماس، لا يزال العديد من المباني في حال خراب وآثار الرصاص لا تزال على مجموعة من المباني حتى يومنا هذا. ولقد راهن فريق البلدية الجديد على تغيير عميق في صورة الحي، من خلال تطوير الأماكن العامة والخضراء. ونجح رئيس البلدية ادمون غاريوس، وهو صناعي من الأعيان، في بناء شبكة الدعم التي تضم الأسر الكبيرة والرعايا الدينية وجمعيات التجار وجمعيات الشباب المحليين. وتستند استراتيجيته إلى ثلاثة عناصر. قرار من البلدية يسمح لها بالاستثمار المؤقت لأي قطعة أرض غير مبنية وتحويلها حديقة وفسحة خضراء وملاعب. ونظمت البلدية بعض الحدائق وأطلقت المساحات الخضراء بالإضافة إلى بناء مركز اجتماعي. فقد شجعت الجهات الفاعلة الأخرى في الشبكة على الاستثمار في المجالات والخدمات التكميلية (الحدائق والملاعب الرياضية، وملاعب الأطفال والمقاهي) والمشاركة في إحياء النشاطات في أراضي البلدية.

3

الشكل 9-6: إنشاء المساحات الخضراء والعامة في الشيّاح



## الغبيري: تقديم الخدمات للأحياء العشوائية

الغبيري هي إحدى البلديات الكبرى في الضاحية الجنوبية التي فاز بها «حزب الله» منذ العام 1998 إلى اليوم، والتي أراد أن يجعل منها نموذجاً للعمل البلدي. يقع أكثر من نصف أراضي البلدية ضمن محيط مشروع إليسار (ELYSSAR)، الذي يهدف، تحت رعاية الدولة، إلى إعادة إعمار الضاحية الجنوبية الغربية التي تضم عددًا كبيرًا من الأحياء العشوائية. وأدى تجميد المشروع، بسبب العقبات السياسية في العام 1997، إلى إلقاء المسؤولية عمليًا في هذه المناطق على كاهل البلدية. وعلى الرغم من أنها لا تستطيع من حيث المبدأ التدخل في منطقة عشوائية، فقد أنشأت منظومة لتصرف مياه الأمطار، وحفرت الآبار وقامت بالتوزيع المحلي لمياه الشفة، وبنّت جدار حماية للحي العشوائي على الساحل، ومشروعًا رائدًا لفرز النفايات التجريبي، ونظمت بسلطات الخضر في سوق شعبية. ونفذت هذه الأعمال على أنها ضرورة ومؤقتة. اعتمدت البلدية على كوكبة من مؤسسات الحزب واستفادت من دعم وكالات التنمية الدولية أيضًا.

4

الشكل 6-10: تدخلات البلدية في الأحياء العشوائية في الغبيري

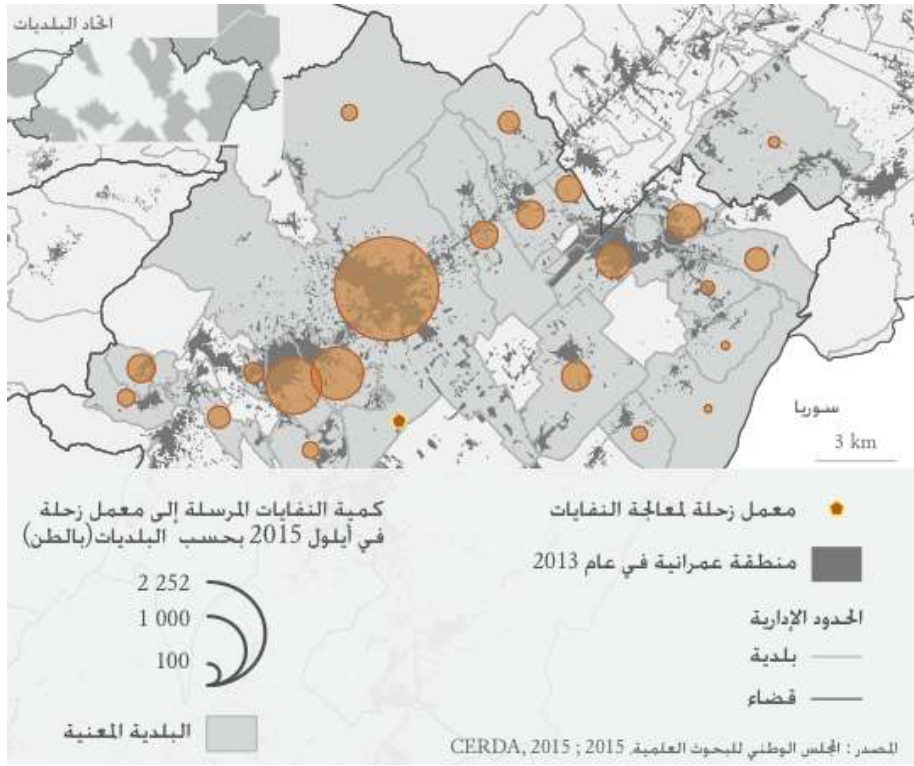


## رحلة: محطة بلدية لمعالجة النفايات

خلالًا لغيرها من المناطق في البقاع، بقيت النفايات هنا شأناً يخص البلدية. وحتى العام 2005، كانت البلديات تجمع النفايات في مكبات الهواء الطلق أو تطمرها. وفي ذلك التاريخ، قامت بلدية رحلة في البقاع ببناء محطة لمعالجة النفايات البلدية تلي المعايير البيئية، وهي الأولى من نوعها في لبنان. وتخدم المحطة اليوم 23 تجمعاً سكنياً في البقاع الأوسط، بالتوازي مع اتحادات عدة للبلديات والأقضية (رحلة وبعليك)، ويضم هذا التجمع سكاناً من مختلف الطوائف. والتعرفة متواضعة نسبياً، فخدمات المحطة وإعادة بيع المواد المدورة والسماذ العضوي يمكن أن تغطي مصاريف إدارة المحطة التي أوكلت إلى شركة خاصة ويمكن حتى أن تحقق هامشاً من الربح.

5

الشكل 6-11: التجمعات السكانية المُخدّمة وحجم الإنتاج في محطة زحلة



## ظهور الشوير: إمداد كهربائي مستمر وقليل التكلفة

تحاول بلديات عديدة الحد من ضجيج المولدات التجارية. ففي العام 2010، ذهبت بلدية شوير الشوير (أعالي المتن الشمالي) أبعد من ذلك بخيارها إنتاج الكهرباء الخاصة بها وتوزيعها. وهذا يسمح لها بتأمين تغطية كهربائية مستمرة، وخصوصًا للإضاءة العامة، وخفض أسعار فواتير الكهرباء للأسر بنسبة 30% تقريبًا. وكان دعم الأعيان المحليين بتمويلهم للاستثمارات أساسيًا في تسير هذه العملية.

6

## RÉSUMÉS

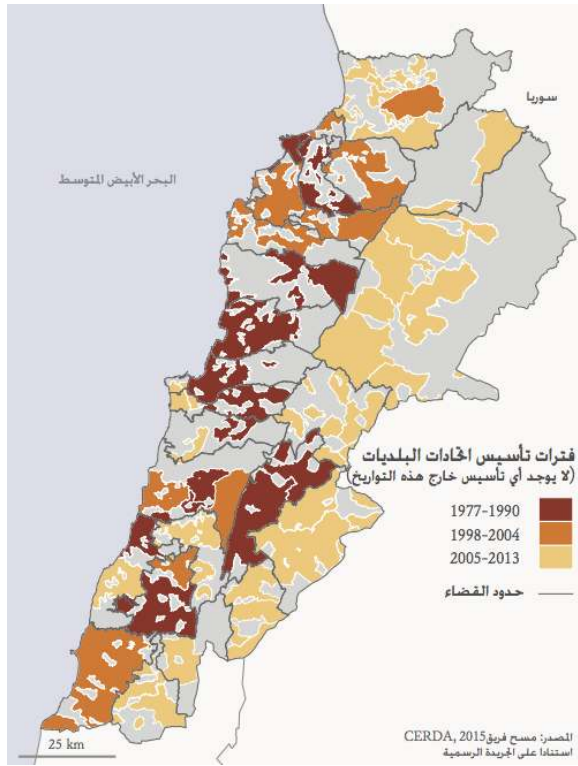
منذ العام 1998، عام الانتخابات البلدية بعد 33 عامًا من التوقف، فرصت البلديات نفسها كفاعل رئيس في التنمية المحلية على الرغم من القيود الإدارية والمالية الثقيلة التي فرضتها الحكومة المركزية. وقد تمكنت العديد من البلديات من إيجاد طرق للتخايل على هذه الحواجز وتحسين نوعية الحياة والحصول على الخدمات لسكانها.

# اتحادات البلديات: المستوى المناطقي يثبت جدارته

جهاد فرح et وإميليو الجميل

لقد ظهرت الاتحادات البلدية الأولى خلال الحرب مع قانون 1977 الذي أجاز تأسيسها. ومع ذلك، لم نشهد تجدد الاهتمام بالاتحادات إلا بعد عودة الانتخابات البلدية في العام 1998، والتي يصل عددها الكلي اليوم إلى 53 مقابل 13 في العام 1990. إن العامل الأول وراء هذا النمو هو البحث عن قدرة للعمل المناطقي بكفاءة أكبر من خلال الاعتماد على اقتصاديات كبيرة والزيادة الكبيرة بالإمكانات. والعامل الثاني هو الاهتمام والدعم الذي عبر عنه المانحون والفاعليات بالتعاون اللامركزي لهذه التكوينات التعاونية. والعامل الثالث هو استثمار الأحزاب السياسية الرئيسة للمسائل البلدية من خلال إنشاء إدارات متخصصة توفر للبلديات المنضوية في هذه الأحزاب التدريب والمساعدة التقنية وشبكات تبادل الخبرة العملية. وفي مناخ الأزمة السياسية التي أوقفت عمل الحكومة المركزية منذ العام 2005، أصبحت الاتحادات البلدية بالنسبة للأحزاب مجالات سياسية وإدارية جديدة يتوجب التغلغل فيها، خصوصًا وأن حدود هذه الاتحادات تتوافق في غالب الأحيان مع محيط المناطق الطائفية الصغيرة. كما أن مجال اتحادات البلديات هو أيضًا مجال اختبار أدوات جديدة للتخطيط ولإدارة المنطقة، كما يتضح من إنشاء المراصد العمرانية واللجوء المتنامي للتخطيط الاستراتيجي الإقليمي.

الشكل 6-12: تطور التسلسل الزمني للتغطية الجغرافية للمنطقة من اتحادات البلديات



## مرصد البيئة والتنمية في اتحاد بلديات الفيحاء

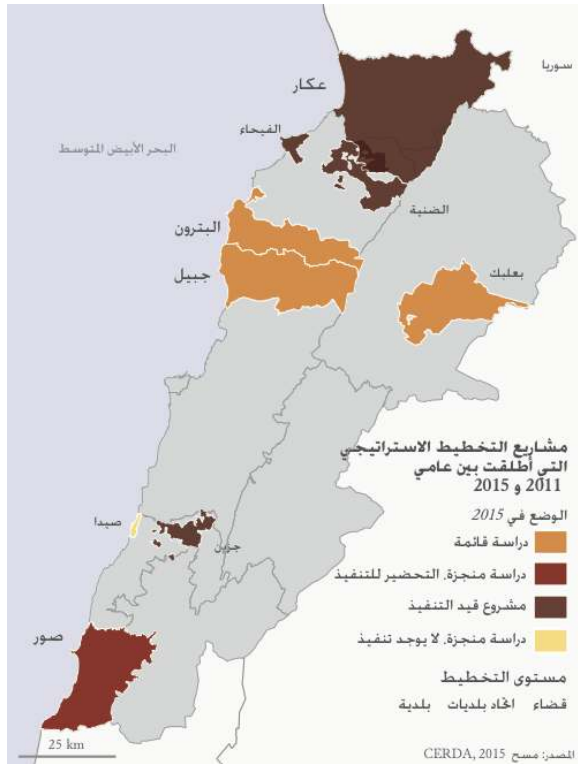
أنشأ اتحاد بلديات الفيحاء مرصد البيئة والتنمية في طرابلس في العام 2000 كجزء من مشروع التعاون الأوروبي. وهو يهدف إلى تحسين عملية صنع القرار والإدارة العمرانية وضمان استمرار التدفق الكمي للمعطيات. وعلى الرغم من أنه يركز على القضايا البيئية بشكل رئيس، فإن المرصد وسّع عمله ليشمل المسائل كافة التي تؤثر على تطور المدينة. وقد راهن المرصد على نشر المعطيات وتبادلها مع الحكومة الرئيسة والفاعليات الاقتصادية والاجتماعية في المدينة. إن فاعلية المرصد أضعف في نوعية المعلومات واستيلاء الفاعليات عليها مما هي الحال في قدرتها على تشجيع دينامية التفكير الجماعي وتعزيزها في المدينة. في الواقع، تشكل هذه التجربة الخطوة الأولى في عملية التخطيط الاستراتيجي المعروفة باستراتيجية تنمية المدن التي التزم بها الاتحاد منذ العام 2008.

## التخطيط الاستراتيجي: التخطيط والبناء المناطقي

منذ العام 2008، توجد 12 خطة استراتيجية منطوقية/عمرانية منجزة أو قيد الدرس. وإن كانت البلديات قد نُفذت بعض المخططات (صيدا على سبيل المثال) أو أحيانًا بناء على طلب من مجلس الإنماء والإعمار (عكار على سبيل المثال)، فإن اتحادات البلديات هي الراعي الرئيس لنهوض التخطيط الاستراتيجي. إن الجهات المانحة والمنظمات الدولية حاضرة عمليًا في كل عمليات التنمية في الخطط الاستراتيجية. ويُطلق على هذه الأخيرة تسميات مختلفة وتحشد منهجيات متباينة. ومع ذلك، فإنها تلتقي في البحث عن إيجاد الترابط في الرؤية المستقرة للمستقبل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمنطقة المعنية، وتحديد العمل والمشاريع ذات الأولوية وتطوير شبكة من الفاعليات يمكنها تبني الخطة الاستراتيجية على المدى الطويل. إن الخطة الاستراتيجية ليست فقط أداة للإدارة وإنما فرصة لتعزيز أساليب الحوكمة والاعتراف بالمناطق الناشئة. فالتجربة لا تزال جديدة. وإن كانت بعض الخطط الاستراتيجية تشهد بالفعل بعض الانجازات كما في حالة جزين، فإن الغالبية لا تزال قيد الدراسة أو مجمدة لأسباب سياسية أو مالية.

3

الشكل 6-13: الخطط الاستراتيجية المنجزة أو قيد الدراسة



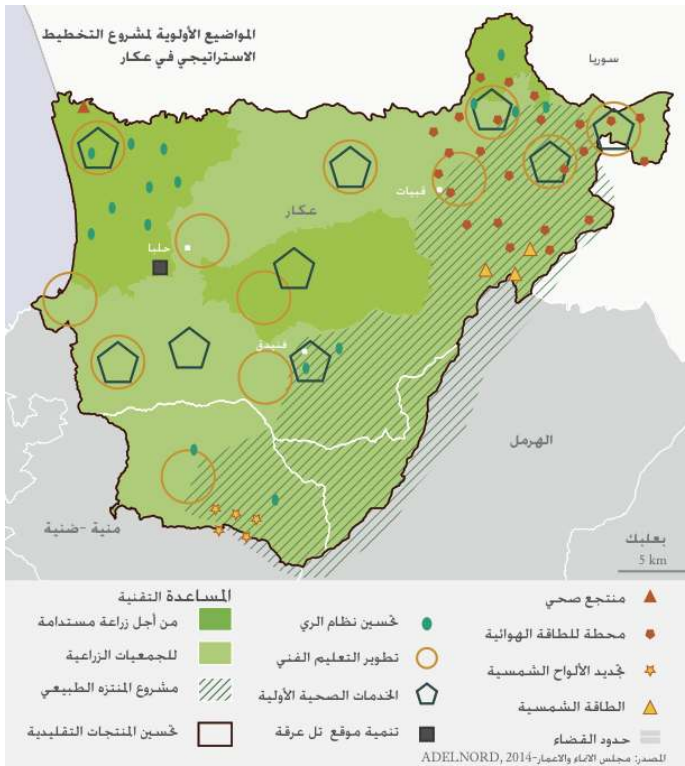


## الخطة الاستراتيجية لتنمية عكار

تندرج هذه الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة في المنطقة في إطار مشروع للتنمية في شمال لبنان تكفل به مجلس الإنماء والإعمار. إنه رد الحكومة على القتال في مخيم نهر البارد، لمواجهة صعود التطرف الإسلامي. وبالفعل ففي العام 2003، تم التصويت على القانون الذي لم ينفذ بعد والذي يجعل من عكار محافظة. وترتبط هذه المبادرة التفكير بدعامتين مناطقيتين للتنمية ومجالات الحوكمة التي يفترض أن تعزز هذه العملية. وترى الخطة منطقة عكار بمثابة مجموعة من المناطق الطبيعية وحركة يمكن تفعيلها من خلال تعزيز الروابط داخل المنطقة كما في المناطق المجاورة في مرتفعات قضاء المنية-الضنية وقضاء الهرمل.

4

الشكل 14-6: مخطط مؤقت لخطة التنمية الإقليمية المستدامة في عكار



## RÉSUMÉS

تمثل اتحادات البلديات الآن مستوى جديدًا للعمل والحوكمة. فهي تحشد في الوقت ذاته الفاعليات المحلية المهتمة بتنمية محلية ومجتمعية أكثر فاعلية، والأحزاب السياسية والطائفية التي تسعى إلى ترسيخ هيمنتها المناطقية. كما أنها تختبر أدوات جديدة لتعزيز قدرات التخطيط واتخاذ القرارات، كالمراصد العمرانية والتخطيط الاستراتيجي.



## AUTEURS

وإميليو الجميل

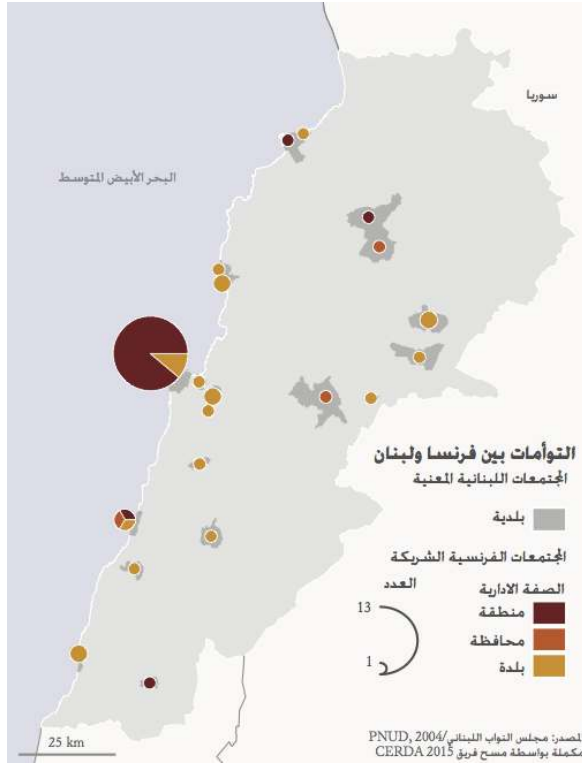
ديما ريدان

# اتحاد التعاون الدولي لمساعدة التنمية المحلية

جهاد فرح

لدى العديد من البلديات في لبنان علاقات مع المجتمعات المحلية في القارات الخمس. وهي في كثير من الأحيان احتفالية وقديمة إلى حد ما، وتعكس جغرافيا الهجرة اللبنانية (أميركا اللاتينية وأستراليا والولايات المتحدة الأميركية ...) حيث التقارب الثقافي (البلدان الفرنكوفونية: فرنسا وبلجيكا). إن المقاربات التي تعكس الرغبة بالحصول على دعم أكثر طموحًا للتنمية المحلية قد انبثقت أخيرًا في إطار تطوير العمل البلدي في لبنان، في حين ترى المؤسسات الدولية في التعاون اللامركزي رافعة محتملة لإمكانيات التنمية في الجنوب. وإذا كانت العلاقات الشخصية تلعب دورًا حاسمًا في التعاون، فإن شبكات الجماعات الإقليمية كشبكة مدن المتوسط (MedCities) والمدن والحكومات المحلية وكذلك الخدمات الوطنية للتعاون الدولي (خصوصًا بالنسبة لفرنسا وإيطاليا) تؤمن إطارًا يفضي إلى تعزيز هذا التعاون اللامركزي من خلال حملاتها الإعلامية والوسائل لمصلحة بناء الشبكة.

الشكل 6-15: جغرافية التعاون اللامركزي الفرنسي في لبنان



وكما يبين التعاون اللامركزي الفرنسي اللبناني، فإن المستويات الإقليمية الملتزمة والقطاعات المعنية بالتدخل متنوعة جدًا. وهكذا ففي الجانب الفرنسي نجد المجالس الإقليمية والعامات والبلديات وما بين البلديات، وفي الجانب اللبناني هناك البلديات واتحاداتها. وإذا كانت التبادلات الثقافية تشكل جزءًا هامًا من التعاون، فإن تنمية القدرات المؤسسية، والتخطيط المناطقي، وتوفير الخدمات الأساسية والتنمية الزراعية والريفية تثبت جدارتها. وبفضل الخبرة والقدرة الفنية اللازمة، فإن برامج التعاون اللامركزي ومشاريعه الأكثر تنوعًا تتعلق أساسًا بالمدن اللبنانية الكبرى واتحادات البلديات الأكثر دينامية.

2

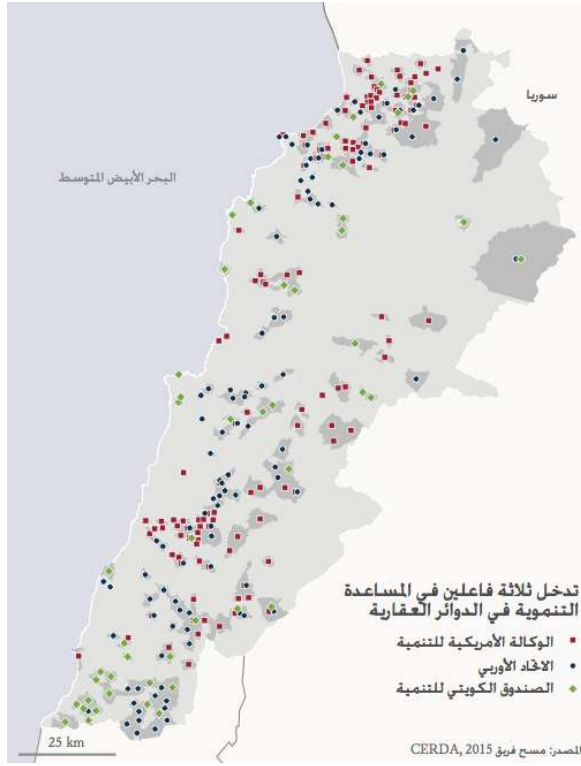
وعلاوة على التعاون اللامركزي، أطلقت العديد من الوكالات والبرامج، ذات الصلة بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ووكالات التعاون الوطنية، المساهمات المحلية في مجالات متنوعة جدًا، وخصوصًا في المناطق الريفية والنائية.

3

إن هذا الفيض من التدخلات التنموية التي يدعمها التمويل الخارجي في لبنان يثير مسألة ترابطها المنطقي. ففي الواقع، تشير جغرافية تدخل الفاعليات الدولية إلى قدر أكبر من المنطق التكاملي وليس التنافسي. إن رسم مخططات مشاريع التنمية على مستوى البلديات والقرى من الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) والاتحاد الأوروبي والصندوق الكويتي للتنمية منذ العام 2005 يظهر توزيعًا منطقيًا منطقيًا بين هذه الجهات الثلاث؛ فتشترك التدخلات هو أقل من 9% في البلديات والقرى. وبلاحظ أن هناك جغرافية أولوية تستهدف الاحتياجات العاجلة: الجنوب بعد حرب العام 2006 والمناطق الريفية الفقيرة جدًا من عكار والضنية في الشمال. ويُفسر التركيز في قضاء جزين بشكل أفضل من خلال دينامية اتحاد البلديات وصلاته مع وكالات التنمية والجهات المانحة. فالإجراءات القائمة تؤكد على دعم خدمات البلدية الأساسية وتطويرها (أكثر من 77% من المشاريع)، وتتنوع النسبة الباقية على المشاركة السكانية (15%) والتطوير المؤسسي (6%).

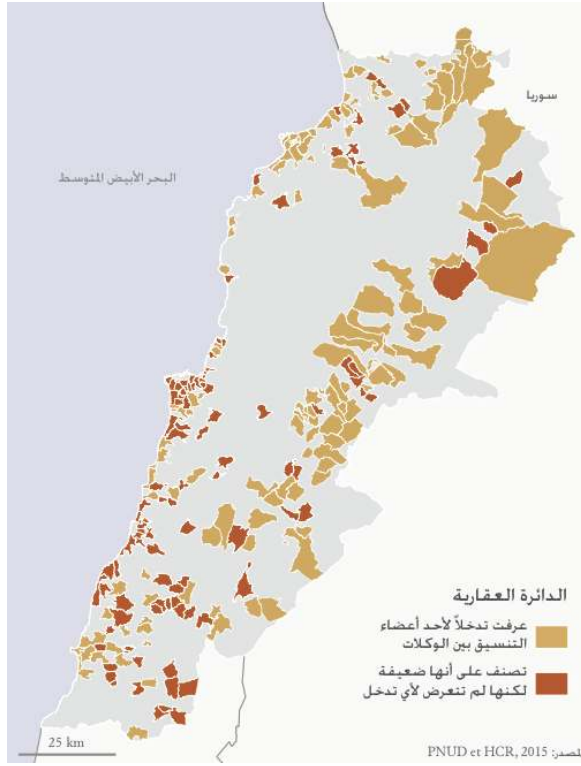
4

الشكل 6-16: جغرافية مساعدات التنمية والتطوير على مستوى البلديات من الوكالة الأميركية للتنمية والاتحاد الأوروبي والصندوق الكويتي للتنمية



وفي الآونة الأخيرة، واستجابة للتحدي المتمثل في التدفق الكبير للاجئين السوريين، أصبح التنسيق بين الوكالات، بالنسبة للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة رئيسية لمشاركة عدد كبير من الجهات الفاعلة الدولية، إن كان لجهة المساعدات الطارئة أو مساعدات التنمية على حد سواء. وقد برزت الحاجة لدعم المجتمعات المضيفة من أجل تحسين مساعدة اللاجئين وتعزيز الاستقرار في البلاد. ويحدد التنسيق بين الوكالات مناطق التدخل ذات الأولوية بفضل تصنيف «الوحدات العقارية الهشة». فهذه المناطق تستقبل الدفعات الأكبر من اللاجئين المسجلين لدى الوكالة وتضم نسبة مرتفعة من السكان الفقراء. إن خريطة الوحدات العقارية الهشة تسلط الضوء على الوحدات التي استفادت من تدخل وكالة واحدة أو أكثر حتى تموز من العام 2015. إن توزيع التجمعات السكانية الهشة يختلف كثيرًا عن جغرافية تدخل وكالات التنمية. إن المناطق الريفية في الشمال والبقاع هي المستفيد الرئيس، فهنا تتركز المخيمات المؤقتة (الخيم والمواد البدائية) واللاجئين. لكن المناطق العمرانية، التي تستقبل بدورها العديد من اللاجئين معنية هي أيضًا.

الشكل 6-17: الوحدات العقارية الهشة وتدخلات الوكالات المرتبطة بالتنسيق ما بين الوكالات لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين



## RÉSUMÉS

يعتمد لبنان بشكل كبير على المساعدات الدولية، التي تتدخل أكثر فأكثر في التنمية المحلية، من خلال العديد من الفاعليات والقنوات وسجلات التدخل (التعاون اللامركزي، مساعدات للتنمية والمساعدات الطارئة...). ويعكس هذا التنوع المنافسة والتكامل بين الجهات المانحة في بلد يعتبر استراتيجيًا.

## AUTEUR

جهاد فرح

وجيه عبد الساتر

# الجانب السلبي: ترقيع وخمول

جهاد فرح

## ترقيع عمراني: برج حمود

في قلب العاصمة بيروت، كانت بلدية برج حمود مسرحًا للعديد من المشاريع الكبيرة طوال عشرين عامًا، قامت بها جهات فاعلة ذات أهداف متباينة حتى أنها متعارضة أحيانًا. إن ربط بيروت، بما في ذلك الميناء والضواحي والجنوب والشمال والشرق بالطرق السريعة هي قضية رئيسية. فالطريق السريع المرتفع الذي يمر في هذا الحي الكثيف والشعبي يوضح سيادة منطق المواصلات على مدينية هذه الضاحية. ومصنع سماد النفايات أو محطة مياه الصرف الصحي يعبران عن منطق وظيفي مماثل يتعلق بتوفر الأرض وحركة السير على مستوى المدينة المتروبولية. على العكس من ذلك، فإن البلدية على مستوى الحي تفضل الاستجابة لمتطلبات سكانها ذوي الأغلبية الأرمنية. فقد ضاعفت البلدية التجهيزات والخدمات، على غرار الملعب البلدي، وأطلقت مشاريع طموحة كالمجمع التجاري-السكني في موقع مخيم سنجق التاريخي. وفي شمال برج حمود نجد مشروعين رئيسيين يهدفان إلى إعادة هيكلة هذا الجزء من الساحل في المخرج الشرقي للعاصمة هما إعادة تطوير الميناء ومشروع «لينور» (Linor) على الساحل. وقد وُضعت المخططات وتمت مناقشتها على المستوى الوطني مع الأخذ في الاعتبار توازن القوى السياسية-الطائفية والإقليمية بين بعض الجهات الفاعلة الرئيسة في النظام السياسي اللبناني. فنهر «الأفعى الشمسية» الذي أسسته وزارة الطاقة وآلاف ألواح الخلايا الشمسية المثبتة فوق نهر بيروت يوضح إرادة الإصلاح لقطاع الطاقة البائس. ولكن هذا العرض يتم من خلال إنتاج كيان في حالة قطيعة تامة مع محيطه.







---

## RÉSUMÉS

يترجم تراجع عمل الدولة المركزية بفيض من مشاريع التنمية على المستوى المحلي. ومع ذلك، فإن المنافسة بين الجهات الفاعلة تؤدي في بعض الأحيان إلى تجاوز فوضوي بين المشاريع فضلاً عن التقصير. فحالات برج حمود والمشاريع المثيرة للجدل في معرض طرابلس الدولي هي المثال الأبرز لهذه الحالة.

## AUTEUR

جهاد فرح

وبشرى طعمة

## الخاتمة

وفي ختام هذا العمل، لا يسعنا إلا أن نشير إلى مفارقة هامة. بشكل عام، إن إنجاز أطلس، كمسرد خرائطي متزن لبلد ما، يحدث عادة في أوقات استقرار الدولة. فالأطلس هي في الواقع رمز للسيادة من خلال العرض الكارتوغرافي للحدود الوطنية ولأنماط الأقاليم ولما تقوم به الدولة. حتى أن إنتاجها مشروط بإمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات الناتجة عن عمليات رصد الدولة لأقاليمها وإدارتها. ولا ينطبق هذا الأمر على أطلس لبنان حتى ولو كانت هناك مؤسسة عامة وراء هذا الإنجاز وهي المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان.<sup>1</sup>

يمر لبنان في الوقت الحاضر بفترة من عدم الاستقرار الشديد على الصعيدين الداخلي والخارجي. فمؤسساته، التي تعاني من فراغ في السلطة، تبدو أكثر عجزاً من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الأهلية في العام 1991. ويعبر عن هذه المعاناة استمرار الأزمات الحادة في تقديم الخدمات العامة (الماء والكهرباء والتفائات)، والإدارة غير المنضبطة وغير الفعالة في ميدان العمران مما يؤدي إلى التلوث والتعرض لمخاطر كبيرة ولهدر الأملاك العامة وهي المساحات الطبيعية والزراعية والممر للساحل. كما تبدو الدولة عاجزة إلى حد كبير عن مواجهة الوصول المفاجئ والإقامة، التي قد تطول على ما يبدو، للكثافة من اللاجئين السوريين الذين يمثلون حالياً نحو ثلث سكان لبنان المقيمين، والذين ينضمون بشكل خاص إلى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين منذ 1948. إن وصول هذه الفئة من السكان المشردين والمحرومين إلى حد كبير من الموارد يؤدي إلى تفاقم أزمة اجتماعية كبيرة موجودة أصلاً، وموسومة بأعلى المستويات من الفقر.<sup>2</sup>

وفي مواجهة هذه التطورات، تبدو الدولة اللبنانية عمياء بشكل واضح بسبب ضعف امتلاكها لأدوات الرصد. كما يعكس غياب هذه الأدوات لامبالاة النخب السياسية بهذه المسائل. وهكذا، تستمر الدولة بتقليص الإمكانيات والبرامج الخاصة بإدارة الإحصاء المركزي التي يعتمد جمع بياناتها على التعاون الدولي. وبالتالي فإن السكان المقيمين وخصائصهم الاجتماعية الديموغرافية الأساسية غير معروفة بشكل جيد، لا سيما في توزيعها الجغرافي، وهو ما يفسر بلا شك وجود ثغرة في هذا العمل. وهكذا فالمفارقة الواضحة هي أن السكان اللاجئين معروفون من حيث تركيبتهم الاجتماعية وتوزعهم الجغرافي وظروف معيشتهم أكثر من اللبنانيين.<sup>3</sup>

كان يمكن أن نخشى، عند إطلاق هذا المشروع، ألا يكون لبنان كدولة لا يزال موجودًا عند إنهاء العمل، وتحديدًا بسبب تداعيات الأزمة السورية على لبنان نتيجة تدهور الوضع في سوريا إلى حد كبير منذ العام 2012. ودعا بعض المراقبين، المدركين لنقاط الضعف هذه، إلى الصبر وهم يأملون بأن يتمكن لبنان من تجنب الانجرار إلى الدوامة القاتلة التي تحيط بالمنطقة. إن الأمل بالعثور على الغاز البحري واستغلاله، كما يفعل الإسرائيلي والقبرصي، يرفع مستوى التفاؤل بأن البلاد يمكن أن تجد الإمكانات لتنمية اقتصادية أقل تبعية. لكنه رهان مشكوك فيه ويكمن التحدي الرئيسي في إيجاد الإدارة الفعالة التي تحتاجها الحكومات المقبلة. لكن بدون التغاضي عن مدى التحديات الكامنة التي يتوجب على لبنان مواجهتها. ويمكن في نهاية البحث الكشف عن عدة ديناميات تسمح للبنان بالصمود، إن لم يكن كدولة، فعلى الأقل كبلد.

4

وأولى هذه الديناميات هي اندماج لبنان الاقتصادي على المستوى الإقليمي والعالمي وتوثيق علاقاته مع شتاته. إن وجود هذا الأخير هو بالتأكيد نتاج الأزمة الاقتصادية الهيكلية للدولة، التي تحرمه من مهارات جزء من شبابه. ولكن في المقابل، تؤمن تحويلاتهم النقدية للبلد الموارد التي تساهم في تلبية الاحتياجات لجزء من السكان.

5

وتشكل دينامية المجتمع المدني اللبناني الورقة الرئيسة الثانية التي تملكها البلاد. فعلى الرغم من أن هذا المصطلح ليس واضحًا، يمكن ملاحظة أن المواطنين اضطروا للاستغناء عن الدولة في لبنان، والاعتماد على موارد توفر لهم الانتماء للعديد من الشبكات الاجتماعية، سواء المهنية أو النضالية أو الطائفية في بعض الأحيان، وذلك لدعم احتجاجاتهم ضد إجراءات الدولة والجهات الفاعلة التي تحتكر العنف والسلطة وللتمكن من وضع الخيارات والبدائل العملية. تنتج هذه المبادرات المعرفة التي يرتوي منها هذا الأطلس لإعطاء رؤية واضحة عنها لتعنية ترمي لحماية وتعزيز بعض الحقوق المدنية أو حماية البيئة والأماكن العامة. وقد يتصور المرء أنه بمواجهة القوى التي تسعى إلى تجنيد الشعب اللبناني في عملية الانقسام السياسي والطائفي، هناك قطاعات واسعة من المجتمع اللبناني، من الذين استوعبوا أخطاء التجاوزات القاتلة للحرب الأهلية، تعترض بشدة على هذا الأمر وتبدي مقاومة تساهم في صمود البلاد في وجه الأزمات التي تمر بها.

6

وفي صلب هذه المبادرات المدنية، وأمام خطر التعميم، يبدو من الضروري الإشارة إلى الدينامية التي تبديها العديد من المجتمعات المحلية. ومن المؤكد أن نظام البلديات وما فوقها لا يخلو من العيوب. ويمكن أن نذكر بشكل خاص حقيقة أن العديد من المواطنين لا يمكنهم التصويت في أماكن إقامتهم ويتعين عليهم القيام بذلك في مكان تسجيل أجدادهم. هذا التفكك هو بلا شك أحد الأسباب الرئيسة لسوء الإدارة في بعض الخدمات العامة، وذلك بسبب احتكار الشأن العام لصالح نخبة في البلدية لا تتطابق مصالحها دائمًا مع مصالح السكان الفعليين للأقاليم المحلية. ومع ذلك، فإن المستويات المحلية من عمل الدولة هي مكان المبادرات المتعددة لحل القضايا الواقعية الملموسة، والتي تتم من خلال بعض الشراكات والتحالفات غير الاستعراضية، خصوصًا تلك التي لا يطلها منظور القراءة العادية لعمل الدولة في لبنان، والتي تركز على التحديات السياسية والطائفية. ومن خلال تخصيص الجزء الأخير من هذا الأطلس لهذه المشاريع المحلية المتواضعة والملموسة في آن معًا، يريد فريقنا التشديد على قدراتها والحاجة إلى التفكير في تعزيز فعالية هذه المؤسسات المحلية.

7

الشكل خ-1: الأسلوب التشاركي لحظة التشاور من أجل إعادة إعمار مخيم نهر البارد (المصدر: اسماعيل الشيخ حسين، 2008)



## مصادر و مراجع

### مصادر عامة ومقدمة

*Buildings Dwellings and Establishments.*

CAS 2006, *Living Conditions Survey 2004*, Beyrouth, Central Administration of Statistics.

CAS 2008, *Living Conditions Survey 2007*, Beirut, Central Administration of Statistics.

CAS [En ligne] : <http://www.cas.gov.lb>

CDR *Rapports d'activité*, annuels. [En ligne] : <http://www.cdr.gov.lb> CDR, *Atlas du Liban*, Beyrouth : CDR

GAZEL H., HARRE D. et MORICONI-EBRARD Fr., 'Tableau de Bord Liban', in *L'urbanisation des Pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord (MENA), 1950-2030* (e-géopolis, 2011). [En ligne] : [http://e-geopolis.eu/menapolis/TABLEAU\\_BORD\\_LIBAN.pdf](http://e-geopolis.eu/menapolis/TABLEAU_BORD_LIBAN.pdf)

Portail Localiban, Centre de ressources sur le développement local au Liban [En ligne] : <http://www.localiban.org/>

VERDEIL É., 'De l'intérêt de la base MENAPOLIS (E-Geopolis.eu) pour l'étude de l'urbanisation au Liban', *Rumor*, 2011. [En ligne] : <http://rumor.hypotheses.org/2013>

VERDEIL É., FAOUR G. et VELUT S., 2007, *Atlas du Liban. Territoires et société*, Beyrouth, Ifpo. [En ligne] : <http://ifpo.revues.org/402>.

### الجزء الأول: الجغرافيا السياسية: بلد مضطرب

BALANCHE F., 2012, *Atlas du Proche-Orient arabe*, Paris, PUPS-RFI.

BALANCHE F., 2014, *Géopolitique du Moyen-Orient*, Paris, La Documentation française.

CAS/UNICEF 2009, *Multiple Indicator Cluster Survey, Third Session, Final report*, Beirut: CAS. [En ligne] : [http://cas.gov.lb/images/Mics3/CAS\\_MICS3\\_survey\\_2009.pdf](http://cas.gov.lb/images/Mics3/CAS_MICS3_survey_2009.pdf)

CHAABAN J. et al., 2010, *Socio-Economic Survey of Palestinian Refugees in Lebanon*, Beirut, AUB-UNRWA.

CHAABAN J., 2015, "I've Got the Power: Mapping Connections Between Lebanon's Banking Sector and the Ruling Class", Presentation made at the Economic Research Forum Conference on The Political Economy of the Private Sector in the Middle East, June 2015, University of Oxford, UK.

CRI-UNDP 2015, *Impact of the Syrian Crisis on the Lebanese Economy: General Equilibrium Model Report*, Beirut, Consultation and Research Institute.

Membres du Parlement et liens familiaux : [En ligne] : [https://en.wikipedia.org/wiki/Members\\_of\\_the\\_2009%E2%80%9317\\_Lebanese\\_Parliament](https://en.wikipedia.org/wiki/Members_of_the_2009%E2%80%9317_Lebanese_Parliament)

Violence politique au Liban (août 2015) : [En ligne] : [https://en.wikipedia.org/wiki/Timeline\\_of\\_violent\\_events\\_relating\\_to\\_the\\_Syrian\\_Civil\\_War\\_spillover\\_in\\_Lebanon\\_\(2011–14\)](https://en.wikipedia.org/wiki/Timeline_of_violent_events_relating_to_the_Syrian_Civil_War_spillover_in_Lebanon_(2011–14))

[https://en.wikipedia.org/wiki/Timeline\\_of\\_violent\\_events\\_relating\\_to\\_the\\_Syrian\\_Civil\\_War\\_spillover\\_in\\_Lebanon\\_%282014%E2%80%93present](https://en.wikipedia.org/wiki/Timeline_of_violent_events_relating_to_the_Syrian_Civil_War_spillover_in_Lebanon_%282014%E2%80%93present)

[https://en.wikipedia.org/wiki/List\\_of\\_attacks\\_in\\_Lebanon](https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_attacks_in_Lebanon)

[https://en.wikipedia.org/wiki/Lebanon\\_bombings\\_and\\_assassinations\\_%282004%E2%80%93present%29](https://en.wikipedia.org/wiki/Lebanon_bombings_and_assassinations_%282004%E2%80%93present%29)

[https://en.wikipedia.org/wiki/Lebanon\\_bombings\\_and\\_assassinations\\_%282004%E2%80%93present%29](https://en.wikipedia.org/wiki/Lebanon_bombings_and_assassinations_%282004%E2%80%93present%29)

Réfugiés syriens: UNHCR, fichiers divers et [En ligne] : <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>

## الجزء الثاني: اقتصاد غير متوازن وتفاوت متزايد

ABL 2015, *Almanac of Banks in Lebanon*, Association des Banques du Liban, Beyrouth.

ABL 2014, *Annual Report*, Association des Banques du Liban, Beyrouth. [En ligne] : <http://www.abl.org.lb/subPage.aspx?pageid=9478>

ABL 2010, *The Golden Jubilee Book 1959-2009*, Association des Banques du Liban, Beyrouth.

ABL 1992, *Almanach des banques au Liban 1991-1992*, Association des Banques du Liban, Beyrouth.

AIL 2014, 2014-2013

(*Guide des exportations et des entreprises industrielles libanaises 2013-2014*), Association des Industriels Libanais, Beyrouth, 8<sup>e</sup> éd.

Banque du Liban 2015, *Séries de données compilées*, Banque du Liban, Beyrouth – DSRE-BOP & External Sector Section, (xls data file).

Banque Mondiale 2010, *Indicateurs de développement*.

Banque Mondiale 2015, *Les données ouvertes de la Banque mondiale*.

[En ligne] : <http://donnees.banquemondiale.org/>

Banque mondiale 2015, *Chute des prix du pétrole*, Washington, Bulletin trimestriel d'information économique de la région MENA, n° 4, 41 p. [En ligne] : <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/21349/938470REPLACEMENTOFRENCH0QEB0revised.pdf?sequence=8>

CAS 2011, *The Labour Market in Lebanon*, Statistics in Focus.

CAS 2012, *Education in Lebanon*, Statistics in Focus.

CAS 2015, *Statistical Yearbook, Time Series 2007-2013, chapters 7, 8 and Part V-10 Services – Tourism*, Beirut. [En ligne] : <http://www.cas.gov.lb/index.php/statistical-yearbook>

CAS 2015, *National Accounts Series 2004-2013*, Beirut. [En ligne] : <http://www.cas.gov.lb/index.php/national-accounts-en>

CRDT - A 2005: *Gender Profile in Municipal Election 2004*.

CRDT - A 2012 (1<sup>re</sup> éd. 2010): *Women and economic power in Lebanon: the legal framework and challenges to women's economic empowerment*.

CNUCED 2014, *Bilateral FDI Statistics*, UNCTADstat, Genève. [En ligne] : <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/FDI%20Statistics/FDI-Statistics-Bilateral.aspx>

- Crédit Suisse 2015, *Global Wealth Report 2015*, Zurich, Research Institute, October, 63 p.
- Crédit Suisse 2015, *Global Wealth Databook 2015*, Zurich, Research Institute, October, 158 p.
- DAHDAH A., 2012, « L'art du faible ». *Les migrantes non arabes dans le Grand Beyrouth*, Beyrouth, Presses de l'Ifpo.
- Douanes libanaises 2015, *Statistiques annuelles*, Administration des Douanes, Beyrouth. [En ligne] : <http://new.customs.gov.lb/index.php/statistics/3/71/yearly>
- ESCWA 2011, *Millennium Development Goals and Urban poverty from Arab's Cities perspective*, 32 p., (unpublished draft).
- ESCWA 2014, (Guide de la pauvreté urbaine), CESAO, Beyrouth, 210 p.
- ESCWA 2014, (La pauvreté dans la ville de Tripoli), CESAO, Beyrouth, 2 tomes, 34 p. et 157 p.
- FAO 2015, *FAO Database*, Statistics Division, Roma. [En ligne] : <http://faostat3.fao.org/home/F>.
- FMI 2011 : *Perspectives économiques régionales - Moyen-Orient, Afrique du Nord, Afghanistan et Pakistan*, 54 p.
- KASPARIAN C., 2003, *L'entrée des jeunes Libanais dans la vie active et l'émigration : enquête réalisée par l'Université Saint-Joseph de Beyrouth*, Beyrouth, Presses de l'Université Saint-Joseph, 653 p.
- KASPARIAN C., 2010, « Les jeunes Libanais face à l'émigration », *CARIM Research Report*, RSCAS, Florence, n°1, 24 p.
- HACHEM R. et LONGUENESSE E., 2013, « Travailleurs étrangers au Liban : du droit à la réalité », *Les carnets de l'Ifpo. La recherche en train de se faire à l'Institut Français du Proche-Orient*. [En ligne] : <http://ifpo.hypotheses.org/5468>.
- LAITHY H., ABOU ISMAIL Kh. and HAMDAN K., 2008, "Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon", in *Country Study*, n° 13, January, Brasilia, International Poverty Center - PNUD.
- Ministère de l'Industrie 2015, *Request Industrial Indicators by Caza - 2007*, Beirut (xls data file).
- Ministère de l'Industrie 2010, *The Lebanese Industrial Sector, Facts and Findings - 2007*, Beirut, 134 p.
- UNDP 2015, *Human Development Reports, Statistical Tables*, New York. [En ligne] : <http://hdr.undp.org/fr/data>

## الجزء الثالث: عمران كثيف

- ASHKAR H., 2011, *The Role of the State in initiating gentrification. The case of the neighborhood of Achrafieh in Beirut*, Master thesis, Beirut, Université Libanaise, 209 p. [En ligne] : <http://hishamashkar.com/node/57>
- Centre de télédétection du CNRS, *Extension des zones urbanisées, occupation des sols, 1964/1994/2005/2013, 1998/2013* (base de données).
- Dictaphone Group 2013, *The Sea is Mine*, Research Booklet, Beirut, 24 p. [En ligne] : <http://www.dictaphonegroup.com/wp/wp-content/uploads/2013/11/SIM-booklet-compressed.pdf>
- RAMCO, *Prix de l'immobilier à Beyrouth* 2014.
- Ministère des Travaux publics et des Transports 2014, *Décrets émis et Infractions d'occupation du domaine public maritime* (en arabe).

## الجزء الرابع: القضايا البيئية الرئيسية

- ADJIZIAN-GÉRARD J. et al., 2013, « Beyrouth face à l'aridification du climat », *Sécheresse*, n° 3, vol. 24.
- AFED (Arab Forum for Environment and Development) 2013, *Environment and Development magazine*. [En ligne] : <http://www.afedmag.com/web/akhbar-albia-details.aspx?id=659>

- BOU-ZEID E et EL-FADEL M., 2002, "Climate change and water resources in Lebanon and the Middle East", *Journal of water resources planning and management*, n° 128, vol. 5.
- CARTIER S., 2012, « Vivre avec une extraordinaire banalité : la vulnérabilité sismique à Beyrouth », Les carnets de l'Ifpo. [En ligne] : <http://ifpo.hypotheses.org/420> (septembre 2015).
- CNRS 2015, *Desertification Bulletin: Monitoring and Assessment*, Beirut: CNRS, 16 p.
- CNRS 2015, *Regional Coordination on Improved Water Resources Management and Capacity Building - CAPWATER Project - Climate and Water component*, CAPWATER Project-Final Workshop, Beirut, 26 juin 2015.
- DAËRON M., 2005, *Rôle, Cinématique et comportement sismique à long terme de la faille de Yammoûneh, principale branche décrochante du coude transpressif libanais (faille du Levant)*, Thèse de Doctorat, Institut de Physique du Globe de Paris, avril 2005, 178 p.
- EL-FADEL M. et al., 2011, 'CIRCE Integrating Case Studies: Beirut', *Climate Change and Impact Research: The Mediterranean Environment*. [En ligne] : <http://www.cru.uea.ac.uk/projects/circe/Beirut.html>
- FAOUR G. et al., 2005, « Méthode globale d'évaluation du risque d'incendies de forêt utilisant la télédétection et les SIG : cas du Liban », *Télédétection*, n° 4, Vol. 5.
- GAUMONT C., 2007, « Les îlots de chaleur urbains, le réchauffement climatique et la pollution atmosphérique », Conseil Régional-Environnement Montréal. [En ligne] : <http://www.cremtl.qc.ca/publication/entrevues/2007/les-ilots-chaleur-urbains-rechauffement-climatique-pollution> (novembre 2015)
- HADDAD E. et al., 2014, "Climate change in Lebanon: Higher-order regional impacts from agriculture", *Region, the journal of ERS*, n° 1, Vol. 1. [En ligne] : <http://openjournals.wu.ac.at/ojs/index.php/region/article/view/19>
- HALWANI J., 2009, 'Climate Change and Water Resources in Lebanon', *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*, 6, 292011. [En ligne] : <http://dx.doi.org/10.1088/1755-1307/6/29/292011>
- KALOUSTIAN N. et DIAB Y., 2015, « Effects of urbanization on the urban heat island in Beirut Urban Climate », *Urban Climate*, Volume 14, Part 2, December 2015, p. 154-165. [En ligne] : <http://dx.doi.org/10.1016/j.uclim.2015.06.004>
- KARAM F., 2009, *Climate change and variability in Lebanon: Impact on land use and sustainable agriculture development*. [En ligne] : [http://www.databank.com.lb/docsClimate ChangeImpact 2002.pdf](http://www.databank.com.lb/docsClimate%20ChangeImpact%202002.pdf)
- Ministry of Environment (MOE) 2001, *State of the Environment Report*, Beirut: MOE.
- MOE/UNDP/ECODIT, *État de l'environnement et ses tendances au Liban*, Beyrouth, MOE 2011.
- SHABAN A., 2011, "Analyzing climatic and hydrologic trends in Lebanon", *Journal of Environmental Science and Engineering*, n° 4, Vol. 5.
- SHABAN A., 2012, "A brief review of groundwater resources in coastal Lebanon", in KOUYOUMJIAN, H., et HAMZÉ, M. (éd.), 2012, *Review and Perspectives of Environmental Studies in Lebanon*, INCAM-EU/CNRS, p. 81-93.
- SHABAN A., 2014, "Adapting to Climate change through New Strategies for Water Resources Management in Lebanon", présentation à l'atelier régional organisé par l'UNESCO, « CC Mainstreaming Capacity Building for Water Resources Management Strategies and Action Plans Formulation », Sharm el-Sheikh, 16-18 novembre 2014.
- SHABAN A. et al., 2014, 'Assessment of Climate Change - Impact on Water, Agriculture and Energy in Lebanon', présentation à la conférence « The Water-Food-Energy-Climate Nexus in Global Drylands », Rabat, 12-13 juin 2014.



SUNAR 2015, *Flood Risk Assessment and Mapping for Lebanon : Final Report*, SUNAR Unit, Center for Remote Sensing, Lebanese National Council for Scientific Research, 92p.

TRABOULSI M., 2014, « Le réchauffement climatique au Proche-Orient : une évolution inquiétante ? », *ArchéOrient-Le Blog*, 21 novembre 2014. [En ligne] : <http://archeorient.hypotheses.org/3411> (17/08/2015)

WAKED A., AFIF C. and SEIGNEUR C., 2012, « An atmospheric emission inventory of anthropogenic and biogenic sources for Lebanon », *Atmospheric Environment*, 50, p. 88-96.

## الجزء الخامس: أزمة الخدمات العامة

Agence internationale de l'énergie: statistiques pour le Liban. [En ligne] : <http://www.iea.org/statistics/statisticssearch/report/?country=Lebanon>

ATALLAH S., 2015, « Liberate the Municipal Fund from the Grip of Politicians ». [En ligne] : <http://lcps-lebanon.org/featuredArticle.php?id=52> [octobre 1, 2015].

BAAKLINI S., 2014, « Épuration des eaux usées au Liban : beaucoup de bruit pour si peu de résultats... », *L'Orient-Le Jour*, 25 août.

BLANC P., 2012, *Proche-Orient. Le pouvoir, la terre et l'eau*, Paris, SciencesPo Les Presses.

ECODIT/CRI 2015, *Strategic Environmental Assessment for the New Water Strategy in Lebanon*, Final SEA report, 19 mai.

ELARD, CDR 2010, *Environmental and social impact assessment for Awali-Beirut water conveyor project*, Final report.

Électricité du Liban : sélection de données sur la production, la distribution, la consommation et le nombre d'utilisateurs (fichiers électroniques).

JICA (Japanese International Cooperation Agency) 2003, *The Study on water resources management master plan in the Republic of Lebanon*, Technical report.

MACHAYEKHI D., KALINOWSKI C. et VALFREY B., 2014, *Étude de capitalisation sur le secteur de l'assainissement au Liban*, Bureau CGLU/BTVL - SIAAP.

Ministry of Water and Energy 2012, *National Water Sector Strategy*, Beirut, MWE.

Sweepnet 2014, *Country report on the solid waste management in Lebanon*, Tunis: GIZ/Sweepnet, Avril 2014.

UN-ESCWA-BGR 2013, *Inventory of shared water resources in Western Asia*.

ZEITOUNI et al., 2012, *Hydro-political baseline of the Upper Jordan river*, Beirut, Association of the friends of Ibrahim Abd El Al.

## الجزء السادس: العمران والتخطيط والحكومة على المستوى المناطقي

CDR : rapports annuels d'activités

DAR-IAURIF 2003, *Schéma Directeur d'Aménagement du Territoire Libanais (SDATL). Phase 1. Diagnostics et Propositions. Rapport définitif*, Beyrouth, Conseil du développement et de la reconstruction.

DAR-IAURIF 2004, *Schéma Directeur d'Aménagement du Territoire Libanais (SDATL). Rapport Final*, Conseil du développement et de la reconstruction.

Direction générale de l'urbanisme (DGU) : plans directeurs d'urbanisme approuvés (fichiers électroniques).

FARAH J., 2011, *Différenciations sociospatiales et gouvernance municipale dans les banlieues de Beyrouth : à travers l'exemple de Sahel Al-Matn Al-Janoubi et des municipalités de Chiyah, Ghobeiri et Furn Al-Chebbak*, Université de Liège. [En ligne]: <http://orbi.ulg.ac.be/handle/2268/94024> [juillet 7, 2011].

UNHCR/coordination inter-agences : projets dans les secteurs du développement et humanitaire.

## لبنان: صورة القمر الصناعي

---



Image satellite du Liban